برنامج مهنى بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع

إعــداد

أ.م.د/ عبير على النعناعى

أستاذ تنظيم المجتمع المساعد

بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية

ببورسعيد

٢٠١٧

أولاً: مـــــدخل لمشـــــكلة الدراسة:

إن مجتمعنا فى حاجة إلى إعادة النظر فى كثير من المفاهيم السائدة حول التنمية والثقافـــة وآليـــات المشاركة فلا ينبغى أن ننظر إلى التنمية المعاصرة على أنها مجرد أنشطة التحديث بالوســـائل التكنولوجيـــا الحديثة لتحقيق رفاهية للإنسانية أو مستوى معيشة أفضل للمجتمع ، وذلك لأن معايير قياس التنمية قد تجاوز ذلك ولم تعد أغنى المجتمعات هى أكثرها تحقيقاً للتنمية ومن ثم فإن الحاجة إلى تحقيق التنمية الشاملة تتطلب إحداث تغييرات هيكلية ضرورية فى البيئة الاجتماعية والمؤسسية والثقافية والسياســـية لتـــوفير الضـــمانات اللازمة لتحقيق أفضل مساهمات ممكنة تعبر عن مشاركة المواطنين الإيجابية فى تنمية المجتمع والحفاظ على أمنه واستقراره.

فما يشهده مجتمعنا اليوم من تغيرات وتطورات سريعة ومتلاحقة فى شتى مجالات الحيـــاة يجعـــل المجتمع فى حاجة للبحث عن كيفية إعداد أفراده إعداداً سليماً وعلى نحو يجعل منهم مواطنين قادرين علـــى تحمل المسئولية ومسئوليات المشاركة مع كافة المؤسسات للحفاظ على أمن المجتمع لتحقيق التنمية المنشودة والنهوض به.

ومن هذا المنطلق تلقى قضية أمن المجتمع واستقراره اهتماماً بالغاً فى كل المجتمعـــات باعتبارهـــا رسالة سامية ومطلباً حيوياً ينشده جميع البشر فمتى توفر الأمن للفرد والمجتمـــع تحقـــق الخيـــر والرخـــاء للمواطنين فى كافة مناحى الحياة فضلاً عن اعتباره أولى وظائف الدولة وواجباتها نحو توفير المجتمع الآمن المستقر لتحقيق الأهداف والغايات المنشودة (مجتمع بلا جريمة – أسرة مستقرة – فرد آمن).

ويعتبر الأمن حاجة أساسية للأفراد كما هو ضرورة من ضرورات بناء وتطور المجتمـــع وصـــمام الأمان لبقائه ومرتكز اساسى من مرتكزات الحضارة فلا أمن بلا استقرار ولا حضارة بلا أمن ولا يتحقـــق الأمن إلا فى الحالة التى يكون فيها العقل الفردى والحس الجماعى خالياً من أى شعور بالتهديـــد والســـلامة والاستقرار [١].

وعليه فحفاظاً على مسيرة الحياة البشرية بصورة آمنة كان لزاماً على المجتمعات بذل كل الجهـــود للقيام بالمسئوليات المنوطة بها تجاه مواطنيها لتحقق أكبر قدر ممكن من الأمن والاستقرار ، من أجل ذلـــك عرف التاريخ وظيفة الشرطة منذ ظهور الدولة وأصبحت الشرطة جزءاً أساسياً من مقومات أمنها إلا أنه مع تطور مفهوم الأمن لم يعد هو ذلك المفهوم الضيق الموجه ضد الجريمة بصورتها التقليدية بل اصبح له أبعاد متعددة (جنائية – سياسية – اقتصادية – اجتماعية – بيئية – ثقافية).

فمن خلال إيجاد المؤسسات الأمنية وعلى رأسها مؤسسة الشرطة التى تحرص على رعاية قواعـــد السلوك العام والعمل على عدم الخروج عنها حتى أصبحت اليوم تشكل بحق عماد سلطة المجتمع لأنه مهمـــا تباينت النظم السياسية أو الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات فمن المسلم به أنها صـــارت تمثـــل التجســـيد الطبيعى لسلطة المجتمع من خلال القيام بواجباتها الأمنية للحفاظ على استقرار المجتمع وحمايته.

وتعد المؤسسة الشرطية بشكل عام واحدة من الهيئات التنفيذية فى أية حكومة والتى تختص بتحقيـــق الأمن فى المجتمع وهى بذلك لا تختلف عن أية هيئات تنفيذية أخرى تلبى حاجـــات المـــواطنين الأساســـية كالتعليم والصحة والمرافق العامة وغيرها من الخدمات ورجل الشرطة بهذا المعنى يشبه أى موظـــف عـــام

يعمل لدى الحكومة والأجر الذى يتقاضاه رجل الشرطة شأنه فى ذلك شأن الموظف العام نظير عمله هو أجر مدفوع من المال العام الذى هو ملك الشعب وبالتالى يفترض فى رجل الشرطة أنه موظف عام Civil Servant ، يؤدى خدمة للشعب ويحصل من الشعب فى المقابل على أجره وبالتالى هو خادم للشعب (٢).

غير أن الفارق الأساسى بين الموظف العام فى المجالات المختلفة ورجل الشرطة أن الأخير يمتلك قدراً من سلطة الدولة خاصة حين يتطلب عمله توقيف الأشخاص وملاحقتهم والتحقيق معهم واحتجازهم عند وقوع الجرائم وهذه الخاصية جعلت من العمل الشرطى مجالاً للتجاوزات وإساءة الاستخدام للقوة ، ولاسيما حين تكون الشرطة فى وضع استثناء من المساءاة القانونية ، وقد يؤدى ذلك فى ظل النظم الاستبدادية إلى إغراء توظيف قوة الشرطة ضد الناس لصالح نظم الاستبداد السياسى بحيث تتحول مهمة الشرطة من العمل فى خدمة الشعب إلى التسلط على رقابهم.

ولهذا تعكس الشرطة فى أدائها وتوجهاتها السياق الاجتماعى والسياسى الذى تعمل فيه ، ففى المجتمعات التى تحكم بالنظم الاستبدادية تميل الشرطة إلى النزعة التسلطية واقرار النظام والأمن بالقوة واستخدام العنف دفاعاً عن نظام الحكم السائد أما فى المجتمعات الديمقراطية فتعمل الشرطة على تحقيق الأمن من منظور خدمى بحيث تحقق الأمن والاستقرار فى إطار حماية حقوق الإنسان وحماية الحريات وضمان ممارسة الناس لحقوقهم السياسية استناداً إلى سيادة القانون (٣).

ولما كانت الشرطة فى مصر تعمل فى إطار استبدادى فقد ساهمت ممارستها القمعية والفاسدة على مدى سنوات كثيرة فى انهيار ثقة الناس فى الحكومة كما ساهمت تلك الممارسات فى تعبئة طاقة الغضب لدى حشود كثيرة من الجماهير إندلعت بقوة فى مواجهات دامية منذ الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ وما بعدها مما مهد الطريق لبدء مرحلة جديدة من التحول فى بناء دولة مدنية ديمقراطية تعمل بمقتضى سيادة القانون.

وفى فبراير ٢٠١١ صدر قرار وزير الداخلية بتغيير شعار الشرطة الذى يقول " الشعب والشرطة فى خدمة الوطن " ليحل محله الشعار السابق " الشرطة فى خدمة الشعب " ليبدأ جهاز الشرطة مرحلة جديدة فى تاريخه تقتضى عمليات تطوير وإصلاح من الداخل للعمل فى إطار يقوم على الديمقراطية والنزاهة وسيادة القانون وعدم التدخل فى الشأن السياسى ومع ذلك فإن العمل بموجب شعار " الشرطة فى خدمة الشعب " يقتضى بطبيعة الحال تصوراً واضحاً عن طبيعة جهاز الشرطة ومقومات عمله فى المرحلة القادمة بما يهيئ أفراده للعمل فى ظل مناخ ديمقراطى مرتقب.

وذلك يحتاج أن تعمل مؤسسات الشرطة فى ظل إدارة رشيدة للحكم تتمتع بالاستقلال المتوازن فى عملها لضمان نزاهة ممارستها واحترامها للقانون وتطبيقه بعدالة ودون تمييز فى مقابل خضوعها للمساءلة وعدم حجبها للمعلومات وأن توفر فرص المشاركة لكافة أطياف المجتمع على المستويين المركزى المحلى وعدم الانفراد بصنع القرار واتخاذ الأمر الذى يتطلب ضرورة إعادة النظر فى شكل المنظومة الأمنية وفلسفتها فى مصر من خلال تبنى اتجاه تكاملى فى مكافحة الجريمة تتضافر فيه جهود كافة الجهات المعنية فى المجتمع والأخذ بأسلوب عصرى جديد يسهم فى بناء جسور الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع والأجهزة الأمنية انطلاقاً من مسئولية حفظ الأمن والوقاية من الجريمة ليست فقط مسئولية شرطية إنما هى مسئولية تضامنية لابد أن تشترك فى مسئوليتها كافة عناصر المجتمع ، تقوم على أساس العلاقات الجيدة ومبادئ الاحترام والتعاون الإيجابى يشترك فيها رجال الشرطة مع الجمهور بجميع فئاته من أجل تحديد المشكلات الاجتماعية والقضاء على كافة العناصر التى تشكل المناخ الملائم لظهور الجريمة (٤).

ومن ثم فإن العلاقة بين الشرطة والمواطنين تعتبر من أهم القضايا التى تطرح نفسها فى الآونة الأخيرة بصورة ملحة وذلك بعدما تطور مفهوم الأمن وتحول من مجرد نظرة ضيقة تجعل منه حكراً على السلطة العامة وتحديداً جهاز الشرطة إلى نظرة شاملة تجعل منه مسئولية قومية يشارك فيها كل من أفراد المجتمع ، فالنظرة الحديثة للأمن أصبحت تنطلق من مفهوم الأمن الشامل الذى تشترك فيه كل أجهزة الدولة والمواطنين ومنظمات المجتمع المدنى (٥).

ولابد أن تدرك أن إقامة العلاقة الوطيدة بين الطرفين إنما هى أساس مسئولية الشرطة مع الافتراض أن المواطنين دائماً على حق وأن من الواجب كسبهم إلى جانب الشرطة ، وأن أهمية توطيد العلاقة بين المجتمع والشرطة وبناء جسور الثقة والتعاون بينها وبين الجمهور وذلك لأن الشرطة لا تستطيع وحدها وإن كانت هى الجهاز المتصل اتصالاً مباشراً بأنواع السلوك المنحرف أن تقى المجتمع من الجريمة وتحقق له الأمن بدون تلك الثقة والتعاون من جانب الشعب مع الشرطة مما يوطد الدور الاجتماعى للشرطة قيامها بتقديم خدمات إنسانية واجتماعية للأفراد والجمهور (٦).

ومن غير المتصور الحديث عن جهاز أمنى متطور وفعال دون الحديث عن تنمية مهارات رجل الشرطة فيه والتى تعتبر الحصيلة التى تتوفر لديه مجموعة خبراته ومعارفه التى تعينه على حسن القيام بدوره فى مجال حفظ الأمن (٧).

ولذلك فإن الأجهزة الأمنية تتحمل مسئولية تدريب أفرادها وتنمية مهاراتهم للتعامل والاتصال الحسن بالجمهور وتعزيز القيم الروحية والأخلاقية والمهنية وهذا يتطلب إيجاد كفاءات بشرية واعدة صالحة لديها القدرة على التأثير الإيجابى والتعامل الطيب مع الجمهور والتفاعل مع المواطنين والتقليل من درجة الخوف من رجال الشرطة وذلك من خلال الاتصال الأمنى الإيجابى الفعال والمرتكز على الحوار بين رجل الشرطة والمواطن وكيفية بناء جسور الثقة بينهما تحت شعار الشرطة فى خدمة المواطن ولديها القدرة على التعامل مع الجمهور ، ولهذا فالحاجة ملحة لإيجاد رجال شرطة يستشرفون ومستقبل العمل الأمنى ويسهمون فى إحداث نقله نوعية فى سلوك رجال الأمن وتنمية مهاراتهم وفقاً للتغيرات والمستجدات المجامعية ومن هنا تأتى ضرورة الاهتمام بالبعد السلوكى والقيم الأخلاقية لرجال الأمن (٨).

ومن هذا المنطلق فطريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية تسعى لتحقيق الأهداف المادية والمعنوية التى تتصل ببناء قدرة المجتمع من خلال التثقيف والتنوير وتنمية الوعى للعاملين بجهاز الشرطة لتنمية إدراكهم بأهمية تدعيم العلاقة بين جهاز الشرطة والمجتمع لرفع مستوى الثقة بين المجتمع وجهاز الشرطة لزيادة التفاعل فى مختلف الفعاليات الخاصة بالمنظمات الأمنية فى مختلف القضايا الأمنية الاجتماعية الراهنة التى لها بُعد مستقبلى ، وضرورة تعزيز إدراك أفراد المجتمع لدورهم فى تحقيق الاستقرار والأمن الاجتماعى عبر الأنشطة الأمنية المشتركة والعمل على تحقيق المساهمة الفعالة لتحقيق هذا الهدف ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا إذا كان العاملين بجهاز الشرطة على مستوى من الوعى مناسب وعلى فهم عميق بحقائق وأوضاع مجتمعهم وذلك ما يهدف إليه تنظيم المجتمع من خلال تحقيق الأهداف المعنوية التى تعتبر أهداف بالغة الأهمية.

ومن ثم فإن تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بأهمية تدعيم العلاقة بين جهاز الشرطة والمجتمع تأكيداً على أن المواطن هو رجل الأمن الأول وأساس العملية الأمنية ولابد من مشاركته بما يسهم فى تقوية الشعور بالمسئولية الاجتماعية وخلق الاتجاهات التى تساهم فى إيجاد أسس ومبادئ عمل لتحقيق العلاقة المطلوبة بين جهاز الشرطة والمجتمع ما يساعد على بناء الثقة بين المجتمع وجهاز الشرطة وتنمية روح التعاون بينهما باعتبار أن تحقيق الأمن مسئولية اجتماعية شاملة.

الأمر الذى يؤكد على أهمية وجود نهج جديد لجهاز الشرطة وإيجاد فلسفة تعتمد على مشاركة فعلية وفاعلة من قبل كافة عناصر المجتمع العامة والخاصة والمدنية بما فى ذلك المواطنين ليس فقط من أجل حل المشكلات المجتمعية المحلية المؤدية للجريمة وإنما لتوزيع المهام الأمنية على المستوى القومى بين الشرطة والجهات المعنية ككل ودوره ومسئوليته سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية بما يضمن نزاهة جهاز الشرطة وكفاءة وفعالية أداءه من أجل تحسين العلاقة بين الشرطة والمجتمع وتعزيز الثقة فى عملها وتدعيم علاقتها بالمجتمع.

وفى إطار الطرح السابق يتضح لنا أهمية الدور الذى يمكن أن تساهم به طريقة تنظيم المجتمع فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع وخاصة فى ظل الظروف الراهنة والمتغيرات التى يمر بها مجتمعنا.

وباستقراء الباحثة للدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع الدراسة نجدها قد ركزت على ما يلى:

(١) دراسة (Das, Dilip, 1990) [٩]:

استهدفت الدراسة تحليل صورة الشرطة الأمريكية بهدف التعرف على الصورة الذهنية لدى الجمهور عن الشرطة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وتعتبر الدراسة من الدراسات المقارنة ، وتوصلت الدراسة إلى وجود اتجاهات سلبية تغلب على الصورة الذهنية للشرطة فى الولايات المتحدة الأمريكية ويمكن توضيح أهم سمات الصورة السلبية للشرطة الأمريكية بسبب نقص الكفاءة والفاعلية فى مواجهة الجريمة وتسييس الشرطة الأمريكية لصالح النظام الأمريكى وضعف ثقة الجمهور فى الشرطة والفساد فى بعض قطاعات الشرطة وضعف الاتجاهات الإيجابية نحو الشرطة كخدمة اجتماعية ، وتعكس هذه الملامح صورة سلبية للشرطة فى الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يؤكد أن الصورة السلبية للشرطة ظاهرة ليست فى دول العالم الثالث فقط بل تتعداه إلى دول العالم المتقدم أيضاً.

(٢) دراسة (شادن ابراهيم نصير، ١٩٩٣) [١٠]:

تهدف الدراسة التعرف على ملامح وطبيعة الصورة الذهنية لدى الجمهور المصرى نحو الشرطة وقد أجريت الدراسة على عينة عشوائية قوامها (٢٥٠) مفردة باستخدام الاستقصاء كأداة لجمع البيانات فى إطار منهج المسح الاجتماعى وتوصلت نتائج الدراسة إلى أنه توجد فجوة كبيرة بين الصورة المستهدفة لجهاز الشرطة والصورة الفعلية المكونة لدى الجمهور عن جهاز الشرطة وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالتعرف على المعوقات التى تواجه الجماهير فى التعامل مع إدارات الشرطة وضرورة التغلب عليها لتيسير إجراءات حصول الجمهور على الخدمات المتاحة ، وأوصت الدراسة بضرورة التنسيق والاتصال بين جهاز الشرطة وأجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة لتقديم معالجة إعلامية واعية وموضوعية حول أجهزة الشرطة وخدماتها وإنجازاتها فى المجالات الأمنية المختلفة.

(٣) دراسة (Okereke, 1993) [١١]:

استهدفت الدراسة التعرف على اتجاهات الجمهور نحو جهاز الشرطة فى نيجيريا ، وتم تطبيق الدراسة على عينة قوامها (١١٦) مفردة من جميع فئات الجماهير ومن جميع المستويات ، وتوصلت الدراسة إلى أن الصورة الذهنية واتجاهات الجماهير سلبية تجاه الشرطة النيجيرية ، وهذه النتائج تعكس فئات عديدة

من الرأى العام وتوضح أن هناك صورة ذهنية سلبية لدى المواطن النيجيرى نحو الشرطة بل وتم وصفها بالعداوة مما يؤكد ضعف تعاون الجمهور مع الشرطة وتوتر العلاقة بينهما.

(٤) دراسة (على سابح الطيار، ١٩٩٧) [١٢]:

استهدفت الدراسة التعرف على المتغيرات المؤثرة فى موقف المواطنين مع التعاون مع رجل الأمن والتعرف على الآثار السلبية للمتغيرات فى موقف الجمهور تجاه التعاون مع رجل الأمن والتعرف على الآليات الواجب توظيفها لإثارة الاتجاهات الإيجابية لتنمية التعاون بين المواطن ورجل الأمن ، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعى والعنية العشوائية (١٠٠) مفردة ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن قصور تعامل الجمهور مع رجال الأمن وتعاونهم معهم قد ترجع إلى جهلهم بالأمور الأمنية وأن أجهزة الإعلام يقع عليها عبء كبير فى ضرورة نشر وإعلام المواطنين بتلك الأمور الأمنية لتحسين الصورة الذهنية لدى الجمهور ، وأوصت الدراسة بضرورة الرقابة والمحاسبة لرجال الأمن ضماناً لتحسين أدائهم لعملهم وضرورة اختيار أفضل الرجال كفاءة ودراسة وخلقاً للمناصب القيادية وأن الإعلام الأمنى عليه نشر الوعى الأمنى بين المواطنين وتعزيز إحساسهم بضرورة المشاركة فى حفظ الأمن.

(٥) دراسة (عبد الكريم بن عبد الله الحربى، ١٩٩٩) [١٣]:

استهدفت الدراسة التعرف على واقع المشاركة بين الشباب والأجهزة الأمنية ووصفها وتحليلها والتوصل إلى نتائج يمكن الاستفادة منها فى توطيد وتدعيم العلاقة الإيجابية بين الشباب والأجهزة الأمنية ، واستهدفت الدراسة توضيح رؤية المسئولين بأجهزة الشرطة إزاء الأساليب المستخدمة لتوجيه الشباب نحو مشاركة الشرطة والتعرف على معوقات المشاركة بين الشباب والشرطة ، وتوصلت الدراسة إلى التعرف على العوامل التى تدفع الشباب إلى مشاركة جهاز الشرطة فى الوقاية من الجريمة والحد منها وأهم هذه العوامل المساهمة فى الأمن الاجتماعى للوطن وإدراك الشباب لأهمية الإقلال من الجريمة والحد منها ، وتوصلت الدراسة إلى وجود عوامل تعوق عملية المشاركة ومنها عدم تطابق فهم وتفسير طرفى المشاركة للبيانات بالإضافة إلى عزوف المسئولين عن إشراك الشباب حفاظاً على السرية وكذلك من العوامل أيضاً البعد المكانى بينهم.

(٦) دراسة (عبد الرحمن عباس علام، ٢٠٠١) [١٤]:

استهدفت الدراسة التعرف على المهارات اللازمة لرجل الأمن فى التعامل مع الجمهور ، واستخدمت الدراسة الوصفية التحليلية باستخدام العينة العشوائية الطبقية ، وتوصلت نتائج الدراسة أن الأجهزة الأمنية تهتم بتنمية مهارات القادة الذاتية والشخصية بإتباعها سياسة جيدة وواضحة تتمثل فى إلحاق الضباط بالدورات المختلفة وبرامج الدراسات العليا ، وأشارت الدراسة إلى أولوية التدريب على مهارات عادة ما يتم تجاهلها مثل مهارة الإصغاء الفعال وفتح قنوات الاتصال مع المرؤوسين والحوار الفعال وهى مهارات الاتصال الفعال ، وأوصت الدراسة بضرورة التوسع فى برامج التدريب لتنمية مهارات الإنسانية والفكرية لرجال الأمن وضرورة توفير الإمكانيات والمناخ الذى يمكن المتدرب من تطبيق ما تعلمه من مهارات وتذليل المصاعب التى تعوق تنمية مهاراتهم.

(٧) دراسة (نبيل حافظ البارى، ٢٠٠٣) [١٥]:

استهدفت الدراسة رصد أثر العلاقات العامة فى تطوير علاقة الشرطة بالجماهير ووضع تصور لدور وزارة الداخلية فى كسب وتأييد الرأى العام وبيان دور الرسالة الإعلامية وأثرها فى توطيد العلاقة بين الجماهير وجهاز الشرطة ، وتوصلت الدراسة إلى أن مهارة العلاقات العامة والتى يجب أن يتحلى بها الأمن

تتمثل فى القدرة على الإقناع والاهتمام بالآخرين والموضوعية والشجاعة وتحمل المسئولية والإلمام بالمعلومات العامة ، وتوصلت الدراسة إلى مقترحات أهمها أنه يجب على رجل الشرطة مراعاة حماية وصون حقوق الإنسان واحترام المصالحة ومراعاة حرية الأفراد والجماعات واحترام الذات البشرية وحق الأفراد والجماهير فى العدالة واحترام الحياة الخاصة للإنسان.

(٨) دراسة (فهد بن محمد الذويبى، ٢٠٠٥) [١٦]:

واستهدفت الدراسة التعرف على المهارات الإدارية والشخصية التى يتمتع بها ضباط الشرطة ومعرفة طبيعة التعامل بين ضباط الشرطة والجمهور ، وطبيعة العلاقة بين المهارات الإدارية والشخصية لضباط الشرطة وبين طريقة تعاملهم مع الجمهور والتعرف على معوقات توظيف المهارات الإدارية والشخصية لدى ضباط الشرطة وإمكانية تنمية المهارات لدى ضباط الشرطة لتحسين تعاملهم مع الجمهور ، واستخدمت الدراسة الوصفية التحليلية باستخدام منهج المسح الاجتماعى ، وطبقت على جميع ضباط الشرطة بمنطقة القصيم وعددهم (١٦٠) ضابطاً ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباطية قوية وموجبة ذات دلالة إحصائية بين طريقة التعامل مع الجمهور والمهارات الإدارية والمهارات الشخصية سواء منفردة أو مجتمعية. كما أنه توجد العديد من المعوقات التى تعوق توظيف المهارات الإدارية والشخصية لضباط الشرطة وهى ضغوط العمل والاعتماد على الأقدمية فقط فى الاختيار للمناصب القيادية وتدخل العوامل الشخصية فى عملية التقييم والترشيح للمناصب الإدارية وعدم وجود دورات متخصصة ، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية فى استجابات المبحوثين نتيجة الخبرة فى العمل وأن أكثر أساليب تنمية المهارات انتشاراً بين ضباط الشرطة هى الممارسة العملية والتحفيز والتشجيع وتحسين بيئة العمل الإنسانية ، وأوصت الدراسة بضرورة تزويد ضباط الشرطة بالمعارف النظرية والمهارات الإدارية والشخصية والنظريات الخاصة بهم التى تزيد من فاعليتهم أثناء فترة الدراسة وتأهيلهم مع التركيز على تنمية المهارات الإنسانية.

(٩) دراسة (Firlding, 2005) [١٧]:

استهدفت الدراسة التعرف على الوسائل والأساليب التى تستخدمها الشرطة المجتمعية Community Policing فى تدعيم العلاقة وتوطيدها بين جهاز الشرطة والمواطنين ، وتوصلت الدراسة إلى أن قرب جهاز الشرطة من المجتمع ومن الأفراد والإحساس بمشكلاتهم ومعاناتهم ومن خلال التواصل المنتظم بين جهاز الشرطة والمجتمع كل ذلك يؤدى إلى توطيد العلاقة والثقة بين جهاز الشرطة والمجتمع وتحسين الصورة الذهنية لدى المواطنين عن جهاز الشرطة.

(١٠) دراسة (Nofziger & Williams, 2005) [١٨]:

استهدفت الدراسة التعرف إلى مدى الوعى الأمنى بأهمية الشرطة يؤثر على الشعور بالأمن فى المجتمع ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن علاقة الثقة بجهاز الشرطة يتأثر بشكل أساسى بالانطباعات لدى المواطنين مما يؤدى ذلك إلى تناقص معدلات الجريمة فى المجتمع ، وأكدت نتائج الدراسة إلى أنه توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الثقة بجهاز الشرطة والشعور بالأمن بالمجتمع.

(١١) دراسة (خالد خميس دحلان، ٢٠٠٧) [١٩]:

استهدفت الدراسة التعرف على السمات الشخصية المميزة لرجل الأمن فى السلطة الفلسطينية والمقارنة بين الرجل الذى يعمل فى مجال الأمن والعامل فى غير مجال الأمن واتجاهاته نحو المشاركة فى بناء الوطن ،

والتعرف على الاختلاف فى المكونات العاملة لمتغيرات الشخصية بين رجل الأمن والعاملين فى غير مجال الأمن والمساهمة فى خلق قاعدة بيانات حول السمات الخاصة بشخصية رجل الأمن ، وخلق رأى عام إيجابى نحو رجل الأمن فى السلطة الفلسطينية ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى وطبقت على (٥٠) مفردة من رجال الأمن بطريقة العينة العشوائية المنتظمة ، وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع درجة العصبية لدى رجل الأمن مع اعتبار الواقع السياسى والانتماء الحزبى وأن الأبعاد الشخصية لرجل الأمن تختلف باختلاف المستوى التعليمى ، وكذلك باختلاف سنوات الخدمة لديهم ، وأوصت الدراسة بضرورة تنمية وتطوير الخصائص النفسية لرجل الشرطة ومراعاتها فى تنشئة الأجيال القادمة وخاصة الخصائص المتعلقة بالمشاركة الإيجابية ومهارات الاتصال.

(١٢) دراسة (مريم آل على، ٢٠٠٧) [٢٠]:

استهدفت الدراسة التعرف على دور الشراكة المجتمعية فى تعزيز الأمن بدولة الإمارات العربية المتحدة ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تحقيق الشراكة المجتمعية تواجهها العديد من المعوقات التى تحول دون تطبيقها وذلك من جانب أفراد المجتمع ، بالإضافة إلى وجود معوقات من العاملين بجهاز الشرطة ومعوقات متعلقة بأفراد المجتمع والتى كان لها تأثير كبير تمثلت فى انصراف أفراد المجتمع عن اللجوء إلى الشرطة فى قضايا المخدرات وتقديم معلومات خاطئة وجعل المنفعة الخاصة هى الأساس وانعدام روح التعاون إضافة إلى سوء فهم لفكرة الشراكة المجتمعية وعن المعوقات المتعلقة بالعاملين بجهاز الشرطة والتى لها اثر واضح فى تطبيق نظام الشراكة تمثلت فى رفض بعض العاملين فى الشرطة مشاركة أفراد المجتمع فى العمل الأمنى وعدم ثقة الشرطة بقدرات أفراد المجتمع ومعلوماتهم وانصرافهم عن الآخرين بمبدأ التشاور مع فئات المجتمع وافتقاد ابتكار الأساليب الجديدة لتدعيم المشاركات التطوعية مع الشرطة.

(١٣) دراسة (ناجى محمد سليم هلال، ٢٠٠٧) [٢١]:

استهدفت الدراسة التعرف على واقع العلاقة بين الشرطة والجمهور من خلال التعرف على أهم المتغيرات التى تؤثر على طبيعة العلاقة بين الشرطة والجمهور والتعرف على مدى تعاون الجمهور مع الشرطة والتعرف على مدى رضا الجمهور عن الخدمات التى تقدمها الشرطة له والتعرف على اتجاه الجمهور نحو رجل الشرطة ، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعى بطريقة العينة والمنهج المقارن ، وطبقت الدراسة على عينة من الجمهور المتردد على إدارة المرور ومعرض الشارقة للكتاب ، واثبتت نتائج الدراسة إلى أن علاقة الشرطة بالجمهور علاقة بالغة الأهمية وقائمة على التعاون المتبادل بين الجمهور والشرطة سواء من خلال التطوع بالإدلاء بالشهادة تحقيقاً للعدالة أو من خلال الإبلاغ عن الجرائم ، وأكدت نتائج الدراسة أن الجمهور يستفيد من الخدمات التى تقدمها الشرطة للمجتمع وأن تعامل الشرطة مع الجمهور قائمة على التيسير والإنجاز السريع لمعاملات الجماهير مما يحقق ذلك الإحساس بالأمن والأمان مما يحقق الهدف من توطيد العلاقة بين الشرطة والجمهور.

(١٤) دراسة (جمال إمام حسنين وآخرون، ٢٠٠٩) [٢٢]:

استهدفت الدراسة التعرف على كيفية تحقيق التعاون والتنسيق بين أجهزة الشرطة ومنظمات المجتمع المدنى ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أزمة ثقة بين رجال الشرطة والجمهور الناتجة عن احتفاظ الجمهور بالتجارب السابقة مع جهاز الشرطة والخبرات السيئة سواء جنائياً أو على المستوى الفردى والجماعى ، كما أن تراجع المسئولية للدولة تجاه أفراد المجتمع تؤثر على قيمة الولاء والانتماء مما يضعف الحافز والرغبة فى التعاون مع أجهزة الدولة حيث الشعور بالإحباط والكراهية واللامبالاة.

(١٥) دراسة (أحمد محمد عبد المطلب، ٢٠١٠) [٢٣]:

استهدفت الدراسة تحديد الأساليب العلمية الحديثة التى ترتكز عليها الشرطة اثناء قيامها بأداء المهام المختلفة فى التعامل مع الجمهور الداخلى والخارجى بهدف تغيير الصورة الذهنية السلبية لدى المواطنين عن الشرطة ، ومحاولة بناء صورة ذهنية إيجابية هادفة عن الجهود التى تقوم بها الجهات الأمنية بخدمة أمن وأمان المجتمع والحفاظ على الحريات العامة ، وأكدت نتائج الدراسة على ضرورة العمل على تفعيل منظمات المجتمع المدنى والعمل على تحقيق التواصل والتنسيق الهادف لنشر الوعى الأمنى وتقديم الحقائق للجمهور والعمل على كسب ثقة المواطنين لخدمة الوطن ، وأوصت نتائج الدراسة بضرورة العمل على تفعيل الدور الاجتماعى لجهاز الشرطة وتحقيق الشراكة بين الشرطة والمواطنين لتحقيق خدمة وتنمية المجتمع.

(١٦) دراسة (محمد بهى الدين علام وآخرون، ٢٠١٠) [٢٤]:

استهدفت الدراسة التعرف على العوامل المؤثرة فى وجود حاجز نفسى بين الشرطة والجمهور وآليات التعاون الفعال بينهما وكذلك التعرف على وسائل دعم العلاقة بين الشرطة والشعب وحدود مشاركة الجمهور فى العمل الأمنى ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى مجموعة من الأسس التى يجب توافرها لتحقيق التعاون الفعال بين الشرطة والجمهور وأهمها: العمل على وضع سياسات طويلة الأجل بإطار علمى مقنن لتجسير الفجوة بين الجمهور والشرطة يتم من خلالها محو الأمية الخاصة بالثقافة الأمنية ، وتعريف الجمهور بمهام وواجب الشرطة غير الأمنية والدور الاجتماعى للشرطة ، إدخال بعض التوجيهات والإرشادات النظامية والأمنية فى المناهج التعليمية ، إصدار الكتيبات التوضيحية المبسطة للتوعية وتنمية الثقافة الأمنية ، وفيما يتعلق بالعاملين بجهاز الشرطة أن يكون رجال الشرطة على وعى وإلمام بأساسيات التعامل الناجح مع الجمهور حتى يمكنهم أن يوظفوا ذلك لتقويم أدائهم ، وكذلك تطوير مهاراتهم وقدراتهم لزيادة فاعلية أدائهم الوظيفى.

(١٧) دراسة (سهير عبد المنعم، ٢٠١١) [٢٥]:

استهدفت الدراسة إجابة على تساؤل رئيسى مؤداه: ماذا حدث للمؤسسة الشرطية؟ وكيف يمكن إعادة النظر فى تنظيمها بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، بما يحقق فاعلية واجبها الدستورى فى الحفاظ على أمن المجتمع المصرى؟ ، وتوصلت الدراسة إلى أن أزمة المجتمع المصرى ارتبطت بأزمة المؤسسة الشرطية التى استخدمت من قبل السلطة السياسية وتفاقمت تلك الأزمة باستخدام الحل الأمنى منفرداً لقمع الثورة وما ترتب على ذلك من شهداء ومصابين وانفلات أمنى واجه المجتمع تداعياته لفترة طويلة ، وأوصت الدراسة بضرورة تهيئة الظروف والمناخ لعودة الشرطة للمجتمع وتدعيم علاقة الشرطةبالمجتمع وزيادة كفاءة المؤسسات الشرطية وضمان حيادها ، وضرورة العمل على توثيق العلاقة بين الشرطة والجمهور فى المسئوليات الأمنية.

(١٨) دراسة (عبد الجواد كمال النجار وآخرون، ٢٠١١) [٢٦]:

استهدفت الدراسة تحديد شكل العلاقة بين اتجاهات المواطن المصرى والتعاون مع رجل الأمن والعوامل المتعلقة بالأداء الأمنى كالإحساس والإسهام فى تفعيل دور المواطن للتعاون مع أجهزة الأمن بهدف تحقيق الرسالة الأمنية ، وتوصلت الدراسة إلى أن تدعيم العلاقة بين جهاز الشرطة والمواطنين أصبح ضرورة حتمية يجب تداركها والاهتمام بها وفتح قنوات الاتصال بين المؤسسات الشرطية وقطاعات المجتمع المدنى بكافة مؤسساته.

(١٩) دراسة (محمد حسن سعداوى عثمان، ٢٠١٣) [٢٧]:

استهدفت الدراسة تحديد الدور المتوقع والدور الفعلى للتنظيمات الأهلية فى تدعيم العلاقة بين الشرطة والشعب وتحديد أهم المعوقات التى تحد من دور التنظيمات الأهلية فى تدعيم العلاقة بين الشرطة والشعب والتوصل إلى تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل دور التنظيمات الأهلية فى تدعيم العلاقة بين الشرطة والشعب ، وتعتبر من الدراسات الوصفية التى استخدمت منهج دراسة الحالة ، واستخدمت الدراسة استمارة الاستبيان طبقت على جميع العاملين والمسئولين بالجمعية وعينة من المستفيدين من خدماتها بين الشرطة والشعب وفى مقدمتها الأنشطة الخاصة باللقاءات مع المواطنين وعمل مشروعات مشتركة من أهمها تجربة قسم الشرطة النموذجى حيث يتم تأهيل العاملين به بأسلوب علمى لاكتساب مهارات التواصل، واثبتت الدراسة أن هناك العديد من المعوقات التى تحد من فاعلية الجمعية فى تدعيم العلاقة بين الشرطة والشعب والتى تتعلق بالمواطنين والمستفيدين من خدمات الجمعية ومن أهمها قلة وعى المواطنين بأهمية مشاركتهم فى دعم العمل الشرطى وكذلك قلة وعى المواطنين بطبيعة الخدمات التى تقدمها الجمعية بالإضافة إلى الصورة الذهنية السلبية لدى المواطنين عن جهاز الشرطة وغياب المسئولية الاجتماعية لبعض الأفراد تجاه مجتمعهم ، واثبتت الدراسة أيضاً أن هناك معوقات تتعلق بجهاز الشرطة ومن أهمها سوء معاملة بعض رجال الشرطة للمواطنين ووجود قصور وسلبيات فى أداء بعض رجال الشرطة بالإضافة إلى قلة توافر المهارات اللازمة للعمل مع الجمهور مما يؤثر بدوره على طبيعة العلاقة بينهم وبين رجال الشرطة ، وتوصلت الدراسة إلى تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل دور التنظيمات الأهلية فى تدعيم العلاقة بين الشرطة والشعب.

(٢٠) دراسة (أحمد ممدوح قاسم عبد الرحمن، ٢٠١٤) [٢٨]:

استهدفت الدراسة تحديد إسهامات نظام الشرطة المجتمعية فى دعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة ، وتحديد مؤشرات دعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة وتحديد العلاقة بين إسهامات نظام الشرطة المجتمعية ودعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة وتحديد المعوقات التى تحد من إسهامات نظام الشرطة المجتمعية والتوصل إلى مجموعة من المقترحات لتفعيل إسهامات نظام الشرطة المجتمعية فى دعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة ومحاولة وضع رؤية مستقبلية لنظام الشرطة المجتمعية لتدعيم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة تتناسب وطبيعة المتغيرات المجتمعية المعاصرة ، واستخدمت الدراسة الوصفية ومنهج المسح الاجتماعى بالعينة ، واستخدمت استمارة الاستبيان ، وطبقت على (٢٢٧) من جهاز الشرطة واستمارة المقابلة المقننة وطبقت على عدد (٢٠٢) من المواطنين ، واثبتت نتائج الدراسة صحة فروض الدراسة أن إسهامات نظام الشرطة المجتمعية يدعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة فإنه توجد علاقة طردية معنوية بين إسهامات نظام الشرطة المجتمعية ودعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة ووجود تباين معنوى بين مجموعات عينة جهاز الشرطة وفقاً لمتغير عدد سنوات الخبرة فى العمل ووجود علاقة معنوية بين الخصائص الديموجرافية للمواطنين ومستوى إسهامات نظام الشرطة المجتمعية فى تدعيم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة.

(٢١) دراسة (داليا عطية عبد الغفار عطية، ٢٠١٤) [٢٩]:

استهدفت الدراسة تحديد معوقات ممارسة الشرطة المجتمعية وتحديد أسباب معوقات ممارسة الشرطة المجتمعية وتحديد الأساليب الفنية لطريقة تنظيم المجتمع ودورها فى مواجهة معوقات ممارسة الشرطة المجتمعية ، والوصول لرؤية مستقبلية لتفعيل دور طريقة تنظيم المجتمع فى مواجهة معوقات ممارسة الشرطة المجتمعية ، وتعتبر من الدراسات الوصفية التى استخدمت منهج المسح الاجتماعى عن طريق الحصر الشامل للمسئولين عن الشرطة المجتمعية وأقسام الشرطة والجمعيات التى تعمل على مشاركة الأقسام فى هذا التقديم الشرطة المجتمعية والحصر عن طريق العينة للمستفيدين من خدمات الشرطة المجتمعية ، واستخدمت الدراسة أداة الاستبيان على عدد (٦٠) مفردة من المسئولين عن الشرطة المجتمعية ، وعدد (٥٥) من المستفيدين الذين تعاملوا مع الشرطة المجتمعية واستفادوا من خدماتها واستمارة دليل مقابلة مع (٢٠) من الخبراء الأكاديميين ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تعامل رجال الشرطة مع المواطنين بطريقة سليمة وبين اهتمام الناس بالمشاركة فى مساعدة الشرطة المجتمعية على أداء واجباتها وخدماتها التى تقدمها الشرطة المجتمعية ومدى تقبل الناس لها.

التعليق على الدراسات السابقة:

فى إطار ما تقدم يمكن تحديد موقف الدراسة الحالية فى ضوء عرض الدراسات السابقة التى استفادت منها الباحثة فى تحديد أبعاد مشكلة الدراسة والتى نستخلص منها ما يلى:

١) اتفقت العديد من الدراسات السابقة على أهمية وضرورة تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع وأهمية ذلك فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة لمواجهة الفجوة الكبيرة بين الصورة الذهنية المستهدفة عن جهاز الشرطة والصورة الذهنية الفعلية المكونة لدى الجمهور عن جهاز الشرطة.

٢) أكدت العديد من الدراسات السابقة على أهمية مواجهة المعوقات التى تعوق تدعيم علاقة الشرطة بالجمهور وضرورة التغلب على معوقات المشاركة بين المجتمع والأجهزة الأمنية للمساهمة فى الوقاية والحد من الجرائم ومكافحتها وذلك يتطلب حرص الأجهزة الأمنية على توجيه الشباب نحو مسارات المشاركة لتحقيق المشاركة الإيجابية من المجتمع فى تحقيق الدور الأمنى والقضائى والاجتماعى للمؤسسة الشرطية فى المجتمع.

٣) أكدت العديد من الدراسات على ضرورة تحقيق المشاركة المجتمعية لتحقيق الدور الأمنى للشرطة وضرورة وضع سياسات طويلة الأجل بإطار علمى مقنن لتجسيد الفجوة بين الشرطةوالمجتمع ، وضرورة الاهتمام بنشر الثقافة الأمنية وتعريف الجمهور بمهامه وواجبات الشرطة غير الأمنية والدور الاجتماعى للشرطة.

٤) أكدت العديد من الدراسات على أن تدعيم علاقة الشرطة بالجمهور يتطلب تنمية مهارات رجال الشرطة الإدارية والشخصية لتحسين تعاملهم وعلاقتهم بالجمهور وذلك يؤكد أهمية الاهتمام بالتدريب وتنمية القدرات والمهارات الإنسانية لدى رجال الشرطة فى الاهتمام بتزويدهم بالمعارف النظرية والاتجاهات الحديثة لمواجهة المتغيرات والمستجدات المجتمعية.

٥) أكدت العديد من الدراسات أن المؤسسة الشرطية يجب أن تحرص على استخدام الأساليب العلمية الحديثة والارتكاز عليها أثناء قيامها بأداء مهامها المختلفة فى التعامل الداخلى والخارجى مع الجمهور لتحسين

الصورة الذهنية وخلق صورة ذهنية إيجابية عن جهاز الشرطة وذلك يتطلب التواصل والتنسيق الهادف لنشر الوعى الأمنى وتقديم الحقائق للجمهور والعمل على كسب ثقة المواطنين.

٦) وأوصت العديد من الدراسات بضرورة تدعيم علاقة جهاز الشرطة بالمجتمع باستخدام كافة آليات التواصل لتحقيق أهداف جهاز الشرطة وذلك يتطلب استخدام كافة أنشطة التسويق والاهتمام بنشر المعلومات والحقائق والتثقيف للمواطنين لزيادة وعيهم بالدور الأمنى والوقائى والاجتماعى المنوط به جهاز الشرطة وذلك باستخدام كافة وسائل وأجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة لتقديم معالجة إعلامية واعية وموضوعية عن المؤسسة الشرطية وخدماتها وإنجازاتها فى المجالات الأمنية والاجتماعية.

٧) أكدت العديد من الدراسات على أهمية الشراكة المجتمعية وأن تحقيقها يسهم فى تعزيز الأمن وأن الشراكة المجتمعية مع كافة الأجهزة والمؤسسات الحكومية والأهلية من شأنها تحسين مصداقية جهاز الشرطة وتحقيق الدور الأمنى والاجتماعى للشرطة وتدعيم علاقة الثقة بين الشرطة والمجتمع والمواطنين.

ومن خلال العرض السابق وتناول الدراسات السابقة تتفق الدراسة الحالية مع ما خلصت إليه الدراسات السابقة من حيث تناولها للقضايا المرتبطة بالشرطة وعلاقتها بالجمهور والدور الاجتماعى لجهاز الشرطة، وتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع إلا أن أى من هذه الدراسات لم يتطرق إلى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع إلا أنها وجهت نظر الباحثة إلى أهمية موضوع الدراسة ولقد استفادت الباحثة من الدراسات السابقة فى تحديد أبعاد مشكلة الدراسة واختيار موضوعها وتحديد مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها.

وذلك يتضح من خلال الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية من حيث الاهتمام بوضع برنامج مهنى بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطةبآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

بالإضافة إلى ما استفادته الباحثة من نتائج الدراسات السابقة قامت بإجراء (دراسة تقدير الموقف) نظراً لحداثة هذا النوع من الدراسات بخاصة فى الوقت الراهن.

ولقد تحدد هدف إجراء دراسة تقدير الموقف فى التالى:

١) التعرف على إمكانية إجراء برنامج مهنى بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعى العاملين بجهاز اشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

٢) التعرف على مدى وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقةبين الشرطة والمجتمع.

٣) تحليل نتائج الدراسة للتعرف على ما يجب التركيز عليها فى إعداد البرنامج المهنى لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

وقد اعتمدت الباحثة فى إجراء الدراسة على:

- مقابلات غير مقننة مع عشرة من العاملين بجهاز الشرطة من إجمالى (٥٥) مفردة.

ولقد تحددت أهم نتائج دراسة تقدير الموقف فيما يلى:

١. أن أغلب المبحوثين من الفئة العمرية ٣٥ : ٤٥ وذلك بنسبة ٨٤% من المبحوثين ويلى ذلك الفئة العمرية ٦ سنة فأكثر وبلغت نسبتها ١٦%.

٢. أن أغلب المبحوثين من العاملين بجهاز الشرطة حاصلين على تعليم جامعى وذلك بنسبة ٨٢% ويليها نسبة ١٨% تعليم متوسط.

٣. أن نسبة ٨٩% من العاملين بجهاز الشرطة المطبق عليهم دراسة تقدير الموقف لم يحصلوا على ندوات أو دراسات ترتبط بتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
٤. أن نسبة ٨٠% من العاملين بجهاز الشرطةالمطبق عليهم دراسة تقدير الموقف ليس لديهم أى معلومات عن آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والجمهور.

ومما سبق فنتائج دراسة تقدير الموقف تؤكد على أهمية إجراء الدراسة لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والجمهور.

تحديد مشكلة الدراسة:

- فى ضوء المعطيات النظرية السابقة وما توصلت إليه الدراسة السابقة من نتائج بات واضحاً أهمية تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والجمهور.
- وأن مهنة الخدمة الاجتماعية بطرقها وخاصة طريقة تنظيم المجتمع تساهم فى تحقيق التغيير من خلال تحقيق أهدافها للمساهمة فى دفع حركة الإصلاح والتغيير التى تشهده مصر فى الوقت الحالى ودورها فى جميع المجالات وكذلك من خلال دورها فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
- واستناداً إلى دراسة تقدير الموقف التى أوضحت ضرورة تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

وترتيباً على ما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث فى تساؤلات على النحو التالى:

- هل يمكن أن تسهم طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية فى وضع برنامج مهنى لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والجمهور.
- ما أهم محاور هذا البرنامج؟ وما الأسس التى يتم على أساسها هذا البرنامج؟
- وما الأهداف المنبغى تحقيقها من وراء تنفيذ هذا البرنامج؟
- وما المدة الزمنية الملائمة لتنمية لتنفيذ البرنامج؟ وما الأساليب المهنية التى ستستخدم فى هذا البرنامج؟
- وما الأداة التى ستسخدم فى تقدير عائد هذا البرنامج؟
- كل تلك التساؤلات التى طرحت تنطوى على تحديد مشكلة الدراسة ومن ثم يمكن للباحثة صياغة مشكلة الدراسة على النحو التالى:
- تحديد تأثير البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

ثانياً: أهمية الدراسة ومبررات اختيارها:

١) تتضح أهمية هذه الدراسة فى تأكيدها على أهمية العلاقة بين رجل الشرطة والمجتمع وما تتطلبه من جهود ومهارات إنسانية وذاتية تفرضها طبيعة عمله للتعاون بشكل مباشر أو غير مباشر مع المجتمع

، باعتبار أن المسئولية الأمنية مسئولية المجتمع وأفراده ولابد من مشاركته للحفاظ على أمن واستقرار المجتمع.

٢) تنبع أهمية الدراسة من الدور الذى يقوم به رجل الشرطة والمسئولية الكبيرة المناطة به من خلال احتكاكه بالمجتمع والجمهور أثناء تأديته لواجبه الوطنى.

٣) أن العلاقة بين جهاز الشرطة والمواطنين يؤكد على أن رجل الشرطة هو جزء لا يتجزأ من المجتمع الذى يقوم على خدمته وليس منعزلاً عنه الأمر الذى يتطلب تدعيم هذه العلاقة وتوطيدها بين جهاز الشرطة والمجتمع.

٤) أن اندماج جهاز الشرطة فى المجتمع وتدعيم علاقته بالمجتمع من شأنه خلق علاقة إيجابية مع المواطنين لتحقيق الأهداف الأمنية انطلاقاً من أن الشرطة مهما أوتيت من إمكانات فإنها لا تستطيع القيام بواجباتها بدون تعاون مع الجمهور ، لتحقيق الضبط فى المجتمع وتوفير الأمن والأمان فى المجتمع.

٥) كما تتبلور أهمية هذه الدراسة فى أنها تقدم برنامج مهنى بطريقة تنظيم المجتمع مع العاملين بجهاز الشرطة لتدعيم علاقتهم بالمجتمع ، وأن طريقة تنظيم المجتمع لها دوراً فى تعزيز الثقة فى دورها وتدعيم شرعيتها وذلك يعمل على تدعيم العلاقة بين جهاز الشرطة والمجتمع.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف عام مؤداه:

- تحديد تأثير البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة وآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

ويتحقق هذا الهدف من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية هى:

١. تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالاتصال كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
٢. تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتنسيق كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
٣. تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتخطيط كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
٤. تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالمشاركة كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
٥. تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتعاون كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
٦. تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالشراكة كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
٧. تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتسويق الاجتماعى كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
٨. التوصل لتصور إجرائى مقترح لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

رابعاً: فروض الدراسة:

تقوم الدراسة الراهنة على فرض رئيسى مؤداه:

١. توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات العاملين بجهاز الشرطة قبل وبعد البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع ووعيهم بالاتصال كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

٢. توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات العاملين بجهاز الشرطة قبل وبعد البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع ووعيهم بالتنسيق كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
٣. توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات العاملين بجهاز الشرطة قبل وبعد البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع ووعيهم بالتخطيط كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
٤. توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات العاملين بجهاز الشرطة قبل وبعد البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع ووعيهم بالمشاركة كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
٥. توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات العاملين بجهاز الشرطة قبل وبعد البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع ووعيهم بالتعاون كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
٦. توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات العاملين بجهاز الشرطة قبل وبعد البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع ووعيهم بالشراكة كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
٧. توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات العاملين بجهاز الشرطة قبل وبعد البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع ووعيهم بالتسويق الاجتماعى كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

بالإضافة إلى مما استفادته الباحثة من نتائج الدراسات السابقة قامت بإجراء (دراسة تقدير الموقف) نظراً لحداثة هذا النوع من الدراسات وبخاصة فى الوقت الراهن.

خامساً: المنطلقات النظرية للدراسة:

(أ) مفاهيم الدراسة:

١ – مفهوم البرنامج المهنى:

يشار للبرنامج بأنه مجموعة الأنشطة التي يساعد تنفيذها على تحسين خصائص بناء المجتمع و رفع مستوى الوعي العام وفهم و تعميق شعورهم بالمسئولية الفردية و الجماعية لتغييرهم و دفعهم إلى التطلع المستمر لمستويات ارفع للحياة (٣٠).

و يتضمن برنامج التدخل المهني جانبين رئيسيين هما (٣١).

أ – ترجمة البرنامج لمشروعات يمكن القيام بها .

ب – وضع خطة زمنية لهذه المشروعات لمتابعة خطوات تنفيذها و تقييمها في النهاية .

ويعبر مفهوم التدخل المهني عن مجموعة الجهود المهنية التي تترجم إلى أنشطة مقننة و موجهة لتحقيق أهداف تحكمها الأخلاقيات و القيم و المعارف و مهارات الممارسة التي تم اكتسابها خلال العمل بطرق الخدمة الاجتماعية المختلفة (٣٢).

و يعرف التدخل المهني بأنه مقدار ما يسهم به الاخصائى الاجتماعي أثناء الممارسة حيث أنه يضع الأهداف التي يريد تحقيقها و كيفية تحقيق هذه الأهداف و الوسائل التي تؤدى إلى تحقيق الأهداف بالإضافة إلى مراجعة ما قام به من أفعال للتأكد من أن الممارسة المهنية قد حققت الأهداف المرجوة (٣٣).

و يعرف " Loew Enberg " التدخل المهني أنه هو العمل الصادر من الاخصائى الاجتماعي و الموجه إلى النسق أو إلى أي جزء فيه يهدف إلى إدخال تغييرات عليه أو إحداث تغييرات فيه بحيث يكون هذا التدخل مبنياً على معارف الخدمة الاجتماعية ملتزماً بقيمتها و قد يكون النسق فرداً أو جماعة أو مجتمعاً و يعتمد التدخل المهني على تقدير الموقف و التدخل و التقويم كما يتضمن وضع الاستراتيجيات و تنفيذها خلال أنشطة مهنية تهدف إلى إحداث التغيير المطلوب (٣٤).

و يعرف التدخل المهني على أنه الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية التي تواجهها استراتيجيات محدودة لاستخدام أدوار و تكنيكات معينة لتحقيق أهداف محددة سلفاً عن طريق برنامج أو أكثر للتدخل المهني و البرنامج المهني له أساليبه وأهدافه أما فرد أو أفراد أو البيئة المجتمعية أو كلاهما معاً و من خلال خطة موقوتة لهذا التدخل المهني (٣٥).

فالتدخل المهني يشتمل على عمليتين هما التخطيط و التنفيذ – تخطيط الاستراتيجيات بناء على الجوانب المتفاعلة في الموقف – و تنفيذ الاستراتيجيات من خلال أنشطة مهنية تهدف إلى إحداث التغيير المطلوب بحيث يشمل التقييم فيما بعد العلاقة بين أهداف التغيير و بين ما تم اختياره من أنماط التدخل المهني و ما أمكن تحقيقه من تغيير فعلى (٣٦).

كما يقصد بالتدخل المهني في تنظيم المجتمع بأنه ممارسات تنظيم المجتمع بما يتضمنه من أهداف ومبادئ وأدوات وأدوار واستراتيجيات وأساليب مهنية وذلك لتنمية المجتمع الذي تمارس فيه (٣٧).

والتدخل المهني يتم من خلال برنامج مخطط يقوم على مراحل وخطوات منظمة ويتم تقويم التدخل المهني بعد فترة التدخل بهدف قياس عائد هذا التدخل (٣٨).

وفى ضوء ما سبق يمكن تعريف البرنامج المهنى إجرائياً فى الدراسة الحالية بأنه:

- مجموعة من الجهود والأنشطة والإجراءات المهنية المنظمة والمخططة لطريقة تنظيم المجتمع.
- تستند على مجموعة من الإستراتيجيات والتكتيكات وفق برنامج محدد.
- تهدف تلك الجهود إلى تدعيم الثقة بين جهاز الشرطة والمجتمع.

٢ – مفهوم الوعي:

يعرف الوعي لغوياً على أنه " حفظ القلب للشئ وعى الشئ والحديث يعيه وعياً أو وعاه أي حفظة وفهمه وقبله فهو واع " (٣٩).

ويعرف مصطلح الوعي لغوياً أيضاً بأنه " الفهم و سلامه الإدراك ويعرف الوعي بأنه اتجاه عقلي يمكن الفرد من إدراك نفسه والبيئة المحيطة به بدرجات متفاوتة من الوضوح والتعقيد (٤٠).

ويشير مجمع اللغة العربية إلى أن – المعنى الرئيسي لكلمة الوعي هو الإدراك والإحاطة ووعاه توعية اكسبه القدرة على الفهم والإدراك ووعى الحديث حفظة وفهمه وقبله ووعى الأمر أدركه على حقيقته ويعنى أيضاً الفهم وسلامه الإدراك (٤١).

ويعرف الوعي في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إلى الوعي على أنه إدراك المرء لذاته وما يحيط به إدراكاً مباشراً وهو أساس كل معرفة وكما يمكن إرجاع مظاهر الشعور إلى ثلاثة هي الإدراك والمعرفة والوجدان والنزوع والإرادة (٤٢).

كما يشير معجم العلوم الاجتماعية إلى الوعي على أنه ادارك الناس لتصوراتهم للعالم الموضوعي المحيط كما يشير إلى مجمل الأفكار والمعارف والثقافة التي يمثلها الفرد والتي تجعله يسلك مسلكاً معيناً كما يشير إلى الاستجابات التي يقوم بها الشخص إزاء موقف معين (٤٣).

أما معجم " وبستر: Webster " فيشير إلى أن مصطلح الوعي يعنى معنيين أساسيين هما (٤٤).

١ – حالة تيقظ و انتباه الإنسان وإدراكه لمشاعره ولما يحدث حوله.

٢ – مجموع أفكار الفرد و مشاعره وانطباعاته وعقله الواعي .

و يشير قاموس أكسفورد إلى أن الوعي هو الأساس الأكثر أهمية في مواجهة الحقيقة الخارجية (٤٥).

ويشير قاموس الخدمة الاجتماعية إلى الوعي على أنه هو ذلك الإدراك الذهني أو هو ذلك الجزء من العقل الذي يتوسط بين البيئة والمشاعر والأفكار (٤٦).

و يشير " على ليله " إلى أن امتلاك الوعي يعنى أن الشخص يدرك واقعه ومن ثم فهو ربما يتدخل لتغييره في مسارات معينة (٤٧).

ويرى البعض أن كلمة وعى تعنى معرفة الفرد بوجود شئ ما وأن الوعي العام للفرد يقصد به محصلة الأفكار والثقافات والتطلعات القائمة في بيئة معينة وقد تصل هذه الأفكار والثقافات والتطلعات إلى مستوى ناضج يمكن معه اعتبار أن الوعي العام قد أستكمل مقوماته الأساسية و يرتبط الوعي العام (٤٨).

وعرف الوعي على أنه اتجاه عقلي سلوكي يتكون من العديد من المعطيات الحياتية وينعكس هذا الاتجاه على الفعل الاجتماعي لكل من الإنسان والمجتمع تجاه هذه المعطيات (٤٩).

كما عرف على أنه الإدراك المعرفي الشخصي والإدراك للظروف الاجتماعية المحيطة (٥٠).

وفى ضوء ما سبق يمكن تعريف الوعى إجرائياً فى الدراسة الحالية بأنه:

- فهم وإدراك العاملين بجهاز الشرطة بالأفكار والمعارف عن الاتصال كأحد آليات تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.
- فهم وإدراك العاملين بجهاز الشرطة بالأفكار والمعارف عن التنسيق كأحد آليات تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.
- فهم وإدراك العاملين بجهاز الشرطة بالأفكار والمعارف عن التخطيط كأحد آليات تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.
- فهم وإدراك العاملين بجهاز الشرطة بالأفكار والمعارف عن المشاركة كأحد آليات تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.
- فهم وإدراك العاملين بجهاز الشرطة بالأفكار والمعارف عن التعاون كأحد آليات تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.
- فهم وإدراك العاملين بجهاز الشرطة بالأفكار والمعارف عن الشراكة كأحد آليات تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.
- فهم وإدراك العاملين بجهاز الشرطة بالأفكار والمعارف عن التسويق الاجتماعى كأحد آليات تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.

٣- مفهوم الشرطة:

تعرف الشرطة لغوياً بأنها أعوان السلطة ومفردها شرطى وقد سموا بذلك الاسم وجعلوا لأنفسهم علامات يعرفون بها وقبل أن الشرطة هى أو كتيبة تشهد الحرب وتتعرض للموت والشرطة العلامة [٥١].

وتعرف الشرطة فى المعجم العربى الميسر: الواحد (شرطى – وشرطى) هيئة من رجال الضبط المكلفين بحفظ الأمن وتنظيم السير والسهر على تنفيذ القوانين والأحكام فى المدن وغيرها [٥٢].

وتعرف الشرطة اصطلاحياً بأنها هى الهيئة النظامية التى تؤدى واجبها فى خدمة الشعب وتكفل للمواطنين الأمن والطمأنينة وتختص بالمحافظة على النظام والأمن العام وحماية الأرواح والممتلكات كما تختص بكفالة الطمأنينة والأمن للمواطنين فى كافة المجالات وتنفيذ ما تفرضه عليها القوانين واللوائح من الواجبات [٥٣].

والشرطة تؤدى وظيفتها فى خدمة الشعب باعتبار أن ذلك واجب دستورى يبلور رسالة الشرطة حيث أن ذلك بمثابة تعبر عما يجب أن تكون عليه الشرطة فى علاقاتها بالشعب [٥٤].

وللشرطة ثلاثة وظائف أساسية تتمثل فيما يلى [٥٥]:

١. الوظيفة الإدارية: تتمثل فى الضبط الإدارى.
٢. الوظيفة القضائية: تتمثل فى الضبط القضائى.
٣. الوظيفة الاجتماعية: تتمثل فى الوظيفة الاجتماعية للشرطة.

الشرطة فى اللغة: فى لسان العرب: الشرطة بالتحريك: العلامة ، وأشراط فلان نفسه لكذا : أعلمها له وأعدها ومنه سمى الشُرط لأنهم جعلوا علامة يعرفون بها ، الواحد الشرطى ، وشرطة والجمع شرطة ، سموا بذلك لأنهم أعدوا لذلك وأعلموا أنفسهم بعلامات [٥٦].

والشرطة هى هيئة مدنية تابعة للدولة ومسئولة عن استتباب النظام العام بمعناه التقليدى (الأمن العام – الصحة العامة – السكنية العامة) والجديد (الحفاظ على البيئة وعلى جماليات البيئةوعلى أخلاقيات المجتمع) وعلى الرغم من وجود خاصية عسكرية فى عمل الشرطة وزيها الرسمى إلا أنها من وجهة نظر الكاتب هيئة مدنية وتلك الصفة العسكرية يجب أن ينفرد بها الجيش وحده كما أن الصفة المدنية للشرطة تنطوى على ضمانه لحقوق الإنسان وذلك لمسائلة هذه الجهة عند تعسفها وتجاوزها للقانون [٥٧].

أهداف جهاز الشرطة:

ظهرت وظيفة الشرطة مع ظهور فكرة الدولة نفسها وأصبح من أهم وظائفها إشاعة الأمن وإقرار النظام بها ، وبدا من الضرورى لكى يتسنى لها مواصلة هذه المسئولية أن يكون فى مقدمة اهتماماتها إنشاء جهاز تسند إليه تلك الوظيفة وتمنحه السطة ما يجعله قادراً على الاضطلاع بها هذا الجهاز هو جهاز الشرطة ، ويهدف العمل الشرطى بصفة عامة إلى تحقيق المصلحة العامة والعمل على إقامة وحماية النظام العام والذى يتمثل فيما يلى [٥٨]:

(١) تحقيق الأمن العام:

ومعناه أن يكون الهدف من الأعمال الشرطية مع وقوع الحوادث أو التقليل من احتمال وقوعها وكذلك اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمواجهة المخاطر الطبيعية ، وقد شهد مدلول الأمن العام تطوراً

ملحوظاً فى أنه شمل العديد من الجوانب مثل الأمن الاقتصادى ومن صورة الوقاية من الجرائم الاقتصادية ومكافحتها بكافة أشكالها التقليدية والمستجدة والأمن الاجتماعى والذى يعنى بالسلوكيات المخلة بالأمن.

(٢) المحافظة على الصحة العامة:

ويتم ذلك من خلال القيام بكافة الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على صحةالجمهور ووقايته من أخطار الأمراض وانتشار الأوبئة ، وكذلك أدت المتغيرات الحالية فى كافة المجتمعات إلى زيادة تدخل العمل الشرطى فى كثير من نواحى الحياة أدى إلى قيام الأجهزة الشرطية بدور فعال فى هذا الجانب من خلال القيام بالإجراءات التى تهدف إلى الوقاية ومكافحة التلوث وكذلك مكافحة الاتجار بالمواد التى تمثل الخطورة على الإنسان.

(٣) توفير السكينة العامة:

ويتم ذلك من خلال قيام الأجهزة الشرطية بالتصدى لمحاولات تعكير الهدوء وإحداث الضوضاء ، وهذه الأعمال تقوم بها أجهزة الشرطة بالتعاون والتنسيق مع الإدارات المحلية المختلفة.

(٤) الوقاية من الجريمة:

ويتمثل دور الشرطة هنا فى الدور الوقائى فى رصد وتحليل الظروف المؤدية لإرتكاب الجرائم سواء مع الأحداث أو الكبار فترصد سير الجرائم وأطوارها فتحول بذلك دون وقوعها الأمر الذى يؤدى إلى حماية المجتمع من الأخطار [٥٩].

(٥) منع وقوع الجريمة:

وتعتبر من أهم العمليات التى تقوم بها الشرطةودورياتها المختلفة وتعاون المواطنين بعد تهيئة وسائل الاتصال والإبلاغ عن أى ما يشبته به ، فإن الجريمة تقع عند غياب من يحول دون لقاء طرفى الجريمة أو الوصول إلى هدف المجرم ، ولعل أهم الجهود فى ذلك تحصين الأهداف التى يقصدها المجرمون وتنمية الدوافع التى تسهل للفاعل الوصول إلى هدفه ، وهذا يحدث بالتواجد المستمر من رجال الأمن وبالتعاون مع المواطنين وتعتبر ذلك حماية وصيانة للمجتمع وحفظ للحقوق والحريات من الأعتداء [٦٠].

(٦) مكافحة الجريمة:

وذلك عند دخول الجريمة فى طور التنفيذ تتوجه الأجهزة الأمنية لوقف استمرار أو ارتكاب الجريمة أو الحد من أضرارها ويعتمد فى ذلك على سرعة الإبلاغ عنها وسرعة رجال الشرطة وذلك يحتاج إلى تقدم فى نظم المعلومات عند رجال الأمن من حيث الأجهزة ودقة المعلومات ووضوح المكان ثم السرعة والتوقيت المناسب واختيار أسلوب التدخل للحد من الأضرار أو إخفاء معالم الجريمة بغية التخلص من الملاحقة والعقاب [٦١].

(٧) ضبط الجماعة:

وذلك من خلال تسجيل الجرائم المرتكبة وجمع أدلتها والتحقق من آثارها وإقامة الروابط والعلاقات بين فاعلية وضحاياها وأدواتها وزمانها وأمكنة ارتكابها وغير ذلك مما يسهم فى قيام الأدلة على المتهمين وغيرها من الخطوات الضرورية وتقديمهم للعدالة بهدف الحكم عليهم لحماية المجتمع من شرورهم.

ومن ثم فإن الدور الذى تقوم به الشرطة فى أى دولة يهدف إلى توفير الأمن والاستقرار للمواطنين وحماية النظم الاجتماعية والحرية الدينية حيث تقوم بحماية المواطنين والنظام بكل جوانبه الاقتصادية والثقافية والدينية وعليها التنفيذ الذى تفرضه عليها للأنظمة واستخدام الوسائل العصرية وحتى تقوم بهذا الدور الهام فإنه يتوجب عليها ايلاء المواطنين جانباً كبيراً من المسئولية والاهتمام لأن أى جهاز مهما بلغت إمكاناته وقدراته لا يمكن بلوغ أهدافه بمعزل عن المواطن دون مساعدته لأن كل مواطن عضو فى أسرة

والأسرة اساس المجتمع وتلك العضوية تفرض عليه مسئولية دعم رجال الأمن والحفاظ على ذلك وأن هذا الدعم يعزز دور النظام سير القانون على الجميع ويمكن رجال الأمن من جمع المعلومات التى يقدمها المواطن الواعى وبذلك تتحقق العدالة ليعيش المواطنين فى سلام [٦٢].

العلاقة بين الشرطة والمجتمع:

تعتبر العلاقة بين الشرطة والمجتمع من أهم القضايا التى تشغل العاملين بجهاز الشرطة وبرغم أن الشرطة فى فترة سابقة كانت لا تسعى لتحسين علاقتها بالمجتمع والمواطنين إلا أنها كانت تشعر بأن التعاون بين المجتمع وجهاز الشرطة يلعب دوراً واضحاً فى دعم دورها فى مجال الجماعة وبدأت تتفهم أهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه الجمهور عن طريق إنشاء إدارة العلاقات العامة وبدأت تعد افرادها على أساس تفهم نمط العلاقة الجديدة وأنهم لا يمثلون سلطة بالنسبة للجمهور وموجهه ضدهم ولكنها أصبحت فى خدمة الشعب [٦٣].

وتتحدد مقومات وملامح العلاقة المثالية بين الشرطة والجمهور ، يمكن أن يتم من خلال نقطتين هما [٦٤].

النقطة الأولى: تتعلق بالشرطة وهى من يكون لديها قناعة تامة بأنها تؤدى عملاً اجتماعياً لا غنى عنه بحكم ضرورته الاجتماعية وبحكم أنه عنصر وشرط جوهرى فى قيام واستواء واستمرارية أى مجتمع وفى نفس الوقت إدراكها التام بأن المهمة الموكولة إليها مما لديها من صلاحيات وسلطات للاضطلاع بها ما هو إلا تكليف من المجتمع وتشريف لها يقتضى منها أن ترقى إلى مستوى الثقة والشرف معاً.

النقطة الثانية: تتعلق بالجمهور وتتمثل فى أن يكون لدى الجمهور القناعة التامة بأن الشرطة ما هى إلا خدمة له ترعى مصالحه وحقوق أفراده وواجباتهم تجاهه للتفويض منه ومن ثم يقتضى هذا منه أن يتوفر لديه إحساس راسخ بأن الأمن مسؤولية مشتركة بينه وبين الأجهزة الأمنية وأنه لا يمكن للأجهزة المخصصة للأمن وحدها أن تحقق الأمن المنشود دون مساندته.

وفى واقع الأمر إذا ما تحققت هذه العلاقة وفق التصور السالف تكون العلاقة بين الشرطة والجمهور فى قيمة توازنها واستوائها وهذا فى حد ذاته يكون له نتائج جيدة ومردود إيجابى يتمثل فى تفهم الأمور وتقبله لوجود الشرطة والمهمة التى تؤوديها ورضاه عن الإجراءات التى تتخذها بالإضافة إلى تعاونه مع الشرطة والمبادرة إلى مساندتها بل والإقدام على المشاركة الإيجابية فى حفظ النظام والأمن العام ومواجهة الأنشطة المناوئة للمجتمع والظواهر المضره به.

العوامل المؤثرة على العلاقة بين الشرطة والمجتمع:

١- العوامل المرتبطة بالشرطة:

(أ) طبيعة وظيفة الشرطة:

الشرطة كجهاز مفوض لخدمة المجتمع يمنح المجتمع السلطة لا يمنحها لغيره من الأجهزة ويستطيع رجل الشرطة وفقاً للسلطة المخولة له أن يوقف وأن يحتجز لأن يقبض على المواطنين لأسباب مادية لكن المشكلة هنا هى أن بعضاً من رجال الشرطة يسئيون استخدام السلطة المخولة لهم وقد يستخدم بعضهم القوة أثناء أداؤه أدواره أو اضطلاعه بمسئوليته أو يخطئ أخطاء مقصودة أو غير مقصودة وها من شأن أن يثير أسئلة هامة حول علاقة رجل الشرطة بالمجتمع [٦٥].

(ب) رواسب الماضى:

رواسب الماضى قد ترجع للحاجز النفسى الموجود بين رجل الشرطة وبعض المواطنين وقد يرجع ذلك لأسباب تاريخية ، الأمر الذى جعل المواطنين يتخوفون من الشرطة ويعملون على عدم التعامل مع أفرادها وهذا الأمريتطلب ضرورة إزالة الحاجز النفسى من خلال تنمية اتجاهات موجبة لدى أفراد المجتمع عن رجل الشرطة من خلال وسائل الإعلام المختلفة (٦٦).

(جـ) تنوع مجالات الشرطة:

يؤدى اتساع نطاق التنمية فى المجتمعات إلى تزايد الأجهزة الشرطية حيث يمتد ليشمل التواجد الفعلى فى حياة الجماهير والمساهمة فى تطور المجتمع فكلما زاد التطور الحضارى وفقدت خطط التنمية أدى ذلك إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق جهاز الشرطة.

وفى هذا الصدد يرى بعض الباحثين أن هناك علاقة طردية بين زيادة معدلات الجريمة وتنوعها وبين ظهور المجتمعات الصناعية وامتدادها فهذه النوعية من المجتمعات يصاحب نشأتها وتطورها اتساع مجال عمل الشرطة ويصاحبه فى ذلك تعامل الجماهير اليومى مع الشرطة وينشأ من ذلك بعض الأخطاء التى يتضمنها الرأى العام وهذا الموقف يزيد من عبء إدارة العلاقات العامة بالشرطة (٦٧).

(د) ضعف المستوى التعليمى والثقافى لبعض أفراد الشرطة:

يعكس انخفاض المستوى التعليمى لبعض جنود الشرطة كيفية تصرفهم فى المواقف المختلفة وكيفية تعاملهم مع الجمهور بصورة غير مناسبة ، وتظهر خطورة ذلك الوضع لو علمنا أن أى تصرف خاطئ لهؤلاء سوف ينعكس سلباً على الصورة الذهنية لدى الجماهير عن هيئة الشرطة (٦٨).

(هـ) سلوكيات رجل الشرطة:

يعكس سلوك رجل الشرطة من خلال تعامله مع الجمهور الصورة الداخلية للمؤسسة الشرطية لذلك فالجمهور يعتبر شريكاً أساسياً فى اختيار الأشخاص الذين يمكن أن يقوموا بتأدية المهام الشرطية بشكل جيد وذلك من خلال معرفة كيف يتم تقديم الخدمات الشرطية لهم ومدى قدرتهم على القيام بدورهم الاجتماعى.

إن رجل الشرطة المناسب من وجهة نظر المجتمع هو الشخص الذى يتميز بالكفاءة الاجتماعية والقادر على التعامل مع كافة الشرائح المجتمع ولديه القدرة على قراءة وفهم الآخرين والإحساس بشعورهم والالتزام القوى تجاه التعاون معهم من خلال معرفة تركيبة المجتمع وسماته (٦٩).

٢- العوامل المرتبطة بالجمهور:

إن التزام الجمهور بالمشاركة فى مكافحة الجريمة يجد تبريره فى فكرة التضامن الاجتماعى الذى يوجه المصلحة العامة للمجموع انطلاقاً عن مبدأ من مكافحة الجريمة عامل مشترك يخص الجمهور وأجهزة الأمن على حد سواء كما أنه أمر المروءة كقيمة دينية وأخلاقية بحيث يصبح التفريط فى كل ذلك أمراً يثير الأسى فى نفوس رجال الشرطة ويؤثر على دورهم فى تدعيم حق الحياة الأمنة ومستقبل العلاقة بينهم.

وقد يتسم مسلك الأفراد بالسلبية فى منع الجرائم قبل وقوعها رغم ظهور الشواهد التى تشير إلى أنها على وشك الوقوع رغم قدرتهم على منعها أو إيقاف مجرى نفاذها بأنفسهم أو الاستعانة بالشرطة فى الوقت المناسب ، ولا شك أن هذا التمرد من جانب بعض الأفراد يؤدى إلى انحسار القدرة القانونية كأداة للضبط وبالتالى تأزم العلاقة مع الشرطة (٧٠).

٣- العوامل المرتبطة بالإطار العام للمجتمع:

وهذه العوامل أو المتغيرات تدور حول درجة شرعية النظام السياسى ودرجة تماسكه ودرجة الضغوط والتوترات الداخلية والخارجية بالإضافة إلى ذلك الوضع الاجتماعى والثقافى السائد فى الدولة فضلاً عن درجة ومستوى السياسات القضائية والتشريعية ودقتها ونزاهتها ومستوى أداء المنظمات الإدارية وذلك

لأن سوء السياسات بمختلف مصادرها وجوانبها وانخفاض مستوى أداء المؤسسة الرسمية وغير الرسمية يزيد الأعباء الملقاة على عاتق الشرطة ومن ثم يساهم ذلك في خلق بؤرة التوتر والخروج على الشرعية ونمو الحركات المعادية للنظام ، فكل هذه الأمور تلعب دوراً مهنياً لظهور التوترات وخلق نوع من الشعور بالضياع الفردى والتفاف الأفراد مدى ذواتهم فيضيع الهدف القومى الأمر الذى يحمل على الاعتقاد بعجز السلطات واليأس من إمكانية الإصلاح وتزداد تبعاً كذلك حالات الخروج على النظام [٧١].

والشرطة كرمز للنظام عليها أن تواجه هذا الخلل وتتحمل نتائجه ولا شك أن المعادلة الصعبة فبينما من واجبها حماية الناس من جور بعضهم على بعض أو جور النظام ككل نجدها مطابقة قانوناً بحماية الأخير من سخط الأفراد واندفاعهم والأمر الذى يؤدى إلى ظهور حالة من عدم الارتياح بين الشرطة والجمهور [٧٢].

الدور الاجتماعى لأجهزة الشرطة وتدعيم العلاقة بالمجتمع:

مما لا شك فيه أن كثير من المهام والوظائف الاجتماعية التى يمكن أن تقدمها الشرطة للمجتمع والذى قد تختلف من مجتمع لآخر ، ولقد أولت تطورات المجتمع على الشرطة أن يكون لها إلى جانب الدور الأمنى وظائف اجتماعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمواطنين.

والدور الاجتماعى للشرطة هو ذلك الدور الذى تقوم به الشرطة لتحقيق وظائفها وتأمين جوانب عديدة من حياة الأفراد والمجتمع كله وتوفير الظروف التى تضمن لكل مواطن أن يكون آمناً على نفسه وأسرته ورزقه فى يومه وغده محصناً ضد جرائم الاعتداء على النفس والمال ويهدف هذا الدور لتحقيق التنسيق بين أجهزة الشرطة وأداء الخدمات للمواطنين كما يسعى لتوعية المواطنين وتبصيرهم بمواطن الخطر والجريمة وشحذ هممهم لمساندة جهود رجال الشرطة وتأييدهم فى التصدى للجرائم والانحرافات [٧٣].

حيث أن وظيفة الشرطة فى الظروف المعاصرة لم تعد قاصرة على القيام بمهمة الضبط الإدارى والقضائى بل امتدت لتشمل حماية قيم المجتمع ومثله وأخلاقه وآدابه وثقافته ونظمه التعليمية والتربوية والاقتصادية والسياسية ، كل هذه المهام تدخل ضمن مفهوم الدور الاجتماعى الذى يهتم بحماية القيم والأخلاق والسلوك الاجتماعى ومكافحة كافة الافات الاجتماعية والظواهر الإنحرافية التى تؤثر سلباً على بنيان المجتمع وسلامة كيانه كما تؤثر على اختلال الأمن وعدم استقراره [٧٤].

ومن المجالات الاجتماعية التى تقوم بها أجهزة الشرطة لخدمة المواطنين [٧٥]:

١. المساهمة فى حل المشكلات الاجتماعية والمدنية والمصالحات والتوفيق بين المتنازعين والمتخاصمين.
٢. مواجهة الغزو الثقافى العالمى وآثاره على تقاليد وأعراف المجتمع المصرى ، كذا مواجهة العولمة وتأثيرها السلبى على الأمن الاجتماعى.
٣. الدور البارز فى مكافحة الرذيلة وحماية الآداب العامة ورعاية السلوك الاجتماعى.
٤. المساهمة فى رعاية الأحداث والمشردين والمنحرفين.
٥. القيام بأعمال النجدة وإغاثة الملهوف والمساهمة عن طريق رجال الدفاع المدنى فى السيطرة على الحرائق والكوارث والزلازل والمبادرة فى طلب إسعاف الجرحى.
٦. البحث عن المفقودين وتقديم خدمات متنوعة لبعض الفئات الخاصة المعوقين من خلال التدريب والتأهيل المهنى والتوعية الدينية والتثقيف الاجتماعى.

وفى ضوء ما سبق يمكن تعريف الشرطة إجرائياً فى الدراسة الحالية بأنها:

- الشرطة هيئة مدنية نظامية تابعة للدولة لها دوراً أمنياً فى الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع.
- تقدم خدمات اجتماعية للمجتمع من خلال علاقتها بكافة أجهزة المجتمع الحكومية والأهلية
- لها دوراً اجتماعياً محورياً فى حماية قيم المجتمع وأنظمته للحفاظ على سلامة كيانه ولتدعيم علاقتها بالمجتمع.
- تستخدم آليات تنظيم المجتمع لتدعيم علاقتها بالمجتمع وأجهزته.

٤- مفهوم التدعيم:

يعرف التدعيم لغوياً بأنه دعم الشئ: من باب قطع ، والدعامة ما يستند به الحائط إذا مال ليمنعه من السقوط (٧٦).

ويقصد بالتدعيم من الهيئات والمنظمات بالمعونات المالية أو الفنية حتى تستطيع أن تؤدى دورها بالمجتمعات كما يجب أن تكون والهدف من ذلك هو العمل على رفع مستوى الخدمات التى تقدم للجماهير وتحسين مستوى أدائها (٧٧).

ويعتبر التدعيم أحد الأساليب العلاجية باستخدام التعليم والتربية حيث أن إستجابة العميل لأساليب التوضيح والإقناع يتحدد بناء على ما يعيقهما من تدعيم أو ما يعيقهما من تثبيط والمقصود بالتدعيم هو مكافأة الفعل أو الثواب الذى يعقب الإستجابة (٧٨).

ويهدف التدعيم إلى رفع مستوى الخدمات الأهلية والحكومية فى المجتمع عن طريق تشجيع برامج التدريب والمؤتمرات والبحوث وإنشاء نماذج يحتذى بها (٧٩).

وفى ضوء ما سبق يمكن تعريف التدعيم إجرائياً فى الدراسة الحالية بأنه:

- تلك الأساليب الفنية للشرح والتوضيح والإقناع بالآليات التى تقدم مع نسق الهدف فى برنامج التدخل المهنى لتوطيد وتقوية علاقة الشرطة بالمجتمع.

٥- مفهوم المجتمع:

فى إطار المعاجم اللغوية العربية لا توجد كلمة أخرى للدلالة على وجود المجتمع سوى كلمة مجتمع (٨٠).

وعُرف المجتمع فى المعجم العربى الميسر: المجتمع جماعة من الناس يعيشون معاً فى منطقة معينة وتجمع بينهم ثقافة مشتركة (٨١).

وفى معاجم اللغة الإنجليزية فإننا نجد أكثر من كلمة تعبر عن وجود المجتمع فهناك مثلاً كلمة Community وهناك كلمة Society وكلاهما يقابل المصطلح العربى " المجتمع ".

فكلمة Community تعنى (٨٢).	وكلمة Society تعنى (٨٣).
١- المشترك: أ) جماعة ذات تنظيم مشترك أو مصالح مشتركة أو تعيش فى موطن واحد فى ظل قوانين واحدة. ب) موطن هذه الجماعة.	١- رفقة ، عشرة. ٢- جمعية. ٣- مجتمع. ٤- خاص بالمجتمع الزمنى.

٢- الجمهور. ٣- الجماعة: جماعة من الرجال أو النساء تحيا حياة مشتركة وفقاً لنظام خاص. ٤- مجموعة من النبات أو الحيوان تحيا معاً. ٥- ملكية مشتركة. ٦- وحدة ، اتفاق ، تماثل.	

ورغم تعدد معانى كلاً من الاصطلاحين إلا أن الاستخدام الأكبر شيوعاً لكلا المصطلحين يدل على أن كلمة Community تدل على المجتمع المحلى الصغير أو المحدد بينما تعبر الكلمة الثانية عن المجتمع القومى أو الكبير وذلك فى الغالب الأعم (٨٤).

وأشار علماء الاجتماع إلى جوانب هامة فى تعريف المجتمع وهى (٨٥).

١- أن لكل مجتمع مقومات أساسية.

٢- أى يجب النظر إلى المجتمع - أى مجتمع - نظرة شمولية تكاملية أى النظر له كنسق اجتماعى له أنساق فرعية.

٣- أن كل مجتمع يتعرض لظاهرة حياتية أو حتمية هى ظاهرة التغير الاجتماعى.

مقومات المجتمع:

١. الحدود الجغرافية: بمعنى أن أى مجتمع لابد له من أغراض محددة المعالم والحدود وقد تحدد الحدود إدارياً بواسطة الدولة.
٢. مجموعة من الناس لها أهداف ومصالح مشتركة.
٣. التفاعل الاجتماعى: بصرف النظر عن طبيعة هذا التفاعل إيجابى أم سلبى ، تعاونى أو تنافسى أو صراع.
٤. العلاقات الاجتماعية: وتطلق على مجموعة التفاعلات التى تتم بشكل مطرد ومستمر نسبياً على نفس الوتيرة والنمط العام اصطلاح العلاقات الاجتماعية (٨٦).
٥. الاعتماد المتبادل بين جماعات المجتمع وأفراده وبين المجتمع والمجتمعات الأخرى (٨٧).
٦. النظم الاجتماعية: لا يوجد مجتمع دون أن تكون له نظم اجتماعية يتمكن من خلالها من إشباع احتياجات أفراده وهذه المنظمات أو المؤسسات الاجتماعية تعنى بإشباع مجموعة من الاحتياجات المتغيرة وكذلك حل مجموعة من المشكلات واتفق على تسمية كل مجموعة من تلك المؤسسات بما تؤديه من وظائف اجتماعية حيوية وما يحيط بتفاعل الناس وعلاقاتهم داخلها معايير وقيم وقوانين وتشريعات باسم النظام الاجتماعى Social institution.
٧. الشعور بالانتماء والولاء للمجتمع ، وهذا الشعور على درجة كبيرة من الأهمية حيث أنه يجعل من المجتمع وحدة متماسكة (٨٨).

وعرف Martin Greenberg المجتمع بأنه مجموعة من الناس لهم منظمات وأساليب فى العمل سوياً حتى يدخروا لأنفسهم مجموعة من الخدمات الأساسية (٨٩).

ويشير Senders للمجتمع باعتباره نسقاً اجتماعياً يتضمن أنساقاً فرعية مثل الاقتصاد والحكومة المحلية والدين والتعليم والرعاية الاجتماعية والترويح.

ولكل نسق فرعى ستة خصائص هامة: مجموعة من المؤسسات والمنظمات ، مجموعة من الوظائف ، أيديولوجية ، معايير وقواعد للعمل ، مستفيدين من الخدمات ، موارد مالية [٩٠].

وفى ضوء ما سبق يمكن تعريف المجتمع إجرائياً فى الدراسة الحالية بأنه:

- المجتمع مجموعة من الناس والمنظمات يتعاونوا سوياً لتقديم خدمات أساسية للحفاظ على كيان واستقرار المجتمع.
- المجتمع مجموعة من الناس والمنظمات الحكومية والأهلية التى تهتم الشرطة بتوطيد وتدعيم العلاقة بينهما لتحقيق الدور الأمنى والاجتماعى للشرطة.

(ب) الموجهات النظرية للدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على الموجهات النظرية التالية:

(١) نظرية الاتصال: CommunicationTheory

والاتصال من شأنه نشر المعرفة وتنميتها [٩١] والاتصال هو العملية أو الطريقة التى تنتقل بها الأفكار والمعلومات بين الناس داخل نسق اجتماعى معين يختلف من حيث الحجم ومن حيث محتوى العلاقات المتضمنة فيه بمعنى أن هذا النسق الاجتماعى قد يكون مجرد علاقة ثنائية نمطية بين شخصين أو جماعة صغيرة أو مجتمع محلى أو مجتمع قومى أو حتى مجتمع إنسانى ككل [٩٢].

ويتضمن الاتصال كل الوسائل الخاصة بنشر المعرفة والأفكار والاتجاهات ويمكن النظر إلى الاتصال على أنه جميع العمليات المخططة وغير المخططة التى يمكن من خلالها التأثير فى سلوك الآخرين [٩٣].

وللاتصال أهمية فى تحقيق أهداف طريقة تنظيم المجتمع سواء المادية أو المعنوية.

- من حيث الأهداف المعنوية

فهو يواجه السلوكيات التى تقوم المشاركة ويحقق الوعى والتعارف وتبادل الآراء ونقل الأفكار وتغيير الاتجاهات لإكساب الشباب الخصائص الإيجابية مثل المبادأة والمشاركة فى تحمل المسئولية ووعيهم لحقوقهم وواجباتهم.

- من حيث الأهداف المادية:

مواجهة الاحتياجات المحسوسة والمعبر عنها وممارسة الحقوق والواجبات لتحقيق الأهداف المنشودة.

ومن ثم تساعد هذه النظرية الباحثة على تحقيق أهداف دراستها فى تنمية وعى العاملين بجهات الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

(٢) النظرية التفاعلية:

التفاعل الاجتماعى ظاهرة اجتماعية يحدث فيها تأثير متبادل بين فردين أو جماعتين أو هيئتين فأكثر ويتم هذا التفاعل عن طريق الاتصال ويكون الاتصال مادياً أو معنوياً مباشراً أو غير مباشر [٩٤].

ويقصد بالتفاعل تلك العملية التى يمكن من خلالها تحسين الترابط بين الأفراد والجماعات والمؤسسات بالمجتمع سواء كان ذلك فى الوسائل أو الغايات ويترتب على ذلك تعديل فى السلوك أو الوظائف [٩٥].

وتقوم نظرية التفاعل على افتراضات منها:

- أنه كلما زاد التفاعل بين أفراد المجتمع واتصالهم ببعضهم البعض وبمجتمعهم كلما زادت مشاركتهم وتماسكهم ويكون ذلك فى حالة التفاعل الإيجابى فقط.
- يجب أن يأخذ فى الاعتبار الإطار المرجعى لثقافة الفرد لما لها من أثر فعال فى عملية التفاعل [٩٦].

ويعرف كلاً من (Parsons – Shils) أن التفاعل هو السلوك الموجه نحو تحقيق غايات وأهداف محددة **وأن هناك عوامل تساعد على نجاح التفاعل أبرزها** [٩٧]:

- الأهداف التى يسعى إلى تحقيقها المجتمع فى تفاعل مع مجتمعات أخرى.
- اختيار الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف.
- وجود قيم ومعايير مشتركة.
- وضع أولويات لتحقيق الأهداف.
- أن تكون هناك مواقف محددة يحدث فيها التفاعل..
- أن تكون هناك معرفة ودراسة بما يتم حوله.

مستويات التفاعل [٩٨]:

- تفاعل الأفراد معاً ويكون التفاعل إيجابياً إذا اتسمت العلاقات بالتعاون.
- تفاعل بين الفرد والمنظمة ، حيث يتأثر الفرد بالمنظمة لعمق علاقته بالمنظمة التى تمارس ضغوطاً على أعضائها ليمثلوا المعايير الخاصة بها فى التفكير والسلوك.
- التفاعل بين المنظمات وبعضها من أجل تحقيق فائدة مشتركة.
- تفاعل المنظمة مع بيئتها الخارجية وهى البيئة المحيطة (مؤسسات – قيادات – قيم – ثقافة) واستمرار المنظمة مرهون بتحقيق أهداف المجتمع الذى توجد فيه.

هذا ويمكن للباحثة أن تستفيد من نظرية التفاعل فى الدراسة الحالية كما يلى:

١. من خلال هذه النظرية يتم توجيه التفاعل لتدعيم العلاقة بين جهاز الشرطة والمجتمع ، وذلك من أجل تحقيق أهدافها.
٢. تساعد هذه النظرية الباحثة على تحقيق أهداف دراستها من خلال استخدام أنشطة الاتصال الفعال التى تساهم فى التأثير الإيجابى فى اتجاهات وسلوك العاملين بجهاز الشرطة (نسق الهدف) وتحقيق تفاعله ومشاركته ومن ثم تحقيق أهداف تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

(٣) نظرية النسق:

تنطلق هذه الدراسة من توجيهات نظرية النسق الاجتماعى ، وترتبط فكرة النسق ارتباطاً وثيقاً بمفهومات البناء الاجتماعى والنظم الاجتماعية وتدور الفكرة الأساسية للنسق فى تصور المجتمع كوحدة متكاملة متماسكة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار فى الوجود وتنقسم فى الوقت ذاته من الداخل إلى عدد من الوحدات الصغيرة التى تتفاعل معاً وتتساند وظيفياً بطريقة تكفل المحافظة على كيان المجتمع واستمرار بنائه [٩٩].

ويتكون النسق الاجتماعى من مجموعة من الاتصالات المتبادلة وتوقعات الدور وميكانيزم التحكم والضبط وتعتبر الأدوار وليس الفاعلين هم الوحدة الأساسية للنسق والأنساق الاجتماعية المفتوحة نتستقبل مدخلات متعددة من البيئة وتقوم بتحويلها وربطها ببعضها بشكل ما أو بطريقة ما لإرجاعها مرة أخرى إلى

البيئة فى صورة مخرجات أو عائد ولديها القدرة على الاستمرار فى الدائرة المفتوحة والتى تتم من خلال علاقة النسق المفتوح بالبيئة المحيطة واحتياجاتها ومشكلاتها (١٠٠).

ومن هذا المنطلق فقد وجهت نظرية النسق الباحثة إلى أن مجتمع الدراسة وهو " جهاز الشرطة " يعتبر نسق فرعى يشترك فى تحقيق الهدف العام للنسق الكلى وهو المجتمع.

وذلك من خلال تأديته لدوره ووظيفته الأمنية وقيامه بأدواره المنوط بها فى الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع بالحد من الجرائم ومكافحتها والدور الوقائى والاجتماعى للمؤسسة الشرطية وتحقيق ذلك من خلال البرامج والأنشطة والخدمات التى يقدمها جهاز الشرطة بالمجتمع من خلال العلاقة بين جهاز وكافة الأجهزة والمؤسسات المجتمعية وعلاقة المؤسسة الشرطية بالأفراد والمواطنين.

وتأدية النسق الفرعى لدوره ووظائفه يعتمد على علاقته بالأنساق الفرعية الأخرى وعلى علاقته بالمجتمع ككل وهو ما يسمى بالاعتماد المتبادل بين جهاز الشرطة والبيئة الخارجية.

وجهاز الشرطة باعتباره نسق مفتوح يتفاعل مع كافة الأجهزة والمؤسسات المجتمعية والجمهور والبيئة المحيطة هذا التفاعل قد لا يتحقق بالشكل المطلوب ، وذلك قد يرجع إلى عدم وعى العاملين بجهاز الشرطة وإدراكهم لأهمية العلاقة بين جهاز الشرطة والمجتمع وللدور الحيوى للمجتمع من خلال التواصل والمشاركة فى تحقيق أهداف جهاز الشرطة ودورها الأمنى والاجتماعى.

(٣) نموذج التنمية المحلية Locality Development Model (١٠١):

ويرتكز النموذج على أساس أن التغيير فى المجتمع يمكن أن يتحقق عن طريق المشاركة على مستوى المجتمع المحلى سواء فى تحديد الأهداف أو العمل على تحقيقها ويعتمد هذا النموذج على استخدام الإجراءات الديمقراطية والتعاون التطوعى وتنمية المساعدة الذاتية ، كما أن النموذج يستهدف تحقيق أهداف تعليمية تثقيفية تربوية.

ومن هذا المنطلق فقد وجه النموذج الباحثة إلى تحقيق أهداف تعليمية تثقيفية من خلال ارتكاز البرنامج المهنى على تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة وإكسابهم معارف عن آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(١) نوع الدراسة:

تنتمى الدراسة الحالية إلى بحوث تقدير عائد ىالتدخل المهنى ويعتبر هذا النوع من الدراسات المحورية فى إطار مهنة الخدمة الاجتماعية باعتبار أنها تخدم وتطور وتزيد من فاعلية الممارسة المهنية (١٠٢).

ولذلك تم اختيار هذا النوع من الدراسات نظراً لطبيعة موضوع الدراسة والذى يتضمن قياس تأثير البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع وعائد ذلك على تدعيم الثقة بين جهاز الشرطة والمجتمع.

(٢) المنهج المستخدم:

تعتمد الدراسة الحالية على منهج المسح الاجتماعى ويعد من أنسب المداخل المنهجية المناسبة لهذه الدراسة كأحد وسائل عائد التدخل المهنى حيث أنه يساهم فى الحصول على بيانات كمية ضرورية لفهم الواقع الأمبريقى واختبار صحة فروض الدراسة وكما أنه يساعد على الوصف والتفسير (١٠٣).

وتأسيساً على ذلك تهتم الدراسة الراهنة بالبرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع كمتغير مستقل وقياس أثره على تدعيم الثقة بين العاملين بجهاز الشرطة والمجتمع كمتغير تابع.

(٣) أدوات الدراسة: اشتملت الدراسة على الأدوات التالية:

أ) استمارة تقدير الموقف.

ب) استمارة القياس الذى تم إعدادها لتحديد أثر البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع على تدعيم الثقة بين جهاز الشرطة والمجتمع وتم إعداد استمارة القياس وفقاً للمراحل التالية:

- **المرحلة الأولى: تحديد أبعاد وعبادات استمارة القياس** واعتمدت الباحثة فى تحديد أبعاد وعبارات الاستمارة على المصادر التالية:

- الإطار النظرى الذى تناول الشرطة والمجتمع.
- الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.
- مقابلات مع خبراء متخصصين فى تحديد الأبعاد الأساسية للاستمارة وصياغة عباراتها وتتحدد أبعاد الاستمارة فى (٧) أبعاد وهى:

البعد الأول: الاتصال كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

البعد الثانى: التنسيق كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

البعد الثالث: التخطيط كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

البعد الرابع: المشاركة كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

البعد الخامس: التعاون كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

البعد السادس: الشراكة كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

البعد السابع: التسويق اجتماعى كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

- **المرحلة الثانية: اختبار الصدق الظاهرى لاستمارة القياس:**

فى هذه المرحلة قامت الباحثة بعرض استمارة القياس فى صورتها المبدئيةعلى مجموعة من أساتذة الخدمة الاجتماعية بجامعة حلوان والمعهد العالى للخدمة الاجتماعية ببورسعيد والخبراء المتخصصين فى ذلك وعددهم (٨) محكمين وذلك بغرض تحكيم الاستمارة بالنسبة لكل عبارة من حيث:

- مدى ارتباط العبارة بالبعد الذى تقيسه وارتباطه فى هذه الدراسة.
- سلامة العبارات ووضوحها وسلامتها اللغوية.
- إضافة عبارات أخرى مناسبة لكل بعد.

الملاحظات والتعديلات المطلوب إجرائها لكل عبارة من العبارات قامت الباحثة باستبعاد العبارات التى لم تحصل على نسبة ٨٠% من المحكمين كحد أدنى الاتفاق ومراعاة جميع ملاحظات السادة المحكمين ومن ثم صياغة الاستمارة فى صورتها النهائية يبلغ عدد عبارات الاستمارة (٥٨) عبارة.

البعد الأول: الاتصال كألية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع (٨) عبارة وقد أخذت الأرقام (١-٨).

البعد الثانى: التنسيق كألية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع (٨) عبارة وقد أخذت الأرقام (٩-١٦).

البعد الثالث: التخطيط كألية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع (٩) عبارة وقد أخذت الأرقام (١٧-٢٥).

البعد الرابع: المشاركة كألية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع (٩) عبارة وقد أخذت الأرقام (٢٦-٣٤).

البعد الخامس: التعاون كألية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع (٩) عبارة وقد أخذت الأرقام (٣٥-٤٢).

البعد السادس: الشراكة كألية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع (٨) عبارة وقد أخذت الأرقام (٤٣-٥٠).

البعد السابع: التسويق اجتماعى كألية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع (٨) عبارة وقد أخذت الأرقام (٥١-٥٨).

- المرحلة الثالثة: أوزان عبارات استمارة القياس:

قامت الباحثة بوضع تدرج ثلاثى بحيث تكون الاستجابة لكل عبارة كالتالى (نعم – إلى حد ما – لا) بأوزان (٣ – ٢ – ١) على التوالى للعبارات الموجبة (نعم – إلى حد ما – لا) بأوزان (١ – ٢ – ٣) على التوالى للعبارات السالبة.

- المرحلة الرابعة: ثبات الاستمارة والصدق الذاتى:

لقد اعتمدت الباحثة فى التأكد من ثبات استمارة القياس على طريقة (إعادة الاختبار) حيث قامت بتطبيق الاستمارة على عينة من العاملين بجهاز الشرطة وعددهم (١٠) أفراد وقامت الباحثة بإعادة تطبيق الاستمارة بفاصل زمنى (١٥) يوماً من تاريخ التطبيق الأول ثم قامت الباحثة بحساب معامل ارتباط (سبيرمان) باستخدام الدرجات الخام المباشرة لحساب معاملات الثبات لأبعاد استمارة القياس ثم الاستمارة ككل وذلك باستخدام معامل ارتباط (سبيرمان) لحساب صدق وثبات استمارة القياس وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\text{ر} = \frac{(\text{ن مج س ص}) - (\text{مج س} \times \text{مج ص})}{\text{ر}}$$

وحساب معامل ثبات الاختبار ككل وذلك من خلال حساب معامل الارتباط تبين ترتيب المبحوثين وفقاً لمجموع الدرجات التى حصلوا عليها فى التطبيق الأول والتطبيق الثانى وذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\text{ر} = \frac{\text{٢} \times \text{ر}}{\text{ر}}$$

جدول رقم (١)

ثبات وصدق استمارة القياس

م	البعد	معامل الثبات	معامل الصدق	الدلالة
١	الاتصال كألية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	٠.٨٦	٠.٩١	دال
٢	التنسيق كألية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	٠.٨٩	٠.٩٢	دال
٣	اتخطيط كألية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	٠.٩٢	٠.٩٣	دال
٤	المشاركة كألية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	٠.٩٤	٠.٩٥	دال
٥	التعاون كألية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	٠.٨٨	٠.٩٢	دال
٦	الشراكة كألية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	٠.٨٧	٠.٩٢	دال
٧	التسويق الاجتماعى كألية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	٠.٨٩	٠.٩٢	دال

ومن الجدول السابق يتضح أن قيمة معاملات الارتباط لجميع مؤشرات الاستمارة ذات دلالة إحصائية كما أن استمارة والقياس بصفة عامة تتمتع بمدى ثبات ٠.٨٩ مما يدل على أنه بالامكان الاعتماد عليها فى الدراسة الحالية.

- المرحلة الخامسة: إجراء الصدق الذاتى:

ويعتمد فى حساب هذا النوع من الصدق على معامل الثبات ولأن هناك صلة وثيقة بين الثبات والصدق ، قياس الصدق الذاتى لكل بعد للاستمارة ككل وذلك لحساب الجذر التربيعى لمعامل الثبات:

الجذر التربيعى = معامل الثبات

وذلك للتعرف على صدق استمارة القياس ومن الجدول السابق فإن معامل الصدق الذاتى = ٠.٩٣ وهى نسبة عالية للصدق وهذا يعنى أن استمارة القياس ثابتة وصادقة وبثبوت صدق الاستمارة وثباتها تكون فى صورتها النهائية ويمكن استخدامها فى التطبيق.

(٤) مجالات الدراسة:

أ- المجال المكانى:

يتم تطبيق البرنامج المهنى على عينة من العاملين بجهاز الشرطة ملتحقين بالتدريب بمركز ىالتدريب بمديرية أمن بورسعيد.

ب- المجال البشرى:

تم تطبيق البرنامج المهنى على عينة من العاملين بجهاز الشرطة ويبلغ عددهم (٥٥) مفردة وقد وضعت الباحثة مجموعة من الشروط لاختيار العينة وهى:

- العاملين بجهاز الشرطة ويتعامل مع المجتمع بصورة مباشرة.
- العاملين بجهاز الشرطة وموزعين على كافة إدارات الشرطة المعنية بالتعامل مع الجمهور.
- العاملين بجهاز الشرطة ومستمرين فى الحصول على الدورات التدريبية المنعقدة بمديرية أمن بورسعيد لتنمية وعيهم بآليات تدعيم العلاقة بين جهاز الشرطة والمجتمع.

جـ- المجال الزمنى:

استغرقت فترة التدخل المهنى حوالى ٧ شهور اعتباراً من (٢٠١٥/١٢/٨) وحتى (٢٠١٦/٦/١٦) مقسمة كالتالى:

- المرحلة التمهيدية: واستغرقت الفترة الزمنية من (٢٠١٥/١٢/٨) وحتى (٢٠١٦/١/٢٨)
- المرحلة التنفيذية: واستغرقت الفترة الزمنية من (٢٠١٦/٢/١٠) وحتى (٢٠١٦/٥/٢٦)
- المرحلة التقويمية: واستغرقت الفترة الزمنية من (٢٠١٦/٦/٩) وحتى (٢٠١٦/٦/١٦)

- الأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل البيانات:

- التكرارات والنسب المئوية.
- معامل ارتباط (سبيرمان) لحساب صدق وثبات استمارة القياس.
- اختبار ت
- اختبار قوة تأثير البرنامج المهنى بالمعادلة التالية:

$$\text{ت} = \frac{\text{ر}^2}{\text{ن}(1-\text{ر}^2)}$$

حيث أن (ن) = حجم العينة (٥٥) مفردة

ر= معامل ارتباط بين درجات القياسين

ت= القيمة المحسوبة

ويتم استخدام المعادلة نظراً لأن برنامج (SPSS) يقوم بحساب الفروق الجوهرية بين القياسين القبلى والبعدى من خلال اختبار (ت) ولا يحدد قوة تأثير البرنامج.

سابعاً: برنامج التدخل المهنى:

(أ) الأسس التى يرتكز عليها برنامج التدخل المهنى:

- الأساس النظرى للدراسة.
- دراسة تقدير الموقف.
- الدراسات والبحوث العلمية السابقة العربية والأجنبية وما توصلت إليه من نتائج وتوصيات.
- مقابلات الباحثة مع الخبراء والمتخصصين فى مجال العمل الشرطى.
- الموجهات النظرية التى تم استخدامها فى الدراسة.
- الإطار النظرى لطريقة تنظيم المجتمع والذى يتضمن:

- بعض لنماذج طريقة تنظيم المجتمع التى تركز على إحداث تغيير معنوى " غير مادى " مثل نموذج التنمية المحلية " لجاك روثمان "...
- الارتكاز على تطبيق مبادئ طريقة تنظيم المجتمع ومنها:
  - مبدأ الإلتزام بقيم وأخلاقيات المهنة وطريقة تنظيم المجتمع.
  - مبدأ إقامة علاقة مهنية هادفة.
  - مبدأ التخطيط.
  - مبدأ المسئولية الاجتماعية.
  - مبدأ المشاركة المجتمعية.
  - مبدأ الاستعانة بالخبراء.
- الاستعانة بأدوات وأساليب طريقة تنظيم المجتمع (الاجتماعات – المقابلات – الاتصالات التليفونية – المحاضرات – الندوات – المناقشات الجماعية).
- استخدام بعض مهارات طريقة تنظيم المجتمع وهى مهارة الاتصال ، ومهارة تدعيم العلاقة مع سكان المجتمع ، ومهارة التخطيط.
- استخدام إستراتيجيات تنظيم المجتمع مثل: إستراتيجيات التعليم – التدريب – المشاركة – إستراتيجية الإقناع – التنسيق – التعاون – التشجيع.
- استخدام بعض التكتيكات مثل: الشرح والتوضيح ، التحليل والتفسير للمعلومات ، تبادل الآراء والأفكار ، تكتيك إعادة صياغة المعايير التربوية والتثقيفية وتغيير السلوك.

(ب) محتوى البرنامج المهنى:

(١) أهداف البرنامج المهنى:

تعتبر عملية تحديد أهداف برنامج التدخل المهنى هى الأساس الذى تبنى عليه البرامج المهنية للتدخل مسارها بالإضافة إلى أن تحديد الأهداف يعتبر من أهم عمليات التدخل المهنى التى يبنى عليها تحديد أبعاد ومتغيرات برنامج التدخل المهنى بداية من الإستراتيجيات وحتى الأدوات والممارسة المهنية تستهدف إحداث التأثيرات المحددة باستخدام الوسائل والأدوات الملائمة فى ضوء تقدير الموقف والإطار النظرى المناسبة.

وتم تحديد أهداف البرنامج المهنى فى ضوء الهدف العام للدراسة وهى:

- تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالاتصال كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
- تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتنسيق كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
- تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتخطيط كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
- تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالمشاركة كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
- تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتعاون كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
- تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالشراكة كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

(٢) إستراتيجيات البرنامج المهنى:

أ- إستراتيجية الإقناع:

تم الارتكاز على إستراتيجية الإقناع عند تنفيذ البرنامج لإقناعهم بأهمية البرنامج المهنى لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع بالتالى أسهمت هذه الإستراتيجية فى إقناع العاملين بجهات الشرطة لتحقيق أهداف البرنامج المهنى.

ب- إستراتيجية المشاركة:

وتهدف هذه الإستراتيجية إلى إتاحة الفرصة أمام العاملين بجهاز الشرطة المشاركون فى البرنامج المهنى للمشاركة فى صنع القرارات عن طريق التعبير عن آرائهم عقب الندوات والمحاضرات وعن طريق المناقشات الجماعية وورش العمل التى تم تنفيذها من خلال البرنامج المهنى.

جـ- إستراتيجية التعليم والتدريب:

استخدمت الباحثة هذه الإستراتيجية مع نسق الهدف الفاعلين بجهات الشرطة ، وذلك لتزويدهم بمعارف عن آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع ، عن الاتصال ، والتنسيق ، والتخطيط ، والمشاركة ، والتعاون ، والشراكة كأهم آليات تدعيم العلاقة بين جهاز الشرطة والمجتمع.

د- إستراتيجية التنسيق:

استخدمت الباحثة هذه الإستراتيجية مع نسق الهدف العاملين بجهات الشرطة وذلك لتزويدهم بمعارف عن التنسيق باعتباره أحد إستراتيجيات تنظيم المجتمع وكأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

هـ- إستراتيجية التعاون:

تم استخدام هذه الإستراتيجية مع نسق الهدف العاملين بجهات الشرطة وذلك لتزويدهم بمعارف عن التعاون وأهميته كأحد إستراتيجيات تنظيم المجتمع المستخدمة فى مدخل التماسك وكأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

(٣) التكتيكات التى استخدمت فى البرنامج المهنى:

التكتيكات هى الترجمة العملية للإستراتيجيات وتضعها موضع التنفيذ وفى ضوء الإستراتيجيات الموجهة للبرنامج المهنى يمكن تحديد التكتيكات المستخدمة فى التدخل المهنى فى إطار هذه الدراسة فيما يلى:

أ) تكتيك الشرح والتوضيح وإبراز الحقائق لتزويد العاملين بجهات الشرطة بالمعارف والحقائق ولتنمية وعيهم بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

ب) تكتيك إعادة صياغة المعايير التربوية والتثقيفية وذلك بهدف تزويد العاملين بجهاز الشرطةبالمعارف والأفكار والمعلومات عن آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

ج) تبادل الآراء والأفكار من خلال المناقشات الجماعية وورش العمل.
د) المناقشة الجماعية مع العاملين بجهاز الشرطة عن آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
ه) العمل المباشر مع العاملين بجهاز الشرطة.
و) جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها عن آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع بما يفيد فى تحقيق البرنامج المهنى لأهدافه.
ز) الاتصالات المفتوحة والمستمرة مع جميع الطراف المعنية.

(٤) المبادئ التى ارتكز عليها البرنامج المهنى:

استخدمت الباحثة العديد من مبادئ تنظيم المجتمع وأهمها ما يلى:

أ) مبدأ الاستعانة بالخبراء المتخصصين.
ب) مبدأ التخطيط واستخدمت الباحثة مبدأ التخطيط فى جميع مراحل البرنامج المهنى.
ج) مبدأ المشاركة: استخدمت الباحثة مبدأ المشاركة من خلال مشاركة العاملين بجهاز الشرطة فى صنع القرار عن طريق التعبير عن آرائهم من خلال المناقشات الجماعية وورش العمل التى تم تنفيذهالتحقيق أهداف البرنامج المهنى.
د) مبدأ المسئولية الاجتماعية: وذلك من خلال توضيح المسئولية الاجتماعية للعاملين بجهاز الشرطة وتوضيح الحقوق والواجبات من خلال التوضيح وتنمية الوعى بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
ه) مبدأ إقامة علاقة مهنية: مع العاملين بجهاز الشرطةلضمان استمرارية البرنامج المهنى وتحقيقاً لأهدافه.

(٥) الأدوار المهنية الملائمة للبرنامج:

أ) دور المخطط: ويتمثل هذا الدور فى التخطيط لمراحل البرنامج المهنى والأنشطة التى تقدم بالبرنامج المهنى أثناء مراحله.
ب) دور الإدارى: ويتمثل هذا الدور فى جمع العلاقات وترتيبها وإجراء الاتصالات وتحديد مواعيد تنفيذ الأنشطة أثناء مراحل البرنامج المهنى.
ج) دور الخبير: ويتمثل هذا الدور فى مساعدة المتدربين أثناء البرنامج المهنى فى التعبير عن آرائهم وأفكارهم وتزويدهم بالمعلومات والحقائق والأفكار عن آليات تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.
د) دور المعلم: ويتمثل هذا الدور فى تفسير وشرح وتوضيح وتنمية الوعى بآليات تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.
ه) دور المستثير: ويتمثل هذا الدور فى استثارة العاملين بجهاز الشرطة نسق الهدف لإبداء آرائهم وأفكارهم ومقترحاتهم أثناء المناقشة الجماعية وورش العمل.

الأساليب المهنية والأدوات المستخدمة فى البرنامج المهنى:

أ) المقابلات: استخدمت الباحثة المقابلات من خلال المقابلة مع المتخصصين بإدارة التدريب بجهاز الشرطة لإتفاق على إجراء البرنامج المهنى.
ب) الاجتماعات: وذلك الإتفاق مع نسق الهدف على إنجاز خطة البرنامج المهنى.
ج) الاتصالات التليفونية: وذلك الإتفاق على مواعيد المقابلات والتأكيد على حضور المحاضرات والندوات.
د) المحاضرات: الشرح وتوضيح آليات التدعيم الملائمة بين جهاز الشرطة والمجتمع.

ه) الندوات: من خلال عقد ندوات عن أهمية تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

و) ورش العمل: وذلك يتم بتشكيل أعضاء البرنامج المهنى " نسق الهدف إلى مجموعات صغيرة لإبداء آرائهم ومقترحاتهم وأفكارهم عقب المحاضرات وكتابة تلك المقترحات وقيام مقرر كل مجموعة بعرض مقترحاتهم وآرائهم وأفكارهم ".

ز) المناقشات الجماعية: وتتم عقب الندوات والمحاضرات وورش العمل والمناقشة الجماعية مع العاملين بجهاز الشرطة وتبادل الآراء والأفكار.

(٦) المهارات المستخدمة فى البرنامج المهنى:

أ) مهارة الاختيار الواعى للمعلومات: وذلك من خلال جمع المعلومات التى يمكن أن يستفيد منها نسق الهدف فى تنمية وعيهم بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

ب) مهارة الاتصال: واستخدمت الباحثة مهارة الاتصال مع المتخصصين بإدارة التدريب بجهاز الشرطة مع نسق الهدف لتنفيذ جميع مراحل البرنامج المهنى ولتوضيح الاتصال كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع لتحقيق أهداف البرنامج المهنى.

ج) المهارة التأثيرية: وتتمثل فى القدرة على استخدام تطبيق اساليب التدخل المهنى التى قد تكون أكثر تأثيراً وملائمة لتحقيق أهداف البرنامج المهنى.

د) مهارة الحوار الهادف: وتتمثل فى إجراء الحوارات الهادفة مع العاملين بجهاز الشرطة لتحقيق أهداف البرنامج المهنى.

ه) مهارات العلاقة: وتتمثل فى إيجاد واستخدام العلاقات مع الأفراد العاملين بجهاز الشرطة (نسق الهدف) وكذلك توضيح وشرح اهمية مهارات العلاقات وإدارتها لتحقيق أهداف البرنامج المهنى.

و) مهارات التعامل: وتتمثل فى الاتصال بنسق الهدف والاستجابة والتساؤل ، والاستماع للعاملين بجهاز الشرطة (نسق الهدف) وكذلك بتوضيح وشرح أهمية مهارات التعامل من خلال الاتصال والاستجابة وفهم الآخرين بوضوح وذلك لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع ولتحقيق أهداف البرنامج المهنى.

ثامناً: مراحل البرنامج المهنى:

١) المرحلة التمهيدية:

وبدأت يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٥/١٢/٨ وانتهت يوم الخميس الموافق ٢٠١٦/١/٢٨ وتم فيها ما يلى:

- الاتفاق أو التعاقد مع المتخصصين بإدارة التدريب بمديرية بورسعيد على إجراء الدراسة ضمن البرنامج التدريبى للعاملين بجهاز الشرطة وشرح طبيعة الدور الذى سوف تقوم به الباحثة مع العاملين بجهاز الشرطة وذلك ليتم الوعى ولبناء وعى عام مستنير لتبنى فكرة البرنامج المهنى من خلال الاجتماعات والمقابلات التى عقدتها.
- إجراء دراسة تقدير الموقف قبل بدء البرنامج المهنى.
- إجراء مجموعة من الاجتماعات لتبادل الآراء من أجل الاتفاق على الأنشطة والأساليب الملائمة لتنفيذ البرنامج المهنى مع مجتمع الدراسة " نسق الهدف ".

٢) المرحلة التخطيطية:

- وضع خطة البرنامج المهنى وترجمتها إلى توقيتات زمنية.

- عقد اجتماعات تحضيرية مع إدارة التدريب لمديرية أمن بورسعيد لعرض خطة البرنامج المهنى.
- التعرف على اقتراحات وآراء المتخصصين بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد لضمان تحقيق أهداف البرنامج المهنى.
- التطبيق القبلى لأدوات الدراسة.

٣) المرحلة التنفيذية:

قد استفادت الباحثة من المعلومات التى جمعتها فى المراحل السابقة واستفادت أيضاً بتوثيق العلاقة المهنية التى تم تكوينها مع " نسق الهدف ".

وذلك من خلال اللقاء الذى عقدته الباحثة مع العاملين بجهاز الشرطة ونسق الهدف ، وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/٢/١٠ ثم توالت مراحل التنفيذ وبدأت يوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٢/١٨ وانتهت يوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٥/٢٦ وتم فيها ما يلى:

- عقد الاجتماعات والمقابلات لاستكمال خطوات البرنامج المهنى.
- تنفيذ البرنامج لكل ما يتضمنه من اجتماعات ومحاضرات وندوات وورش عمل التى ستعقد لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطةوالمجتمع.
- ولقد قامت الباحثة بتسجيل مراحل التنفيذ لتلك البرامج ومتابعة سيرها وذلك بغرض التأكد من أن التنفيذ يتم وفق الخطة والبرنامج الزمنى المحددة.

٤) المرحلة التقويمية:

- إنهاء برنامج التدخل المهنى.
- إجراء القياس البعدى.

وبدأت يوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٦/٩ وانتهت بنهاية البرنامج المهنى فى يوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٦/١٦ وقد تم خلال هذ المرحلة تقويم الجهود المهنية التى قامت بها الباحثة مع العاملين بجهاز الشرطة وذلك خلال المرحلة التنفيذية وفى هذه المرحلة تم التقويم فى ضوء الأهداف الموضوعة وبعدها تم إجراء المعالجات والإحصائية واستخراج النتائج ثم القيام بمقارنة نتائج القياس القبلى بنتائج القياس البعدى كما هو موضح بالجداول الإحصائية للدراسة.

جدول رقم (٢)

البرنامج التخطيطى لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

م	متغيرات الممارسة	المضمون
١	الهدف	▪ تحديد تأثير البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع. ▪ وتحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية: ١. تعميق وعى العاملين بجهاز الشرطة بالاتصال كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع. ٢. تعميق وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتنسيق كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

		٣. تعميق وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتخطيط كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع. ٤. تعميق وعى العاملين بجهاز الشرطة بالمشاركة كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع. ٥. تعميق وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتعاون كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع. ٦. تعميق وعى العاملين بجهاز الشرطة بالشراكة كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
٢	نسق الهدف	▪ العاملين بجهاز الشرطة والمتدربين بمديرية أمن بورسعيد وعددهم (٥٥) مفردة.
٣	التغيير المستهدف	أ) تغيير معنوى: ويتضمن تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع. ب) تغيير مادى: تغيير سلوكيات العاملين بجهاز الشرطة لتدعيم علاقتهم بالمجتمع والمواطنين.
٤	الموجهات النظرية	▪ نظرية الاتصال. ▪ النظرية التفاعلية. ▪ نظرية النسق. ▪ نموذج التنمية المحلية.
٥	المشاركون	▪ الخبراء والمسئولين بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد. ▪ العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بالبرنامج التدريبى بمديرية أمن بورسعيد (نسق الهدف).
٦	المبادئ المرتكز عليها البرنامج المهنى	▪ مبدأ الالتزام بالقيم والأخلاقيات المهنية. ▪ مبدأ إقامة علاقة تعاونية مهنية. ▪ مبدأ التخطيط. ▪ مبدأ المشاركة. ▪ مبدأ المسئولية الاجتماعية. ▪ مبدأ الاستعانة بالخبراء المتخصصين.
٧	إستراتيجيات	▪ إستراتيجية التعليم والتدريب. ▪ إستراتيجية الإقناع. ▪ إستراتيجية المشاركة. ▪ إستراتيجية التنسيق. ▪ إستراتيجية التعاون.
٨	التكتيكات	▪ تكتيك الشرح والتوضيح وإبراز الحقائق.

		▪ تكتيك إعادة صياغة المعايير التربوية والتثقيفية. ▪ تبادل الآراء والأفكار. ▪ الاستعانة بالخبراء المتخصصين. ▪ المناقشات الجماعية. ▪ الاتصالات المفتوحة والمستمرة. ▪ جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها.
٩	المهارات	▪ مهارة الاختيار الواعى للمعلومات. ▪ مهارة الاتصال. ▪ مهارة الحوار الهادف. ▪ المهارة التأثيرية. ▪ مهارات العلاقات الاجتماعية. ▪ مهارات التعامل.
١٠	الأدوار	دور المخطط – دور الخبير – دور المستثير – دور المعلم
١١	الأدوات	▪ الاتصالات التليفونية. ▪ مقابلات مع المتخصصين وعددهم (٧) مقابلات. ▪ الاجتماعات مع المتخصصين بإدارة التدريب بمديرية بورسعيد وعددها (١١) اجتماع. ▪ المحاضرات وعددها (٧) محاضرات. ▪ الندوات وعددها (٢) ندوة. ▪ ورش العمل وعددها (٨) ورش عمل. ▪ المناقشات الجماعية. ▪ العصف الذهنى (٨) جلسات أثناء ورش العمل. ▪ التسجيل والتوثيق للبرنامج.
١٢	المدة الزمنية للبرنامج المهنى	٧ شهور تبدأ من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٥/١٢/٨ وحتى يوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٦/١٦
١٣	إجمالى عدد الساعات	(١١١) ساعة.

تاسعاً: برامج العمل التفصيلية لخطة البرنامج المهنى:

١- المرحلة التمهيدية: استغرقت الفترة من ٢٠١٥/١٢/٨ – ٢٠١٦/١/٢٨

جدول رقم (٣) يوضح خطة التدخل المهنى الفعلى فى المرحلة التمهيدية

م	النشاط	الهدف	نسق الهدف	المشاركون	التغيير المتوقع	الإستراتيجية	التكتيك	الأدوار المهنية	المهارة	الأساليب	التاريخ	عدد الساعات
١-	المقابلة	– التعارف بين الباحثة والمتخصصين بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد – عرض فكرة عامة عن موضوع الدراسة – تحديد موعد لمقابلة العقيد / أشرف المسئول عن التدريب بمديرية أمن بورسعيد	– المتخصصين بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد	– الباحثة – المتخصصين – إدارة التدريب	– إقناع المتخصصين بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعي بالفكرة – تحديد موعد المقابلة العقيد/ أشرف يونس	– الإقناع	– الشرح – التوضيح – الاتصال	– الخبير – الإدارى	– مهارة التأثير فى الآخرين – مهارة الاتصال	المقابلة	اليوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٥/١٢/٨	ثلاث ساعات
٢-	المقابلة	– التعارف بين الباحثة والعقيد / أشرف المسئول عن التدريب بمديرية أمن بورسعيد – توضيح أهداف الدراسة التى ستقوم بها الباحثة أخذ الموافقة المبدئية على تطبيق برنامج التدخل المهنى على العاملين بجهاز الشرطة	– العقيد المسئول بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد – المسئولين بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد	– الباحثة – المسئولين بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد	– موافقة المسئولين بقطاع تدريب بمديرية أمن بورسعيد	– الإقناع	– الاتصال – الشرح – التوضيح	– المساعدة	– مهارة التأثير فى الآخرين – مهارة تنمية العلاقات المهنية	المقابلة	اليوم الأربعاء الموافق ٢٠١٥/١٢/١٦	ثلاث ساعات
٣-	المقابلة	– شرح برنامج التدخل المهنى المتوقع – عرض خطة العمل المتوقع تنفيذها	– المسئولين بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد	– المسئولين بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد	– الإقتناع والموافق على خطة العمل المتوقع تنفيذها	– الإقناع	– الشرح – التوضيح	– الخبير – الإدارى	– مهارة الاتصال – مهارة التأثير فى الآخرين	المقابلة	اليوم الخميس الموافق ٢٠١٥/١٢/٢٤	ثلاث ساعات

جدول رقم (٤) تابع التدخل المهنى الفعلى فى المرحلة التمهيدية

م	النشاط	الهدف	نسق الهدف	المشاركون	التغيير المتوقع	الإستراتيجية	التكتيك	الأدوار المهنية	المهارة	الأساليب	التاريخ	عدد الساعات
٤-	المقابلة	- توقيع عقد التدخل المهنى بين الباحثة والمسئولين بقطاع التدريب - تحديد فئة العاملين التى سيتم تدريبها	- المسئولين بقطاع التدريب بمديرية أمن بورسعيد - الباحثة	- المسئولين بقطاع التدريب بمديرية أمن بورسعيد - الباحثة	- الموافقة وتقديم كافة التسهيلات للباحثة	- الإقناع	- الاتصال	- الإدارى	- مهارة الاتصال	المقابلة	اليوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٥/١٢/٢٩	ثلاث ساعات
٥-	اجتماع	- التعرف على الفئة من العاملين بجهاز الشرطة - عرض أهداف الدراسة - توزيع استمارات تقدير	- عينة من العاملين بجهاز الشرطة - الباحثة	- عينة من العاملين بجهاز الشرطة - الباحثة	- اقتناع العاملين بجهاز الشرطة بأهداف الدراسة ومواقفتهم على استيفاء استمارة تقدير الموقف	- الإقناع	- جمع المعلومات - الشرح - التوضيح	- الإدارى	- مهارة تنمية العلاقات - التأثير فى الآخرين - مهارة الاتصال	الاجتماع والحوار	اليوم الخميس الموافق ٢٠١٦/١/١٤	ثلاث ساعات
٦-	اجتماع	- عرض نتائج دراسة تقدير الموقف - عرض الخطة النهائية للتدخل المهنى فى ضوء نتائج دراسة تقدير الموقف	- العاملين بجهاز الشرطة بمديرية أمن بورسعيد	- المسئولين - عينة من العاملين بجهاز الشرطة بمديرية أمن بورسعيد - الباحثة	- الإقتناع والموافق على خطة العمل المتوقع تنفيذها	- الإقناع	- تحليل وتفسير المعلومات والبيانات التى تم جمعها - الاتصال	- الإدارى	- مهارة الاتصال	الاجتماع والحوار	اليوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/١/٢٠	ثلاث ساعات
٧-	المقابلة	- التعارف بين الباحثة وعدد من العاملين بجهاز الشرطة المطبق عليهم الدراسة - شرح أهداف الدراسة وعرض برنامج التدخل المهنى	- عينة العاملين بجهاز الشرطة المتدربين	- عينة من العاملين بجهاز الشرطة المتدربين - الباحثة	- الإقتناع بالمشاركة فى البرنامج المهنى والتعرف على خطة البرنامج المهنى	- الإقناع	- الاتصال - التحليل - التفسير - التوضيح	- الإدارى - الخبير	- مهارة تنمية العلاقات المهنية - مهارة الاتصال	المقابلة	اليوم الخميس الموافق ٢٠١٦/١/٢٨	ثلاث ساعات

٢- المرحلة التنفيذية: استغرقت الفترة من ٢٠١٦/٢/١٠ – ٢٠١٦/٥/٢٦

جدول رقم (٥) البرنامج التنفيذى لخطة البرنامج المهنى لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع

البعد الأول: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالاتصال كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع

م	النشاط	الهدف	نسق الهدف	المشاركون	التغيير المتوقع	الإستراتيجية	التكتيك	الأدوار المهنية	المهارة	الأساليب	التاريخ	عدد الساعات
١-	اجتماع	- تطبيق القياس القبلى على عينة من العاملين بجهاز الشرطة بمديرية أمن بورسعيد - الاتفاق على موعد الندوة الأولى عن علاقة الشرطة بالمجتمع	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- تطبيق القياس القبلى على عينة من العاملين بجهاز الشرطة - تحديد موعد الندوة الأولى	- الإقناع	- الشرح - التوضيح	- المعلم - الخبير - الإدارى	- مهارة توضيح المعلومات	- الاجتماع - الحوار	اليوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/٢/١٠	ثلاث ساعات
٢-	المقابلة	- توضيح أهداف الدراسة وموضوعها والبرنامج الذى تنفذه الباحثة - تحديد موعد ندوة عن علاقة الشرطة بالمجتمع	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة	- التعرف على أهداف الموضوع - إعطاء فكرة عامة عن الندوة الأولى عن علاقة الشرطة بالمجتمع	- الإقناع	- الشرح - التوضيح	- الخبير - الإدارى	- مهارة الاتصال - مهارة التأثير فى الآخرين	- الحوار - المناقشة الجماعية	اليوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٢/١٨	ثلاث ساعات
٣-	الندوة	- إلقاء الضوء على المتغيرات المجتمعية الراهنة فى المجتمع المصرى وأهمية تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع - الرد على التساؤلات المطروحة بالندوة - الاتفاق على موعد المحاضرة الأولى	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين - الباحثة	- تحقيق الندوة لأهدافها والتعرف على المتغيرات الراهنة وأهمية توطيد علاقة الشرطة بالمجتمع	- الإقناع - التعليم	- الشرح - التوضيح - تقديم المعلومات - التفسير	- المعلم - الخبير - الإدارى	- مهارة الاتصال - مهارة التأثير فى الآخرين	- المقابلة - الحوار	اليوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٦/٢/٢٣	أربع ساعات

جدول رقم (٦) تابع البرنامج التنفيذى لخطة البرنامج المهنى لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع

البعد الأول: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالاتصال كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع

م	النشاط	الهدف	نسق الهدف	المشاركون	التغيير المتوقع	الإستراتيجية	التكتيك	الأدوار المهنية	المهارة	الأساليب	التاريخ	عدد الساعات
١-	محاضرة	- شرح يوضح مفهوم الاتصال وأهميته كأهم آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع - الرد على التساؤلات وفتح باب الحوار - الاتفاق على موعد تنفيذ ورشة عمل	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- زيادة وتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بأهمية الاتصال كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- الإقناع - التعليم	- الشرح - التوضيح - إعادة صياغة المعايير التربوية والتثقيفية	- المعلم - الخبير	- مهارة التأثير فى الآخرين - مهارة الاختيار الوعى للمعلومات	- المحاضرة - المناقشة الجماعية - الحوار	اليوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/٣/٢	أربع ساعات
٢-	ورشة عمل	- تدريب العاملين بجهاز الشرطة المتدربين على كيفية المشاركة فى ورشة العمل وكيفية عرض الآراء والأفكار عن الاتصال كأحد آليات توطيد علاقة الشرطة بالمجتمع	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- تدريب العاملين بجهاز الشرطة على كيفية عرض أفكارهم خلال ورشة العمل لعرض أفكارهم عن الاتصال كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- الإقناع - التعليم - التدريب - المشاركة	- المناقشة الجماعية - تبادل الآراء والأفكار - الشرح - التوضيح	- المعلم - المدرب - المستثير	- مهارة الاتصال - مهارة الشرح - التوضيح	- المناقشة الجماعية - العصف الذهنى - الحوار	اليوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٣/٣	ثلاث ساعات

جدول رقم (٧) البرنامج التنفيذى لخطة البرنامج المهنى لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع

البعد الثانى: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتنسيق كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع

م	النشاط	الهدف	نسق الهدف	المشاركون	التغيير المتوقع	الإستراتيجية	التكتيك	الأدوار المهنية	المهارة	الأساليب	التاريخ	عدد الساعات
١-	اجتماع	- إلقاء الضوء على الهدف الثانى أو البعد الثانى فى البرنامج المهنى وتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة المتدربين - الاتفاق على موعد المحاضرة عن الاتصال كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- تحقيق هدف الاجتماع هو شرح وتوضيح الهدف الثانى للبرنامج المهنى	- الإقناع	- الشرح - التوضيح - الحوار	- الخبير - الإدارى	- مهارة التأثير فى الآخرين	- الاجتماع - الحوار	اليوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٦/٣/١٥	ساعتين
٢-	محاضرة	- شرح وتوضيح مفهوم التنسيق كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع - فترة راحة - فتح باب الحوار والمناقشة والرد على التساؤلات - الاتفاق على موعد ورشة العمل	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتنسيق كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- التعليم - التدريب	- المناقشة الجماعية - تبادل الآراء والأفكار	- المثير - المعلم - المدرب	- مهارة الاتصال	- المناقشة الجماعية - العصف الذهنى	اليوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٣/٢٤	أربع ساعات
٣-	ورشة عمل	- تبادل الآراء والفكار حول التنسيق وكيفية تنفيذه كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين	- التأكد من استيعاب العاملين بجهاز الشرطة بمفهوم التنسيق كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- التعليم - التدريب	- المناقشة الجماعية - تبادل الآراء والأفكار - العصف الذهنى	- المثير - المعلم - المدرب	- مهارة الاتصال	- المناقشة الجماعية - العصف الذهنى	اليوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٣/٣١	ثلاث ساعات

جدول رقم (٨) البرنامج التنفيذى لخطة البرنامج المهنى لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع

البعد الثالث: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتخطيط كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع

م	النشاط	الهدف	نسق الهدف	المشاركون	التغيير المتوقع	الإستراتيجية	التكتيك	الأدوار المهنية	المهارة	الأساليب	التاريخ	عدد الساعات
١-	اجتماع	- إلقاء الضوء على الهدف الثالث أو البعد الثالث فى البرنامج المهنى وهو تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتخطيط كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- تحقيق هدف الاجتماع وهو شرح وتوضيح الهدف الثالث للبرنامج المهنى	- الإقناع	- الشرح - التوضيح - الحوار	- الخبير - الإدارى	- مهارة التأثير فى الآخرين	- الاجتماع - الحوار	اليوم الأحد الموافق ٢٠١٦/٤/٣	ساعتين
٢-	محاضرة	- شرح وتوضيح مفهوم وأهمية التخطيط كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع - فترة راحة - فتح باب الحوار والمناقشة والرد على التساؤلات - الاتفاق على موعد ورشة العمل	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- تبادل الآراء والأفكار لاكسابهم الوعى بالتخطيط كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- التعليم - التدريب - الإقناع	- الشرح - التوضيح	- المعلم - الخبير	- مهارة الاتصال - التأثير فى الآخرين - الاختيار الواعى للمعلومات	- الحوار - المناقشة الجماعية	اليوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/٤/٦	أربع ساعات
٣-	ورشة عمل	- تبادل الآراء والأفكار حول التخطيط وأهميته فى التخطيط لبرامج الأنشطة لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع - تحديد موعد الاجتماع	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين	- تبادل الآراء والأفكار لإكسابهم الوعى بمفهوم التخطيط	- التعليم - التدريب	- المناقشة الجماعية - الحوار - العصف الذهنى	- المثير - المعلم - المدرب	- مهارة الاتصال - التأثير فى الآخرين	- الحوار - المناقشة الجماعية - العصف الذهنى	اليوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٤/٧	ثلاث ساعات

جدول رقم (٩) البرنامج التنفيذى لخطة البرنامج المهنى لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع

البعد الرابع: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالمشاركة كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع

م	النشاط	الهدف	نسق الهدف	المشاركون	التغيير المتوقع	الإستراتيجية	التكتيك	الأدوار المهنية	المهارة	الأساليب	التاريخ	عدد الساعات
١-	اجتماع	- إلقاء الضوء على الهدف الرابع أو البعد الرابع فى البرنامج المهنى وهو تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالمشاركة كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- تحقيق هدف الاجتماع وهو شرح وتوضيح الهدف الرابع للبرنامج المهنى	- الإقناع	- الشرح - التوضيح - الحوار	- الخبير - الإدارى	- مهارة التأثير فى الآخرين	- الاجتماع - الحوار	اليوم الأحد الموافق ٢٠١٦/٤/١٠	ساعتين
٢-	محاضرة	- شرح وتوضيح مفهوم وأهمية المشاركة كآلية من آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع وكيفية تحقيقها - فترة راحة - فتح باب الحوار والمناقشة والرد على التساؤلات	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- تحقيق الهدف واستيعاب العاملين بجهاز الشرطة لأهمية المشاركة ودورها فى تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- الإقناع - التعليم - التدريب	- الشرح - التوضيح	- المعلم - الخبير	- مهارة الاتصال - التأثير فى الآخرين - الاختيار الواعى للمعلومات	- الحوار - المناقشة الجماعية	اليوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/٤/١٣	أربع ساعات
٣-	ورشة عمل	- تبادل الآراء والمقترحات عن المشاركة كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- تحقيق الهدف وتبادل الآراء والأفكار لإكسابهم الوعى بالمشاركة كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- التعليم - التدريب	- المناقشة الجماعية - العصف الذهنى	- المثير - المعلم - الخبير	- مهارة الاتصال - التأثير فى الآخرين	- الحوار - المناقشة الجماعية	اليوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٤/١٤	ثلاث ساعات

جدول رقم (١٠) البرنامج التنفيذى لخطة البرنامج المهنى لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع

البعد الخامس: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتعاون كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع

م	النشاط	الهدف	نسق الهدف	المشاركون	التغيير المتوقع	الإستراتيجية	التكتيك	الأدوار المهنية	المهارة	الأساليب	التاريخ	عدد الساعات
١-	اجتماع	- إلقاء الضوء على الهدف الخامس أو البعد الخامس فى البرنامج المهنى وهو تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتعاون كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- تحقيق هدف الاجتماع وهو شرح وتوضيح الهدف الخامس للبرنامج المهنى	- الإقناع	- الشرح - التوضيح - الحوار	- الخبير - الإدارى	- مهارة التأثير فى الآخرين	- الاجتماع - الحوار	اليوم الإثنين الموافق ٢٠١٦/٤/١٨	ثلاث ساعات
٢-	محاضرة	- شرح وتوضيح مفهوم التعاون وأهميته وكيفية تحقيقها كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع - فترة راحة - فتح باب الحوار والمناقشة والرد على التساؤلات - الاتفاق على موعد ورشة العمل	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- تحقيق الهدف واستيعاب العاملين بجهاز الشرطة لأهمية التعاون ودوره فى تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- الإقناع - التعليم - التدريب	- الشرح - التوضيح	- المعلم - الخبير	- مهارة الاتصال - التأثير فى الآخرين - الاختيار الواعى للمعلومات	- الحوار - المناقشة الجماعية	اليوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/٤/٢٠	أربع ساعات
٣-	ورشة عمل	- تبادل الآراء والمقترحات حول التعاون وكيفية تحقيقه كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- تبادل الآراء والأفكار لإكسابهم الوعى بالتعاون كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- التعليم - التدريب	- المناقشة الجماعية - الحوار - العصف الذهنى	- المثير - المعلم - الخبير	- مهارة الاتصال - التأثير فى الآخرين	- الحوار - المناقشة الجماعية - العصف الذهنى	اليوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٤/٢١	ثلاث ساعات

جدول رقم (١١) البرنامج التنفيذى لخطة البرنامج المهنى لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع

البعد السادس: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالشراكة كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع

م	النشاط	الهدف	نسق الهدف	المشاركون	التغيير المتوقع	الإستراتيجية	التكتيك	الأدوار المهنية	المهارة	الأساليب	التاريخ	عدد الساعات
١-	اجتماع	- إلقاء الضوء على الهدف السادس أو البعد السادس فى البرنامج المهنى وهو تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالشراكة كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- تحقيق هدف الاجتماع وهو شرح وتوضيح الهدف السادس للبرنامج المهنى	- الإقناع	- الشرح - التوضيح - الحوار	- الخبير - الإدارى	- مهارة التأثير فى الآخرين	- الاجتماع - الحوار	اليوم الأحد الموافق ٢٠١٦/٤/٢٤	ساعتين
٢-	محاضرة	- شرح وتوضيح مفهوم الشراكة كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع - فترة راحة - فتح باب الحوار والمناقشة والرد على التساؤلات - الاتفاق على موعد ورشة العمل	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالشراكة كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- التعليم - التدريب	- المناقشة الجماعية - تبادل الآراء والأفكار	- المثير - المعلم - المدرب	- مهارة الاتصال	- المناقشة الجماعية - العصف الذهنى	اليوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/٤/٢٧	أربع ساعات
٣-	ورشة عمل	- تبادل الآراء والأفكار حول الشراكة وكيفية تنفيذها كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- التأكد من استيعاب العاملين بجهاز الشرطة بمفهوم الشراكة كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- التعليم - التدريب	- المناقشة الجماعية - تبادل الآراء والأفكار - العصف الذهنى	- المثير - المعلم - الخبير	- مهارة الاتصال	- المناقشة الجماعية - العصف الذهنى	اليوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٤/٢٨	ثلاث ساعات

جدول رقم (١٢) البرنامج التنفيذى لخطة البرنامج المهنى لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع

البعد السابع: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتسويق الاجتماع كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع

م	النشاط	الهدف	نسق الهدف	المشاركون	التغيير المتوقع	الإستراتيجية	التكتيك	الأدوار المهنية	المهارة	الأساليب	التاريخ	عدد الساعات
١-	اجتماع	- إلقاء الضوء على الهدف السابع أو البعد السابع فى البرنامج المهنى وهو تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتسويق الاجتماعى كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- تحقيق هدف الاجتماع وهو شرح وتوضيح الهدف السابع للبرنامج المهنى	- الإقناع	- الشرح - التوضيح - الحوار	- الخبير - الإدارى	- مهارة التأثير فى الآخرين	- الاجتماع - الحوار	اليوم الأحد الموافق ٢٠١٦/٥/١	ساعتين
٢-	محاضرة	- شرح وتوضيح مفهوم التسويق الاجتماعى كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع - فترة راحة - فتح باب الحوار والمناقشة والرد على التساؤلات - الاتفاق على موعد ورشة العمل	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتسويق الاجتماعى كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- التعليم - التدريب	- المناقشة الجماعية - تبادل الآراء والأفكار	- المثير - المعلم - المدرب	- مهارة الاتصال	- المناقشة الجماعية - العصف الذهنى	اليوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/٥/٤	أربع ساعات
٣-	ورشة عمل	- تبادل الآراء حول التسويق الاجتماعى وكيفية تنفيذه كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع - الاتفاق على موعد الاجتماع	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- التأكد من استيعاب العاملين بجهاز الشرطة بمفهوم التسويق الاجتماعى وكيفية استخدامه فى تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع	- التعليم - التدريب	- المناقشة الجماعية - تبادل الآراء والأفكار - العصف الذهنى	- المثير - المعلم - المدرب	- مهارة الاتصال	- المناقشة الجماعية - العصف الذهنى	اليوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٥/٥	ثلاث ساعات

جدول رقم (١٣) تابع البرنامج التنفيذى لخطة البرنامج المهنى لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع

م	النشاط	الهدف	نسق الهدف	المشاركون	التغيير المتوقع	الإستراتيجية	التكتيك	الأدوار المهنية	المهارة	الأساليب	التاريخ	عدد الساعات
١-	اجتماع	- مناقشة كل ما تم من خلال الأنشطة والجهود السابقة لبرنامج التدخل المهنى وتحديد موعد لعقد ندوة عن دور رجل الشرطة فى تدعيم العلاقة بالمواطنين والثبات الانفعالى	- المتخصصين بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - المتخصصين بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد	- تحديد موعد الندوة ومناقشة ما تم إنجازه	- الإقناع	- الشرح - التوضيح - الاتصال	- الخبير - الإدارى	- مهارة التأثير فى الآخرين - مهارة الاتصال	- الاجتماع	اليوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/٥/٤	ساعتين
٢-	ندوة	- إلقاء الضوء على دور رجل الشرطة فى تدعيم العلاقة بالمواطنين وكيفية تحقيق الثبات الانفعالى والقيم والمبادئ الذى يجب أن يلتزم بها رجل الشرطة لتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع فتح باب المناقشة والرد على التساؤلات - الاتفاق على موعد ورشة العمل	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد	- تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بدورهم فى تدعيم علاقة الثقة بالمواطنين وتحقيق الثبات الانفعالى والقيم والمبادئ الذى يجب الالتزام والتمسك بها لتحقيق دورهم	- الإقناع	- الشرح - التوضيح - الاتصال	- المعلم - الخبير	- مهارة الاتصال - التأثير فى الآخرين	- الندوة	اليوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٥/١٩	أربع ساعات

٣-	ورشة عمل	- تبادل الآراء والمقترحات والتصور الإجرائى من قبل العاملين بجهاز الشرطةعن كيفية تحقيق الثبات الانفعالى لرجل الشرطة لتدعيم علاقة الشرطة بالمواطنين وكيفية تطبيق القيم والمبادئ عملياً فى التعامل مع المجتمع بكل فئاته لتحقيق دوره بفاعلية - الاتفاق على موعد الاجتماع النهائى لتقييم البرنامج المهنى	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- تبادل الآراء والمقترحات لإكساب الوعى بكيفية تحقيق الثبات الانفعالى والقيم والمبادئ التى يجب الالتزام بها لتدعيم علاقة رجل الشرطة بالمجتمع	- التعليم - التدريب	- المناقشة الجماعية - الحوار - العصف الذهنى	- المثير - المعلم - المدرب	- مهارة الاتصال - التأثير فى الآخرين	- ورشة عمل	اليوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٥/٢٦	أربع ساعات

٣- المرحلة التقويمية:

جدول رقم (١٤) يوضح المرحلة التقويمية للبرنامج المهنى

م	النشاط	الهدف	نسق الهدف	المشاركون	التغيير المتوقع	الإستراتيجية	التكتيك	الأدوار المهنية	المهارة	الأساليب	التاريخ	عدد الساعات
١-	جتماع	- إنهاء البرنامج المهنى وتوضيح أهم المحاور التى ارتكز عليها البرنامج والأهداف التى تحققت وإجراء القياس البعدى	- العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- الباحثة - العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد	- التعرف على مدى تحقيق أهداف الدراسة	- المشاركة	- الحوار - تبادل الآراء وإبداء الرأى - الشكر للعاملين بجهاز الشرطة المتدربين والشكر لإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد	- الإدارى	- الاتصال المفتوح	- المناقشة - الحوار	اليوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٦/٩	ثلاث ساعات
٢-	مقابلة	- توجيه الشكر للمسئولين بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد - توضيح نتائج الدراسة ومدى تحقيق أهدافها - الحصول على خطاب موثق إفادة بإدراء الدراسة	- المسئولين بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد - الباحثة	- المسئولين بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد - الباحثة	- توجيه الشكر للسادة المسئولين بمديرية أمن بورسعيد - توضيح أهم ما تحقق من نتائج الدراسة - الحصول على إفادة بإجراء الدراسة	- المشاركة	- التوضيح - الشكر للسادة المسئولين بمديرية أمن بورسعيد - إبداء الرأى	- الإدارى	- مهارة الحوار - التأثير فى الآخرين - تدعيم العلاقات	- المقابلة	اليوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٦/١٦	ساعتين

عاشـــراً: وصـــف مختصـــر لأنشـــطة وجهـــود البرنامج:

وفيما يلى وصف باختصار لبعض نماذج لأنشطة الجهود التى استخدمت فى البرنامج المهنى:

١) نموذج لتسجيل إحدى الاجتماعات:

الاجتماع الذى تم عقده يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/١/٢٠ واستغرق ثلاث ساعات.

والذى بدأته الباحثة بتوجيه الشكر للسادة المسئولين بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد والترحيب بسيادتهم وتوزيع جدول الأعمال على السادة الحضور وعرض نتائج دراسة تقدير الموقـف الـذى أجرتهـا الباحثة ، وعرض الخطة التفصيلية للبرنامج المهنى وذلك فى ضوء دراسة تقدير الموقف.

قامت الباحثة بعرض أهم النتائج التى تم التوصل إليها فى دراسة تقدير الموقف وعدم وعى العاملين بجهاز الشرطة الملتحقين بالتدريب (نسق الهدف) بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والجمهور.

وذلك ما سوف ترتكز عليه الباحثة فى برنامجها وقامت الباحثة بعرض البرنامج التخطيطى ومناقشة الأساليب والأنشطة التى سوف يتم استخدامها وتم مشاركة المسئولين والمتخصصين بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد فى اختيار وترتيب أنشطة البرنامج المهنى وإجراء التعديل والتغيير فى بعض المواعيد الخاصة بالمحاضرات والندوات وورش العمل التى سوف يتم تنفيذها فى المرحلة التنفيذية لتحقيق أهداف الدراسة وقد تم الاتفاق على عدد المحاضرات والندوات وموضوعها وورش العمل التى سوف يتم إجرائها لتحقيق أهداف الدراسة:

الهدف الأول: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالاتصال كآلية لتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.

الهدف الثانى: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتنسيق كآلية لتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.

الهدف الثالث: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتخطيط كآلية لتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.

الهدف الرابع: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالمشاركة كآلية لتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.

الهدف الخامس: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتعاون كآلية لتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.

الهدف السادس: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالشراكة كآلية لتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.

الهدف السابع: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتسويق الاجتماعى كآليـة لتـدعيم علاقـة الشـرطة بالمجتمع.

وتم الموافقة على عقد ورش العمل بعد كل محاضرة للمناقشة والحـوار وتبـادل الآراء والأفكـار حـول موضوع المحاضرة ، وأن يضع العاملين بجهاز الشرطة المتدربين (نسق الهـدف) تصـوراً لإجـراءات تنفيذيـة لاستخدام كل آلية من الآليات السابقة لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع ، وقـدتمالاتفاق علـى مواعيـد تنفيـذ البرنامج.

(تحليل هذا الاجتماع فى ضوء البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع)

١- الإستراتيجيات التى تم استخدامها:

إستراتيجية الإقناع: وذلك من خلال إقناع السادة المسئولين المتخصصين بإدارة التدريب والعـاملين بجهاز الشرطة المتدربين (نسق الهدف) بالبرنامج المهنى وأهدافه.

٢- التكتيكات التى تم استخدامها:

أ- الشرح والتوضيح والتفسير. ب- الحوار وتبادل الآراء والأفكار.

٣- الأدوار التى تم القيام بها:

أ- دور الإدارى. ب- دور الخبير.

جـ- دور المستثير. د- دور المخطط.

٤- المبادئ التى ارتكز عليها:

أ) **مبدأ المشاركة:** وتم استخدام مبدأ المشاركة من مشاركة المسئولين المتخصصين بإدارة التدريب فى وضع خطة البرنامج المهنى واختيار الأساليب والأنشطة التى سيتم استخدامها لتحقيق أهداف الدراسة.

ب) **مبدأ التخطيط:** وذلك من خلال التخطيط للبرنامج المهنى بمراحله وتعديل خطة البرنامج وفقاً لآراء السادة المسئولين والمتخصصين بإدارة التدريب.

ج) **مبدأ الاستثارة:** وذلك من خلال استثارة العاملين بجهاز الشرطة المتدربين (نسق الهدف) للبدء فى البرنامج المهنى وخاصة بعد عرض نتائج دراسة تقدير الموقف.

د) بدأت المحاضرة بإلقاء الضوء على المتغيرات والمستجدات التى مر بها المجتمع المصرى وخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير وما كانت عليه الشرطة فى مصر على مدى سنوات طويلة وممارستها الاستبدادية وانهيار ثقة الناس فى الحكومة وأن ممارستها أيضاً سبب فى تعبئة طاقة الغضب لدى حشود كثيرة من الجماهير اندلعت بقوة فى مواجهات دامية منذ الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ وما بعدها مما مهد الطريق لبدء مرحلة جديدة من التحول فى بناء دولة ديمقراطية تعمل يمقتضى سيادة القانون.

٥- المهارات التى تم استخدامها:

أ) مهارة الحوار والمناقشة. ب) مهارة الاتصال. ج) مهارة التأثير فى الآخرين.

٦- الأدوات التى تم استخدامها:

تمثلت فى اجتماع الباحثة مع نسق الهدف العاملين بجهاز الشرطة الملتحقين بالتدريب ، واستخدام أسلوب المناقشة الجماعية والحوار.

٢) نموذج لتسجيل ندوة بعنوان:

" **المتغيرات الراهنة فى المجتمع المصرى وأهمية تدعيم علاقة الثقة بين الشرطة والمجتمع** "

يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٦/٢/٢٣

بدأت المحاضرة بإلقاء الضوء على المتغيرات والمستجدات التى مر بها المجتمع المصرى وخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير وما كانت عليه الشرطة فى مصر على مدى سنوات طويلة وممارستها الاستبدادية وانهيار ثقة الناس فى الحكومة وأن ممارستها أيضاً سبب فى تعبئة طاقة الغضب لدى حشود كثيرة من الجماهير اندلعت بقوة فى مواجهات دامية منذ الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١ وما بعدها مما مهد الطريق لبدء مرحلة جديدة من التحول فى بناء دولة ديمقراطية تعمل يمقتضى سيادة القانون.

وأن الأجهزة الأمنية يقع عليها عبء تحمل المسئولية لتدريب أفرادها وتنمية مهاراتهم لتحقيق التعامل الجيد بين رجال المؤسسة الأمنية وبين الجمهور.

وهذا يتطلب إيجاد كفاءات بشرية صالحة وواعية لديها القدرة على التأثير الإيجابى الفعال والتعامل الطيب مع الجمهور والتفاعل ممع المواطنين والتقليل من درجة الخوف من رجال الشرطة وذلك يتطلب التواصل الأمنى الإيجابى الفعال المرتكز على استخدام كافة الآليات التى من شأنها تدعيم التواصل الفعال ويتطلب أيضاً ذلك استخدام الحوار بين رجل الشرطة والمواطن وكيفية بناء جسور الثقة بينهم تحت شعار الشرطة فى خدمة المواطنين.

وأن تكون المؤسسة الشرطية لديها القدرة على التعامل مع المشكلات المستحدثة الذى يرتكبها المراهقين والمنحرفين الذين صاروا يستخدمون ويبتدعون الوسائل ويتفنون فى الأساليب التى يوظفونها فى تنفيذ جرائمهم وجنحهم المستحدثة فالحاجة ملحة لإيجاد رجال شرطة يستشرفون مستقبل العمل الأمنى ويسهمون فى إحداث نقلة نوعية فى سلوك رجل الأمن وتنمية مهاراته وتزويده بالمعلومات اللازمة وتوعيته بآليات تدعيم علاقته بالمجتمع وذلك وفقاً للمتغيرات والمستجدات المجتمعية ، وذلك للأهمية القصوى لإيجاد آليات جديدة من شأنها فتفتح قنوات اتصال لتدعيم وتوطيد ىالعلاقة بين رجال الشرطةوالجمهور ، وما تتطلبه من جهود وآليات ووسائل وأساليب تفرضها طبيعة عمل الشرطة للتعامل بشكل مباشر أو غير مباشرمع الجمهور المتعامل مع الشرطة والذى يغلب على البعض منهم الخروج عن القانون ولما لرجل الشرطة من دور هام وموقع متميز يتمثل فى الحفاظ على أمن واستقرار وحماية الأرواح والمملتلكات العامة مما يستوجب إكساب وتزويد توعية العاملين بالمؤسسة الشرطية بآليات تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع ، وأن الاتصال الفعال أولى الآليات التى تجعل رجل الشرطة يحقق ما يريده بشكل فعال وإيجابى فكلماكان الاتصال فعالاً وقوياً أثر ذلك فى وصول المعلومة بشكل فعال وإن إتقان الاتصال باعتباره عصب العلاقات البشرية هو محور تدعيم علاقة جهاز الشرطةبالمجتمع بكافة أجهزته ومؤسساته ويدعم استخدام كافة آليات الأخرى كالتنسيق والتخطيط والمشاركة والتعاون والتسويق الاجتماعى والشراكة.

ولذلك يجب بناء وعى العاملين بأجهزة الشرطة بأهمية الاتصال فى بناء العلاقة وتستخدم الشرطة كافة أنشطته ووسائله بشكل إيجابى وفعال مع الجمهور حتى تضمن تحقيق أقصى درجة من تعاون الجمهور مع الشرطة فىتحقيق الأهداف المطلوبة ولتجنب عرقلة الجهود ومن الدلائل التى تدل على ذلك قدرته على التعامل مع الجمهور وما يتطلبه ذلك من القدرة على بناء علاقات إيجابية فعالة.

وفى نهاية الندوة تم فتح باب المناقشة والحوار ، وتقدم بعض العاملين المتدربين (نسق الهدف) بطرح أسئلة وتم الإجابة عليها.

(تحليل الندوة فى ضوء البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع)

١- الإستراتيجيات التى تم استخدامها:

أ) **إستراتيجية التعلم:** من خلال شرح وتوضيح المعلومات حول أهمية توطيد العلاقة بين الشرطة والمجتمع ، وتوضيح ماهية الآليات التى تستخدم لتوطيد علاقة الثقة بين الشرطة والمجتمع.

ب) **إستراتيجية الإقناع:** من خلال إقناع نسق الهدف بالأفكار والمعلومات التى توضح أهمية وكيفية توطيد العلاقة بين الشرطة والمجتمع والآليات المستخدمة فى تحقيق ذلك الهدف.

٢- التكتيكات المستخدمة:

أ) الشرح والتوضيح. ب) الحوار المفتوح.

٣- المبادئ المرتكز عليها:

- **مبدأ الاستثارة:** وذلك من خلال استثارة العاملين بجهاز الشرطة المتدربين (نسق الهدف) للمناقشة والحوار عقب انتهاء الندوة.

٤- المهارات التى تم استخدامها:

أ) **مهارة التأثير فى الآخرين:** وذلك من خلال إقتناع العاملين بجهاز الشرطة المتدربين (نسق الهدف) بالأفكار والحقائق والمعلومات عن أهمية تدعيم علاقة جهاز الشرطة بالمجتمع وأهم الآليات المستخدمة لتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.

ب) **مهارة الاتصال:** من خلال التواصل بالاتصال المفتوح المباشر بين العاملين بجهاز الشرطة المتدربين (نسق الهدف) والباحثة.

٥- الأدوار التى تم استخدامها:

- دور المعلم وذلك من خلال شرح وتفسير وتوضيح والإمداد بالمعلومات من أهمية توطيد العلاقة بين الشرطة والمجتمع والآليات المستخدمة فى تحقيق هذا الهدف.

٦- الأدوات المستخدمة:

الأداة الرئيسية المستخدمة هى الندوة التى انتهت بفتح المجال لإجراء المناقشة الجماعية وفتح باب الحوار بين العاملين بجهاز الشرطة المتدربين (نسق الهدف) وبين الباحثة.

نموذج لتسجيل محاضرة بعنوان:

(الاتصال كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع)

يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٦/٣/٢ واستغرقت (٤) ساعات.

بدأت المحاضرة بتوجيه الشكر للسادة المسئولين بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد ، والترحيب بالسادة رجال الشرطة المتدربين ثم إلقاء الضوء على أهمية توطيد العلاقة بين الشرطة والمجتمع بكافة مؤسساته وأجهزته والمواطنين ثم تطرق الحديث من الاتصال ومفهومه وأنه هو العملية أو الطريقة التى تنتقل بها الأفكار والمعلومات بين الناس ويتضمن الاتصال كل الوسائل الخاصة بنشر المعرفة والأفكار والاتجاهات من وسائل الأخبار ، وأن للاتصال اتجاهات متعددة وذلك أنه يعنى توصيل الأفكار الأساسية إلى المجتمع ومؤسساته وأن الاتصال يمكن النظر إليه على أنه جميع العمليات المخططة وغير المخططة التى تستطيع المؤسسات من خلالها التأثير على سلوك الأفراد والمواطنين ، وأنه يأتى ذلك بنتائج سلوكية ويحتوى الاتصال المخطط على جميع التدخلات المقصودة التى يقصد بها تحقيق التغيرات فى السلوك المعلن والكامن للمستقبل وأن للاتصال أهمية قصوى بالغة الأهمية وخاصة فى تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع حيث أن الاتصال المخطط الفعال عملية من خلالها تتم من خلالها الممارسة لدور الشرطة سواء كانت داخل المؤسسة الشرطية أو خارجها ، وأن الاتصال المخطط الفعال تزيد من معدلات المشاركة من جانب أفراد المجتمع ويساهم فى أداء الدور الأمنى والوقائى والاجتماعى لجهاز الشرطة ، وذلك يزيد من انتمائهم لمجتمعهم ، وذلك لأن الاتصال مخطط وفعال وهادف وأن المعلومات التى سوف يحصلون عليها تتسم بالصدق والصراحة والوضوح.

فالاتصال أداة فعالة لمواجهة أى شائعات أو معوقات تواجه المؤسسة الشرطية فى علاقتها بالجمهور حيث أنها تقضى على الاتجاهات السلبية التى تواجه المؤسسة الشرطية يزيد من فعالية أداء رجل الشرطة

باحترامه للمواطن ، فالاتصال مهارة إنسانية فيها احترام المواطن وكرامته وقيمته وتفكيره ومشاعره وذلك من شأنه يزيد ويقوى ويدعم الثقة بين جهاز الشرطة والمجتمع مما يؤدى إلى تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

١- الإستراتيجيات التى تم استخدامها:

أ) **إستراتيجية التعليم:** من خلال شرح وتوضيح المعلومات حول مفهوم الاتصال وأهميته وأدواته وأهميته فى توطيد العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

ب) **إستراتيجية الإقناع:** من خلال إقناع نسق الهدف بالأفكار والمعلومات التى توضح مفهوم الاتصال وأهميته ووسائله وركائزه فى تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمعه.

٢- التكتيكات المستخدمة:

أ) الشرح والتوضيح. ب) الحوار المفتوح.

٣- المبادئ المرتكز عليها:

- مبدأ الاستثارة: وذلك من خلال استثارة العاملين بجهاز الشرطة المتدربين (نسق الهدف) للمناقشة والحوار عقب انتهاء المحاضرة.

٤- المهارات التى تم استخدامها:

أ) **مهارة التأثير فى الآخرين:** وذلك من خلال إقناع العاملين بجهاز الشرطة المتدربين (نسق الهدف) بالأفكار والمعلومات عن الاتصال وأهميته كآلية لتدعيم علاقة الثقة بين الشرطة والمجتمع.

ب) **مهارة الاتصال:** من خلال التواصل بالاتصال المقترح المباشر بين العاملين بجهاز الشرطة المتدربين (نسق الهدف) والباحثة.

٣) نموذج لتسجيل إحدى ورش العمل:

(حول استخدام التسويق الاجتماعى كآلية لتدعيم العلاقة بين جهاز الشرطة والمجتمع)

يوم الخميس الموافق ٢٠١٦/٥/٥ واستغرقت ثلاث ساعات فى البداية تم إلقاء الضوء على الهدف من ورشة العمل والتى تمثلت فى مناقشة كيفية استخدام التسويق الاجتماعى كآلية فى تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع ، وقامت الباحثة بالترحيب بالجميع وتنظيم العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بالبرنامج التدريبى (نسق الهدف) وتم تقسيمهم إلى (٧) مجموعات وطلب من كل مجموعة أن تقترح وتضع تصوراتها حول استخدام التسويق الاجتماعى كآلية لتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع ووضع مقترحات لكل مجموعة بعدما تم إلقاء الضوء على ماهية التسويق الاجتماعى وأهميته تضع كل مجموعة خطوات إجرائية وآليات لتنفيذ واستخدام التسويق الاجتماعى من قبل جهاز الشرطة لتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.

وبالفعل قد قامت كل مجموعة بوضع تصوراتها ومقترحاتها والخطوات التنفيذية والإجرائية وبعدها بدأ الحوار والمناقشة وكان من أهم تلك التصورات والمقترحات هى كيفية استخدام التسويق الاجتماعى بخطواته فى الترويج لأهمية العلاقة بين جهاز الشرطة والمجتمع وكيفية استخدامه فى توطيد وتدعيم الثقة بين الشرطة والمجتمع ، ووضع العاملين مجموعة من الخطوات والإجراءات لممارسة فالعلية من أهم تلك الإجراءات والتصورات البدء فى تقديم المعلومة الصحيحة عن الفكرة أو الرسالة لتسويقها وهى تدعيم العلاقة

بين الشرطة والمجتمع ، وذلك يتحقيق من خلال استخدام وسائل الترويج والإعلان عن جهاز الشرطة وأهدافه أدواره الأمنية والوقائية والاجتماعية.

وأشار أحد المتدربين من العاملين بجهاز الشرطة قائلاً قد يتحقق ذلك بصورة فعالة من خلال الاتصال المباشر بالجمهور والمجتمع وجهاز الشرطة حتى يتحقق الثقة المتبادلة التى يجب توافرها بين الشرطة والمجتمع وأشارت الباحثة قائلة أن التسويق الاجتماعى للعلاقة بين الشرطة والمجتمع يعتمد على الثقة بين مقدمى الفكرة أو المسوق لها وهو جهاز الشرطة والجمهور وذلك يتم من خلال تقديم المعلومة الصحيحة واستخدام أنشطة التسويق المباشرة وغير المباشرة فى الترويج للعلاقة ونشرها.

واستخدام فى ذلك كافة أنشطة التسويق وإصدار المطويات والمنشورات والكتيبات والملصقات والندوات واللقاءات المباشرة مع الجمهور المستهدف ومن خلال كافة أجهزة الإعلام وذلك لتوطيد العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

وفى نهاية ورشة العمل تم تدوين أهم المقترحات والخطوات الإجرائية المتفق عليها عن التسويق الاجتماعى كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع وتم توزيعها على العاملين بجهاز الشرطة المتدربين (نسق الهدف).

(تحليل ورشة العمل فى ضوء البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع)

١- الإستراتيجيات التى تم استخدامها:

- **إستراتيجية التعليم والتدريب:** وذلك من خلال تدريب العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد (نسق الهدف) على وضع اقتراحات وتصورات إجرائية عن التسويق الاجتماعى كأحد آليات تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.

٢- التكتيكات التى تم استخدامها:

الحوار وتبادل الأفكار والعصف الذهنى.

٣- المبادئ المرتكز عليها:

- **مبدأ الاستثارة:** من خلال استثارة المتدربين (نسق الهدف) للمناقشة والحوار وعرض أفكارهم ومقترحاتهم.

٤- المهارات التى تم استخدامها:

أ) مهارة الاتصال:وذلك من خلال التواصل بالحوار المفتوح المباشر بين العاملين بجهاز الشرطة المتدربين (نسق الهدف) والباحثة.

ب) مهارة التأثير فى الآخرين: وذلك من خلال الإقناع بأهمية الحوار وتبادل الآراء والأفكار عن التسويق الاجتماعى كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

٥- الأدوار التى تم استخدامها:

أ) **دور المستثير:** وذلك من خلال استثارة العاملين بجهاز الشرطة المتدربين (نسق الهدف) لإبداء آرائهم ومقترحاتهم وتصوراتهم ووضعهم لخطوات إجرائية وتنفيذية لاستخدام التسويق الاجتماعى وأنشطته كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

ب) **دور الإدارى:** وذلك من خلال تنظيم الباحثة للعاملين بجهاز الشرطة المتدربين (نسق الهدف) إلى (٧) مجموعات واختيار مقرر لكل مجموعة.

٦- الأدوات المستخدمة:

الأداة الرئيسية المستخدمة وهى ورشة العمل واستخدمت الباحثة فيها أسلوب الحوار الجماعى والمناقشة الجماعية والعصف الذهنى.

حادى عشر: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية:

جدول رقم (١٥)

خصائص عينة البحث: ن = (٥٥)

م	المتغير	الاستجابة	النسبة	التكرار
١	النوع	(أ) ذكر	٤٠	%٧٢.٧٢
		(ب) أنثى	١٥	%٢٧.٢٧
٢	السن	(أ) أقل من ٣٥ سنة	٨	%١٤.٥٤
		(ب) ٣٥ : ٤٥ سنة	٢٥	%٤٥.٤٥
		(جـ) ٤٥ : ٥٥ سنة	١٠	%١٨.١٨
		(د) ٥٥ سنة فأكثر	١٢	%٢١.٨١
٣	الحالة التعليمية	(أ) مؤهل متوسط	١٥	%٢٧.٢٧
		(ب) مؤهل فوق متوسط	١٨	%٣٢.٧٢
		(جـ) مؤهل جامعى	٢٢	%٤٠.٠٠
٤	الحالة الاجتماعية	(أ) غير متزوج	٢	%٩.٠٩
		(ب) متزوج	٤٨	%٨١.٨١
		(جـ) أرمل	٣	%٥.٤٥
		(د) مطلق	٢	%٣.٦٣
٥	العمل	(أ) موظف مدنى	١٦	%٢٩.٠٩
		(ب) موظف عسكرى	٣٩	%٧٠.٩٠
٦	عدد سنوات الخبرة	(أ) أقل من ٥ سنوات	٣	%٥.٤٥
		(ب) ٥ : ١٠ سنوات	١٠	%١٨.١٨
		(جـ) ١٠ سنوات فأكثر	٤٢	%٧٦.٣٦
٧	الدورات التدريبية	(أ) نعم	٤٨	%٨٧.٢٧
		(ب) لا	٧	%١٢.٧٢

باستقراء الجدول السابق نجد أن خصائص عينة البحث من العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد والذى تم تناولها وفقاً للتوزيع الإحصائى التالى:

١) تشير معطيات الجدول السابق أن نسبة (٧٢.٧٢%) من المبحوثين من الذكور وبلغت نسبة (٢٧.٢٧%) من المبحوثين من الإناث وهذا يشير إلى أن الغالبية العظمى من المشاركين بالبرنامج من الذكور العاملين بجهاز الشرطة.

٢) يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٤٥.٤٥%) من المبحوثين فى الفئة العمرية من (٣٥ : ٤٥ سنة) وأن نسبة (٢١.٨١%) من المبحوثين فى الفئة العمرية من (٥٥ سنة فأكثر) وأن نسبة (١٨.١٨%) من المبحوثين فى الفئة العمرية من (٤٥ : ٥٥ سنة) وأن نسبة (١٤.٥٤%) أقل من ٣٥ سنة.

٣) يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٤٠%) من المبحوثين حاصلين على مؤهل عال وأن نسبة (٣٢.٧٢%) من المبحوثين حاصلين على مؤهل فوق متوسط وأن نسبة (٢٧.٢٧%) من المبحوثين حاصلين على مؤهل متوسط.

٤) يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٨١.٨١%) من المبحوثين من العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد من المتزوجين (٤.٤٥%) من المبحوثين من الأرامل وأن نسبة (٣.٦٣%) من المبحوثين من المطلقين.

٥) يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٧٠.٩٠%) من المبحوثين من العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد من الموظفين العسكريين وأن نسبة (٢٩.٠٩%) من المبحوثين العاملين بجهاز الشرطة بوظائف مدنية.

٦) يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٧٦.٣٦%) من المبحوثين العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد سنوات خبرتهم (١٠ سنوات فأكثر) وأن نسبة (١٨.١٨%) من المبحوثين العاملين بجهاز الشرطة سنوات خبرتهم من (٥ : ١٠ سنوات) وأن نسبة (٥.٤٥%) عدد سنوات خبرتهم (أقل من ٥ سنوات).

٧) يتضح من الجدول السابق أن نسبة (٨٧.٥٧%) من المبحوثين من العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد من الحاصلين على دورات تدريبية وأن نسبة (١٢.٧٢%) من المبحوثين العاملين بجهاز الشرطة المتدربين لم يحصلوا على دورات تدريبية.

جدول رقم (١٦)

توزيع عينة البحث وفقاً للحصول على دورات تدريبية ن = (٥٥)

م	المتغير	التكرار	النسبة
١	نعم	٥٢	%٩٤.٥
٢	لا	٣	%٥.٥
	المجموع	٥٥	%١٠٠

باستقراء الجدول السابق نجد أن الغالبية العظمى من المبحوثين ونسبتهم (٩٤.٥%) من عينة الدراسة من المديرين والأخصائيين الاجتماعيين قد حصلوا على دورات تدريبية وهذا يتفق مع الإطار النظرى الموجه للدراسة والذى أكد على ضرورة تنمية معارف وخبرات العاملين بجهاز الشرطة لتثقيفهم وتنمية مهاراتهم للإرتقاء بمستوى أدائهم المهنى.

جدول رقم (١٧)

توزيع عينة البحث وفقاً للدورات التى تم الحصول عليها ن = (٥٢)

م	المتغير	التكرار	النسبة	الجهة المنظمة
١	دورة عن الثبات الانفعالى لرجال الشرطة	٤٥	%٨٦.٥	مديرية أمن بورسعيد

٢	القيم والمبادئ وأخلاقيات رجال الشرطة	٥٢	١٠٠%	مديرية أمن بورسعيد
٣	سلوكيات رجال الشرطة	٤٩	٩٤.٢%	مديرية أمن بورسعيد

باستقراء الجدول السابق نجد أن هناك تنوع فى الدورات التى حصل عليها العاملين بجهاز الشرطة فقد جاء فى الترتيب الأول دورات تدريبية مرتبطة بقيم ومبادئ وأخلاقيات رجال الشرطة وبلغت نسبتهم (١٠٠%) وجاء فى الترتيب الثانى سلوكيات رجال الشرطة وبلغت نسبتهم (٩٤.٢%) ويليها فى الترتيب الثالث دورات تدريبية عن الثبات الانفعالى لرجال الشرطة وبلغت نسبتهم (٨٦.٥%).

وهذا يدل على أن الدورات التدريبية التىحصل عليها العاملين بجهاز الشرطة متنوعة رغم قلتها ولكنها أكثر ارتباطاً بمجال عملهم ومدى احتياجاتهم المعرفية للدورات التدريبية للإرتقاء بمستوى الأداء المهنى للعاملين بجهاز الشرطة حيث ارتباطها بأساسيات التعامل مع الجمهور.

جدول رقم (١٨)

توزيع عينة البحث وفقاً لمدى الاستفادة من الدورات التى تم الحصول عليها

(ن) عدد الحاصلين على الدورات التدريبية = (٥٢)

م	العبارات	الاستجابة			المجموع المرجح	الوسط المرجح	النسبة المرجحة	الترتيب
		نعم	إلى حد ما	لا				
١	الارتقاء بمستوى الأداء المهنى للعاملين بجهاز الشرطة	٥٠	٢	–	١٥٤	٢.٩٦	٩٨.٧	١
٢	اكتساب العاملين بجهاز الشرطة مهارات ومعارف	٤٩	٣	–	١٥٣	٢.٩٤	٩٨.٧	٢
٣	تثقيف وتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة	٤٨	٤	–	١٥٢	٢.٩٢	٩٧.٤٣	٣

باستقراء الجدول السابق نجد أن أوجه الاستفادة من الدورات التدريبية التى حصل عليها المبحوثين تتمثل فى الإرتقاء بمستوى الأداء المهنى للعملين بجهاز الشرطة وجاءت فى الترتيب الأول بنسبة بلغت (٩٨.٧%) ويليها فى الترتيب الثانى اكتساب رجال الشرطة مهارات ومعارف جديدة بنسبة بلغت (٩٨.٠٧%) وجاءت فى الترتيب الثانى ويليها فى الترتيب الثالث تثقيف وتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بنسبة بلغت (٩٧.٤٣%).

وهذا يدل على حرص العاملين بجهاز الشرطة على الاستفادة من الدورات التدريبية التى تنظمها مديرية أمن بورسعيد وذلك لرفع كفاءة العاملين بجهاز الشرطة وإكسابهم معارف ومهارات جديدة للإرتقاء بمستوى أدائهم المهنى وهذا ما أكدت عليه دراسة **(عبد الرحمن عباس علام)** [١٠٤] التى أكدت على ضرورة التوسع فى برامج التدريب لتنمية المهارات الإنسانية والفكرية لرجال الأمن وضرورة توفير الإمكانيات والمناخ الذى يمكن المتدرب من تطبيق ما تعلمه من مهارات وتذليل الصعوبات التى تعوق تنمية مهاراتهم.

جدول رقم (١٩)

الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسط درجات استجابات المبحوثين فى القياس القبلى والبعدى بالنسبة للبعد الأول – تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالاتصال كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

نوع القياس	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الخطأ المعيارى للمتوسط	ت المحسوبة	درجة الحرية	مستوى المعنوية
القبلى	٣٢.٦٠٠	٢.٨٢٩	٠.٣٣٨	١٧.٦١١	٢٥	الفروق دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠١
البعدى	٤٠.١٠٠٠	٢.٦٩٦	٠.٢٤٠			

قيمة ت الجدولية عند درجة حرية ٢٥ ومستوى معنوية ٠.٠١ = ٢.٧٨٧

يتضح من نتائج الجدول السابق أنه توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات المجموعة التجريبية فى القياس القبلى والبعدى للبعد الأول: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالاتصال كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

وبالمقارنة بين ت المحسوبة وقيمة ت الجدولية وجد أن قيمة ت المحسوبة تساوى (١٧.٦١١) درجة وهى أكبر من ت الجدولية عند درجة حرية ٢٥ ومستوى معنوية ٠.٠١ وبدرجة ثقة ٩٩% = (٢.٧٨٧).

وبالمقارنة بين القياس القبلى والبعدى وجد أن المتوسط الحسابى لدرجات استجابات المبحوثين فى القياس القبلى بلغ (٣٢.٦٠٠) بانحراف معيارى قدره (٢.٨٢٩) أما القياس البعدى فإن درجات المتوسط الحسابى هو (٤٠.١٠٠٠) بانحراف معيارى (٢.٦٩٦).

وترجع الفروق الجوهرية بين القياس القبلى والبعدى إلى البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالاتصال كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع الذى ساهم بدرجة واضحة فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالاتصال حيث تضمنت المرحلة التنفيذية للبرنامج المهنى العديد من الأنشطة والأدوات والأساليب التى ساهمت فى تحقيق الهدف الأول للدراسة ، ويدل ذلك على تأثير البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالاتصال كآلية لتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.

وقد أكد ذلك ما جاء فى الإطار النظرى للدراسة إنه لكى ينجح جهاز الشرطة فى تأدية دوره بفاعلية دوره الأمنى والوقائى وفى الحد من الجرائم ومكافحتها فيجب تدعيم الاتصال بين جهاز الشرطة وكافة أجهزة المجتمع وكذلك فى الاتصال بالمواطنين فى المجتمع وفى العلاقات الإنسانية ، وباستخدام كافة أساليب الاتصال فرجل الشرطة يجب أن يقيم علاقات واتصال فعال مع الآخرين حتى يحصل على أقصى درجة من تعاونهم فى تحقيق الأهداف المطلوبة وتجنب عرقلة الجهود فرجل الشرطة دائماً فى حاجة إلى دعم وتأييد الجمهور وبغير ذلك التأييد تصبح مهمة رجل الأمن صعبة وشاقة.

وذلك يتطلب التواصل الدائم بين الشرطة والمواطنين بما يتيح الفرصة للتعبير عن آرائهم وفهم احتياجاتهم والرد على شكواهم لتعزيز الثقة المجتمعية فى جهاز الشرطة ، وذلك ما أكدته **(دراسة عبد الجواد كمال النجار ، ٢٠١١)** [١٠٥] على ضرورة فتح قنوات الاتصال بين المؤسسات الشرطية وقطاعات المجتمع

المدنى بكافة مؤسسات لتغيير شكل العلاقة بين جهاز الشرطة والمجتمع وتغيير اتجاهات المواطن المصرى لاستعادة الثقة بالخدمات الأمنية والثقة فى رجال الأمن.

وأكدت دراسة **(نبيل حافظ عبد البارى ، ٢٠٠٣)** [١٠٦] بضرورة تدعيم الاتصال واستخدام كافة القنوات الاتصالية لتوطيد العلاقة بين جهاز الشرطة والجماهير ويدعم ذلك سلوكيات رجال الشرطة وقدرتهم على الإقناع والموضوعية فى التعامل مع الجماهير.

وذلك ما أشارت إليه دراسة **(على سايح الطيار، ١٩٩٧)** [١٠٧] أن من أهم المهارات التى يجب توافرها لتوطيد العلاقة بين جهاز الشرطة والمجتمع مهارة الاتصال الفعال والحوار لاستعادة الثقة فى اللجهاز الشرطى وتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

جدول رقم (٢٠)

الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسط درجات استجابات المبحوثين فى القياس القبلى والبعدى بالنسبة للبعد الثانى – تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتنسيق كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

نوع القياس	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الخطأ المعيارى للمتوسط	ت المحسوبة	درجة الحرية	مستوى المعنوية
القبلى	٤١.٣٣٥	٢.٢٩٠	٠.٤٥٠	١٥.٨٢٦	٢٥	الفروق دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠١
البعدى	٤٥.٢١٤	١.٨٩٠	٠.٣٦٠			

قيمة ت الجدولية عند درجة حرية ٢٥ ومستوى معنوية ٠.٠١ = ٢.٧٨٧

يتضح من نتائج الجدول السابق أنه يوجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات استجابات المبحوثين فى القياس القبلى والبعدى للبعد الثانى: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتنسيق كآلية لتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.

وبالمقارنة بين ت المحسوبة وقيمة ت الجدولية وجد أن قيمة ت المحسوبة تساوى (١٥.٨٢٦) درجة وهى أكبر من ت الجدولية عند درجة حرية ٢٥ ومستوى معنوية ٠.٠١ وبدرجة ثقة ٩٩% (٢.٧٨٧) وبالمقارنة بين القياس القبلى والبعدى وجد أن المتوسط الحسابى لدرجات استجابات المبحوثين فى القياس القبلى بلغ (٤١.٣٣٥) بانحراف معيارى (٢.٢٩٠) أما القياس البعدى فإن درجات المتوسط الحسابى هو (٤٥.٢١٤) بانحراف معيارى (١.٨٩٠).

وترجع الفروق الجوهرية بين القياس القبلى والبعدى إلى البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتنسيق كآلية لتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع ، حيث تضمنت المرحلة التنفيذية للبرنامج المهنى العديد من الأنشطة والأدوات والأساليب التى ساهمت فى تحقيق الهدف الثانى للدراسة ويدل على تأثير البرنامج المهنى فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتنسيق كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

وأكد ذلك ما جاء فى الإطار النظرى للدراسة الذى يشير إلى أن أهمية التنسيق بين جهاز الشرطة والأجهزة المجتمعية سواء الأجهزة الحكومية أو منظمات المجتمع المدنى فى تحقيق الدور الأمنى والوقائى وتدعيم علاقة جهاز الشرطة بالمجتمع لتحقيق المساندة وتقديم الخدمات للمجتمع بالتنسيق مع كافة المؤسسات المجتمعية.

وذلك ما أكدته **(دراسة شادن ابراهيم نصير ، ١٩٩٣)** [١٠٨] أنه توجد فجوة كبيرة بين الصورة المستهدفة بجهاز الشرطة والصورة الفعلية المكونة لدى المجتمع عن جهاز الشرطة وذلك يتطلب ضرورة الاهتمام بالجهود التنسيقية بين الشرطة والمؤسسات المجتمعية لتحقيق الصالح المجتمعى ، وتحقيق الأهداف وتدعيم العلاقة بين المجتمع وجهاز الشرطة.

وأوصت دراسة **(جمال إمام حسنين ، ٢٠٠٩)** [١٠٩] على ضرورة التنسيق بين جهاز الشرطة ومنظمات المجتمع المدنى لمواجهة الأزمات التى تواجه جهاز الشرطة وتؤثر على علاقة الثقة بين جهاز الشرطة والمجتمع الناتجة عن احتفاظ الجمهور والمجتمع بالتجارب والخبرات السيئة عن جهاز الشرطة ، ولتغيير ذلك الوضع يجب الحرص على التنسيق مع منظمات المجتمع المدنى لدورها المجتمعى العميق بما يؤثر على تنمية الولاء والانتماء وتحقيق الأهداف المنشودة.

جدول رقم (٢١)

الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسط درجات استجابات المبحوثين فى القياس القبلى والبعدى بالنسبة للبعد الثالث – تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتخطيط كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

نوع القياس	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الخطأ المعيارى للمتوسط	ت المحسوبة	درجة الحرية	مستوى المعنوية
القبلى	٣٩.٤٥٠	٣.١١٢	٠.٧٠٥	١٦.٢٤٥	٢٥	الفروق دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠١
البعدى	٤٩.٦٠١	١.٤٥٩	٠.٤٨٠			

قيمة ت الجدولية عند درجة حرية ٢٥ ومستوى معنوية ٠.٠١ = ٢.٧٨٧

يتضح من نتائج الجدول السابق أنه توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات المجموعة التجريبية فى القياس القبلى للبعد الثالث: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتخطيط كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

وبالمقارنة بين ت المحسوبة وقيمة ت الجدولية وجد أن قيمة ت المحسوبة تساوى (١٦.٢٤٥) درجة وهى أكبر من ت الجدولية عند درجة حرية ٢٥ ومستوى معنوية ٠.٠١ وبدرجة ثقة ٩٩% = (٢.٧٨٧).

وبالمقارنة بين القياس القبلى والبعدى وجد أن المتوسط الحسابى لدرجات استجابات المبحوثين فى القياس القبلى بلغ (٣٩.٤٥٠) بانحراف معيارى قدره (٣.١١٢) أما القياس البعدى فإن درجات المتوسط الحسابى هو (٤٩.٦٠١) بانحراف معيارى (١.٤٥٩).

وترجع الفروق الجوهرية بين القياس القبلى والبعدى إلى البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتخطيط كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع حيث تضمنت المرحلة التنفيذية للبرنامج المهنى العديد من الأنشطة والأدوات والأساليب التى ساهمت فى تحقيق الهدف الثالث للدراسة ، ويدل ذلك على تأثير البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتخطيط كآلية لتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع مما يؤكد على صحة الفرض الفرعى الثالث.

وأكد ذلك ما جاء فى الإطار النظرى للدراسة أن التخطيط يعتبر من المبادئ والآليات الإستراتيجية التى يجب أن يتم الارتكاز عليها لتوطيد العلاقة بين جهاز الشرطة والمجتمع بكافة أجهزته لأن التخطيط يضمن اختيار المعلومات المراد نشرها وتحديد الأوليات للتنسيق والمشاركة والشراكة والتعاون مع كافة الأجهزة الحكومية وذلك ما أكدته دراسة **(محمد بهى الدين علام ، ٢٠١٠)** [١١٠] التى أوصت بالارتكاز على مجموعة من الأسس التى يجب توافرها لتدعيم علاقة جهاز الشرطة بالجمهور وأولوياتها ، والعمل على وضع سياسات طويلة الأجل بإطار علمى مقنن لتجسير الفجوة بين الجمهور والشرطة يتم من خلالها تحقيق الوعى ونشر الثقافة الأمنية ، لتعريف الجمهور بمهام وواجبات الشرطة غير الأمنية بالدور الوقائى والاجتماعى للشرطة وإدخال بعض التوجيهات والإرشادات النظامية والأمنية فى المناهج التعليمية لإصدار الكتيبات المبسطة للتوعية ونشر الثقافة الأمنية لتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع على أساس من الثقة والوعى.

جدول رقم (٢٢)

الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسط درجات استجابات المبحوثين فى القياس القبلى والبعدى بالنسبة للبعد الرابع – تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالمشاركة كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

نوع القياس	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الخطأ المعيارى للمتوسط	ت المحسوبة	درجة الحرية	مستوى المعنوية
القبلى	٤٠.٢٢٥	٢.٩٢٠	٠.٦٥٩	١٧.٢٠٥	٢٥	الفروق دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠١
البعدى	٥٠.٣٥٩	١.٤٥١	٠.٢٨٩			

قيمة ت الجدولية عند درجة حرية ٢٥ ومستوى معنوية ٠.٠١ = ٢.٧٨٧

يتضح من نتائج الجدول السابق أنه توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات المجموعة التجريبية فى القياس القبلى للبعد الرابع: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالمشاركة كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

وبالمقارنة بين ت المحسوبة وقيمة ت الجدولية وجد أن قيمة ت المحسوبة تساوى (١٧.٢٠٥) درجة وهى أكبر من ت الجدولية عند درجة حرية ٢٥ ومستوى معنوية ٠.٠١ وبدرجة ثقة ٩٩% = (٢.٧٨٧).

وبالمقارنة بين القياس القبلى والبعدى وجد أن المتوسط الحسابى لدرجات استجابات المبحوثين فى القياس القبلى بلغ (٤٠.٢٢٥) بانحراف معيارى قدره (٢.٩٢٠) أما القياس البعدى فإن درجات المتوسط الحسابى هو (٥٠.٣٥٩) بانحراف معيارى (١.٤٥١).

وترجع الفروق الجوهرية بين القياس القبلى والبعدى إلى البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالمشاركة كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع حيث تضمنت المرحلة التنفيذية للبرنامج المهنى العديد من الأنشطة والأدوات التى ساهمت فى تحقيق الهدف الرابع

للدراسة ، ويدل ذلك على تأثير البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالمشاركة كآلية لتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.

وأكد ذلك ما جاء فى الإطار النظرى للدراسة الذى أنه لكى تدعم الشرطة علاقتها بالمجتمع لابد من تحقيق المشاركة والتكامل مع كافة الجهود المجتمعية فى تحقيق الأمن بحيث تتمثل الشرطة جزءاً من الجهود العامة التى يبذلها المجتمع لتعزيز الحماية القانونية وترسيخ الشعور بالأمن ، وذلك يتحقق من خلال الحرص على مشاركة المواطنين فى مناقشة كافة الأوضاع الأمنية التى تخص مجتمعاتهم المحلية وتبادل الرأى بشأنها للحصول على المساندة المجتمعية لمهام الشرطة من ناحية ولتقريب الفجوة بين المواطنين والشرطة من ناحية أخرى ، ويمكن المواطنين من تحديد احتياجاتهم المجتمعية والتى يمكن للشرطة أن تؤدى دوراً فى حمايتها وضمان تلبيتها وعلى الشرطة أن تتعهد بتلبية هذه الاحتياجات بالتعاون والمشاركة مع مؤسسات المجتمع المختلفة وفى ضوء الموارد المحلية المتاحة ، وكذلك حرص جهاز الشرطة على المشاركة فى كافة المناسبات الاجتماعية على تأكيد انتمائها للمجتمع واحترامها لتقاليده وخلق جسور الثقة المتبادلة وتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

وذلك ما أكدته دراسة **(عبد الكريم بن عبد الله الحربى ، ١٩٩٩)** [١١١] أن المشاركة المجتمعية وخاصة مشاركة الشباب مع الأجهزة الأمنية لها أهمية قصوى فى الوقاية من الجريمة والحد منها والمساهمة فى تحقيق فى تحقيق الأمن الاجتماعى للوطن والحد من الجريمة ، وأوصت الدراسة بضرورة عمل المؤسسة الشرطية على مواجهة أى معوقات تعوق تحقيق المشاركة المجتمعية للعمل على توطيد العلاقة بين الشرطةوالمجتمع.

وتوصلت دراسة **(سهير عبد المنعم ، ٢٠١١)** [١١٢] إلى أن تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع يجب تهيئة المناخ لعودة الشرطة للمجتمع وتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع وزيادة كفاءة المؤسسة الشرطية وضمان حيادها ، وضرورة العمل على تفعيل المشاركة لتوثيق العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

جدول رقم (٢٣)

الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسط درجات استجابات المبحوثين فى القياس القبلى والبعدى بالنسبة للبعد الخامس – تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتعاون كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

نوع القياس	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الخطأ المعيارى للمتوسط	ت المحسوبة	درجة الحرية	مستوى المعنوية
القبلى	٣٨.١٢٣	٢.٩٩٥	٠.٧٠٥	١٦.١٤٣	٢٥	الفروق دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠١
البعدى	٥٠.٣٥٤	١.٢٤٢	٠.٣٦٥			

قيمة ت الجدولية عند درجة حرية ٢٥ ومستوى معنوية ٠.٠١ = ٢.٧٨٧

يتضح من نتائج الجدول السابق أنه توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين درجات استجابة المبحوثين فى القياس القبلى والبعدى للبعد الخامس: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتعاون كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

وبالمقارنة بين ت المحسوبة وقيمة ت الجدولية وجد أن قيمة ت المحسوبة تساوى (١٦.١٤٣) درجة وهى أكبر من ت الجدولية عند درجة حرية ٢٥ ومستوى معنوية ٠.٠١ وبدرجة ثقة ٩٩% = (٢.٧٨٧).

وبالمقارنة بين القياس القبلى والبعدى وجد أن المتوسط الحسابى لدرجات استجابات المبحوثين فى القياس القبلى بلغ (٣٨.١٢٣) بانحراف معيارى قدره (٢.٩٩٥) أما القياس البعدى فإن درجات المتوسط الحسابى هو (٥٠.٣٥٤) بانحراف معيارى قدره (١.٢٤٢).

وترجع الفروق الجوهرية بين القياس القبلى والبعدى إلى البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتعاون كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع حيث تضمنت المرحلة التنفيذية للبرنامج المهنى العديد من الأنشطة والأساليب والأدوات التى ساهمت فى تحقيق الهدف الخامس للدراسة ، ويدل ذلك على تأثير البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتعاون كآلية لتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع مما يؤكد على صحة الفرض الفرعى الخامس.

وأكد ذلك ما جاء فى الإطار النظرى للدراسة أن التعاون بين جهاز الشرطة والمجتمع ورجال الشرطة والجمهور هو الأفضل حيث يتم الاتفاق والقبول المنطقى لأهداف بعضهم ، والتعاون يتطلب من جميع الأطراف الاعتراف بكفاءات وخبرات بعضهم وموقف كل فرد معد إعداداً جيداً للتركيز على حل المشكلات الراهنة وليس الدفاع عن المواقف الشخصية ، والتعاون يتطلب تحقيق وقت طويلاً والتمتع بالصبر من جميع الأطراف المشاركة سواء كان رجال الشرطة أو المجتمع بكافة أجهزته وأفراده ، فالمجتمع الإنسانى فى حد ذاته منسق مبنى على التعاون القائم بين وحداته المختلفة سواء كانت هذه الوحدات أفراداً أو جماعات أو نظماً أو معايير أو غير ذلك.

وذلك ما أكدته دراسة **(ناجى محمد سليم هلال ، ٢٠٠٧)** [١١٣] التى اثبتت أن علاقة الشرطة بالجمهور علاقة بالغة الأهمية وقائمة على التعاون المتبادل بين جهاز الشرطة والجمهور ، فتعامل الشرطة مع الجمهور قائم على التسيير والإنجاز السريع لمعاملات الجماهير والمجتمع والجماهير يستفيد من الخدمات التى تقدمها الشرطة للمجتمع بما يحقق ذلك الأمن والأمان والهدف من توطيد ىالعلاقة بين الشرطة والمجتمع.

وأشارت دراسة **(على سايح الطيار ، ١٩٩٧)** [١١٤] إلى أن قصور التعامل بين الجمهور ورجال الأمن وتعاونهم معهم قد يرجع إلى جهلهم بالأمور الأمنية مما يتطلب ذلك دعم علاقات التعاون لتوطيد العلاقة بين الشرطة والجمهور.

وتوصلت دراسة **(محمد بهى الدين علام ، ٢٠١٠)** [١١٥] إلى مجموعة من الأسس يجب توافرها لتحقيق التعاون الفعال بين الشرطة والمجتمع أهمها العمل على وضع سياسات طويلة الأجل بإطار علمى مقنن لتجسير الفجوة بين الجمهور والشرطة وتدعيم التعاون بين الشرطة والمجتمع.

جدول رقم (٢٤)

الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسط درجات استجابات المبحوثين فى القياس القبلى والبعدى بالنسبة للبعد السادس – تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالشراكة كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

نوع القياس	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الخطأ المعيارى للمتوسط	ت المحسوبة	درجة الحرية	مستوى المعنوية
القبلى	٣٩.٥٦٠	٣.٢٤٤	٠.٦٩٥	١٦.٣٨٥	٢٥	الفروق دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠١
البعدى	٤٩.٤٢٢	١.٧٢٠	٠.٢٨٥			

قيمة ت الجدولية عند درجة حرية ٢٥ ومستوى معنوية ٠.٠١ = ٢.٧٨٧

يتضح من نتائج الجدول السابق أنه توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين درجات استجابة المبحوثين فى القياس القبلى والبعدى للبعد االسادس: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالشراكة كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

وبالمقارنة بين ت المحسوبة وقيمة ت الجدولية وجد أن قيمة ت المحسوبة تساوى (١٦.٣٨٥) درجة وهى أكبر من ت الجدولية عند درجة حرية ٢٥ ومستوى معنوية ٠.٠١ وبدرجة ثقة ٩٩% = (٢.٧٨٧).

وبالمقارنة بين القياس القبلى والبعدى وجد أن المتوسط الحسابى لدرجات استجابات المبحوثين فى القياس القبلى بلغ (٣٩.٥٦٠) بانحراف معيارى قدره (٣.٢٤٤) أما القياس البعدى فإن درجات المتوسط الحسابى هو (٤٩.٤٢٢) بانحراف معيارى قدره (١.٧٢٠).

وترجع الفروق الجوهرية بين القياسين القبلى والبعدى إلى البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالشراكة كأحد آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع حيث تضمنت المرحلة التنفيذية للبرنامج المهنى العديد من الأنشطة والأساليب والأدوات التى ساهمت فى تحقيق الهدف السادس للدراسة ، ويدل ذلك على تأثير البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالشراكة كآلية لتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع مما يؤكد على صحة الفرض الفرعى الخامس.

وأكد ذلك ما جاء فى الإطار النظرى للدراسة أن جهاز الشرطة لكى يدعم علاقته بالمجتمع لابد أن تتبنى الشرطة " الشراكة المجتمعية الفعالة " كقيمة أساسية فى تدعيم وتقوية العلاقة مع المجتمع المحلى وجميع مؤسساته المجتمعية لتلبية كافة احتياجات المواطنين وهذا يتطلب التخلى عن المعنى الضيق لوظيفة الشرطة التى تقتصر على مجرد التصدى للجريمة ، فالدور الذى تلعبه الشرطة يعد جزء لا يتجزأ من أدوار المؤسسات الخدمية الأخرى وبالتالى فإن تحقيق شعور المواطنين العام بالأمن يتوقف على وجود منظومة عمل متكاملة وتعاون وشراكة وثيقة بين الشرطة كجهاز خدمى وكافة الأجهزة الخدمية الأخرى لتلبية احتياجات المجتمع.

وأكدت ذلك دراسة **(مريم آل على ، ٢٠٠٧)** [١١٦] التى أكدت على أن الشراكة المجتمعية لها دوراً كبيراً فى تعزيز الأمن ، ولذلك يجب مواجهة تلك المعوقات التى تعوق تحقيقها المعوقات الخاصة برجال الشرطة والمعوقات الخاصة بالمجتمع ، وضرورة التوعية المجتمعية ونشر فكرة الشراكة المجتمعية ، ومواجهة المعوقات الخاصة برجال الشرطة والتى تتمثل فى رفض بعض العاملين بالشرطة تطبيق نظام

الشراكة المجتمعية لعدم الثقة فى القدرات المجتمعية وضرورة الأخذ بمبدأ التشاور مع فئات المجتمع ومؤسساته لابتكار أساليب جديدة لتحقيق الشراكة المجتمعية مع جهاز الشرطة.

جدول رقم (٢٥)

الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسط درجات استجابات المبحوثين فى القياس القبلى والبعدى بالنسبة للبعد السابع – تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتسويق الاجتماعى كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

نوع القياس	المتوسط الحسابى	الانحراف المعيارى	الخطأ المعيارى للمتوسط	ت المحسوبة	درجة الحرية	مستوى المعنوية
القبلى	٣٧.٢٣١	٣.٦٠١	٠.٧١٠	١٦.٣٢٥	٢٥	الفروق دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠١
البعدى	٥٠.٥٦١	١.٢٣٥	٠.٢٦٥			

قيمة ت الجدولية عند درجة حرية ٢٥ ومستوى معنوية ٠.٠١ = ٢.٧٨٧

يتضح من نتائج الجدول السابق أنه توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين درجات استجابة المبحوثين فى القياس القبلى والبعدى للبعد السابع: تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتسويق الاجتماعى كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

وبالمقارنة بين ت المحسوبة وقيمة ت الجدولية وجد أن قيمة ت المحسوبة تساوى (١٦.٣٢٥) درجة وهى أكبر من ت الجدولية عند درجة حرية ٢٥ ومستوى معنوية ٠.٠١ وبدرجة ثقة ٩٩% = (٢.٧٨٧).

وبالمقارنة بين القياسين القبلى والبعدى وجد أن المتوسط الحسابى لدرجات استجابات المبحوثين فى القياس القبلى بلغ (٣٧.٢٣١) بانحراف معيارى قدره (٣.٦٠١) أما القياس البعدى فإن درجات المتوسط الحسابى هو (٥٠.٥٦١) بانحراف معيارى قدره (١.٢٣٥).

وترجع الفروق الجوهرية بين القياسين القبلى والبعدى إلى البرنامج المهنى الذى يساهم بدرجة واضحة فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتسويق الاجتماعى كآلية تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع حيث تضمنت المرحلة التنفيذية للبرنامج المهنى العديد من الأنشطة والأدوات التى ساهمت فى تحقيق الهدف السابع للدراسة ويدل ذلك على تأثير البرنامج المهنى فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتسويق الاجتماعى كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع مما يؤكد على صحة الفرض الفرعى السابع.

وأكد ذلك ما جاء فى الإطار النظرى للدراسة الذى أكد أن التطورات والتغيرات التى تنهال على المجتمع المصرى جعلته يلجا إلى مجموعة من الآليات التى تساعده بقدر الإمكان على مواكبة تلك التغييرات ومواجهة التحديات الناجمة عنها ، وذلك يتطلب تكاتف الجهود لدعم تلك الآليات الجديدة لتحقيق الأهداف المنشودة فى ظل تلك التغيرات.

ومن هذه الآليات التى تدعم علاقة الشرطة بالمجتمع اهتمام وحرص جهاز الشرطة على توفير المعلومات الصحيحة عن جهاز الشرطة وتغيير اتجاهات وذلك من خلال الاهتمام باستخدام كافة أنشطة التنسيق الاجتماعى بهدف تدعيم الاتجاه الإيجابى الذى يسهم فى تحقيق الهدف المنشود وذلك من خلال التواصل المستمر لتعديل الاتجاهات والآراء والأنماط السلوكية للمواطنين وتحويلها إلى آراء وأنماط سلوكية إيجابية ، واستخدام أنشطة التسويق الاجتماعى تهدف إلى إمداد الجمهور وكافة أجهزة المجتمع بالمعلومات

الصحيحة عن جهاز الشرطة ودوره الأمنى والوقائى والخدمات التى تقدمها للمجتمع وذلك باستخدام كافة وسائل الإقناع والتوعية لإثارة اهتمام الجمهور وكسب ثقته ولتدعيم علاقة الثقة بين جهاز الشرطة والمجتمع.

وذلك ما أكدته دراسة **(محمد سعداوى عثمان ، ٢٠١٣)** [١١٧] على أنه لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع يجب أولاً توعية المواطنين وكافة الفئات بالمجتمع بأهمية العلاقة بين الشرطة والمجتمع وتوعية المواطنين بالخدمات التى تقدم للمجتمع وذلك لتغيير الصورة الذهنية السلبية لدى المواطنين عن جهاز الشرطة وغياب المسئولية الاجتماعية لدى المواطنين وذلك يتطلب استخدام رجال الشرطة المهارات اللازمة لتحقيق ذلك الهدف مما يؤثر بدوره على طبيعة العلاقة بينهم وتوطيد وتدعيم العلاقة بين جهاز الشرطة والمجتمع.

ولك يتفق مع ما توصلت إليه دراسة **(محمد بهى الدين علام ، ٢٠١٠)** [١١٨] ، ودراسة **(فهد بن محمد الذويبى ، ٢٠٠٥)** [١١٩] أنه لتوطيد العلاقة وتدعيمها بين الشرطة والجمهور لابد من الاهتمام بالتثقيف والتوعية لتعريف الجمهور بمهام وواجبات الشرطة غير الأمنية والتوعية بالدور الاجتماعى للشرطة وضرورة العمل على استخدام كافة الأنشطة التسويقية وإصدار الإرشادات النظامية والأمنية فى المناهج التعليمية ووسائل الإعلام وإصدار الكتيبات التوضيحية المبسطة للتوعية وتنمية الأمنية ومن جانب العاملين بجهاز الشرطة الوعى والإلمام بأساسيات التعامل الناجح مع الجمهور وتطوير مهاراتهم وقدراتهم لزيادة فاعلية أدائهم الوظيفى لتحقيق الهدف المنشود ولتوطيد وتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.

جدول رقم (٢٦)

قوة تأثير المتغير المستقل البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع

على المتغير التابع تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع

أبعاد استمارة القياس	حجم التأثير	قوة التأثير (*)
البعد الأول	٣.٩٦٦	قوى
البعد الثانى	٣.٤٥٥	قوى
البعد الثالث	٢.٩٨١	قوى
البعد الرابع	٣.١٢٣	قوى
البعد الخامس	٢.٩٥٠	قوى
البعد السادس	٣.٢٥٦	قوى
البعد السابع	٣.٥٦٧	قوى
استمارة القياس	٧.٩٤٥	قوى

(*) قوة التأثير كبيرة عندما تكون قيمة حجم التأثير (١) أوأكثر.

يتضح من الجدول السابق درجات التأثير للمتغير المستقل وهو البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع على المتغير التابع تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع حيث أنه بمقارنة قيمة (ت) المحسوبة بقيمتها الجدولية يتضح وجود فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات المبحوثين فى القياس القبلى والبعدى وتأسس على ذلك قد تم استخدام المعادلة الآتية:

$$\text{حجم التأثير (ح)} = \text{ت} \sqrt{\frac{٢}{\text{ن}}}$$

حيث أن:

ن = حجم العينة (٥٥)

ر = معامل الارتباط بين درجات القياسيين.

ت = قيمة ت المحسوبة.

وبحساب حجم التأثير وقوة التأثير للبرنامج المهنى تبين التالى:

- **البعد الأول:** تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالاتصال كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع ، حيث أن حجم التأثير قوى وبلغ (٣.٩٦٦)
- **البعد الثانى:** تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتنسيق كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع ، حيث أن حجم التأثير قوى وبلغ (٣.٤٥٥)
- **البعد الثالث:** تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتخطيط كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع ، حيث أن حجم التأثير قوى وبلغ (٢.٩٨١)
- **البعد الرابع:** تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالمشاركة كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع ، حيث أن حجم التأثير قوى وبلغ (٣.١٢٣)
- **البعد الخامس:** تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتعاون كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع ، حيث أن حجم التأثير قوى وبلغ (٢.٩٥٠)
- **البعد السادس:** تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالشراكة كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع ، حيث أن حجم التأثير قوى وبلغ (٣.٢٥٦)
- **البعد السابع:** تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتسويق الاجتماعى كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع ، حيث أن حجم التأثير قوى وبلغ (٣.٥٦٧)

ومما سبق اتضح قوة تأثير البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع ، حيث بلغ تأثير استمارة القياس ككل (٧.٩٤٥).

ثانى عشر: النتائج العامة للدراسة:

فى ضوء معطيات الدراسة والتحقق من صحة الفرض الرئيسى للدراسة ومؤشراته التى أكدت صلاحية البرنامج المهنى بطريقة تتنظيم المجتمع فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم الشرطة بالمجتمع.

أكدت نتائج الدراسة الإتساق العام بين الإطار النظرى ومعطيات الدراسة الميدانية الذى يعطى أهمية واضحة لمساهمة بحوث الخدمة الاجتماعية وخاصة طريقة تنظيم المجتمع فى قضايا التغيير المعاصرة التى يشهدها المجتمع المصرى بكافة مؤسساته اثبتت نتائج الدراسة أن البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع له تأثير واضح فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع حيث أثبتت نتائج الدراسة الآتى:

(١) أن البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع له أثر واضح فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالاتصال كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع ، فالاتصال بمهاراته آلية من آليات تدعيم وتيسير التنسيق والتعاون والتخطيط والمشاركة والتسويق والشراكة وخلال استخدام كافة أدوات وأنشطة الاتصال لتدعيم العلاقة بين جهاز الشرطة وكافة المؤسسات المجتمعية وتدعيم العلاقة بين الشرطة والمواطنين ، فالاتصال كآلية تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع باعتبارها عملية ديناميكية مستمرة تحافظ على استدامة العلاقات وتساهم فى متابعة التغيير المستمر والتفاعل والتعامل مع كافة المتغيرات واستخدام كافة الاستراتيجيات والتكتيكات المناسبة للتواصل الدائم مع المجتمع ومؤسساته ولتأكيد الدور الاجتماعى للشرطة تحقيقاً لمسئوليتها الاجتماعية فالاتصال المفتوح بين جهاز الشرطة والمجتمع تزيد من وعى المجتمع بالدور الاجتماعى للشرطة وكذلك البعد الاجتماعى وتعمل على تحسين الصورة الذهنية لدى المواطنين وجهاز الشرطة وتساهم فى الحد من وقوع الجرائم ، ويساهم فى تحقيق الدور الأمنى للشرطة وأيضاً يساهم فى تدعيم العلاقة بين جهاز الشرطة والمجتمع.

(٢) اثبتت نتائج الدراسة أن البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع له أثر واضح فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتنسيق كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع ، فالتنسيق يعتبر من الآليات والإستراتيجيات الهامة التى يستخدمها جهاز الشرطة لضمان تحقيق التعاون والمساعدة فى تقديم الخدمات وتحقيق الدور الأمنى والاجتماعى والوقائى لجهاز الشرطة ، وذلك بالتنسيق مع كافة الأجهزة والمؤسسات الحكومية والأهلية لتوجيه هذه المنظمات إلى المشكلات التى تعوق تقديم الشرطة لدورها الاجتماعى ولتبادل الخبرات وتصميم برامج تتناسب مع المتغيرات المعاصرة التى يتعرض لها مجتمعنا المصرى للعمل على تحقيق أمن واستقرار المجتمع ، فالتنسيق بين جهاز الشرطة وأجهزة المجتمع الحكومية والأهلية يساهم فى تحقيق الدور الأمنى للشرطة والدور الاجتماعى والوقائى ويعمل على الحد من وقوع الجرائم ويساهم فى تيسير إجراءات تقديم الخدمات للمواطنين ويساهم فى تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

(٣) اثبتت نتائج الدراسة أن البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع له أثر واضح فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتخطيط كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع ، فالتخطيط من الآليات الهامة التى لا غنى عنها لضمان إعداد المجتمع والمواطنين بالمعلومات عن جهاز الشرطة ، فالتخطيط يضمن اختيار المعلومات المراد نشرها لتصميم وتدعيم العلاقة بين الشرطة والجماهير وكذلك لصيانة أسرار المنظمة والتخطيط يضمن اختيار نوع ووسائل النشر المستخدم فى الاتصال لتحقيق التنسيق والمشاركة والتعاون والشراكة بشكل فعال يدعم علاقة جهاز الشرطة بالمجتمع بكافة مؤسساته ، ففى السنوات الأخيرة تقدمت وسائل الاتصال وتطورت تطوراً هائلاً واتسع نطاق تأثيرها الفورى على الجمهور وأصبحت الرسالة تحتاج إلى وسائل وخبرة ومران والتخطيط لها يعد بمثابة ضمان أخذ وجهات نظر الجمهور فى الاعتبار للتعرف على هذه الآراء من خلال اللقاءات مع الأفراد من مختلف فئات الجمهور وتأكيداً على المسئولية الاجتماعية والدور الاجتماعى للشرطة حيث أن أهداف كل الخطط تؤكد مراعاة الجمهور والمجتمع وذلك يعنى إلتزام المؤسسة الشرطية بالمسئولية الاجتماعية ، فالتخطيط كآلية يساهم فى تحقيق الدور الاجتماعى للشرطة ويساهم الجمهور التخطيط المستقبلية بجهاز الشرطة على مواجهة المشكلات التى تواجهها بالمجتمع ، ويساهم التخطيط

فى تدعيم علاقة الشرطة بأجهزة المجتمع الحكومية والأهلية ، ويساهم التخطيط فى تبسيط إجراءات حصول المواطنين على الخدمات ، ويساهم فى تحقيق الدور الوقائى للشرطة ، ويساعد التخطيط فى متابعة الجهود الاجتماعية للشرطة ، ويساهم فى تقويم دور الشرطة مع المجتمع ، ويساهم التخطيط فى تدعيم علاقة جهاز الشرطة بالمجتمع.

(٤) اثبتت نتائج الدراسة أن البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع له أثر واضح فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالمشاركة كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع من خلال المشاركة المجتمعية يتحقق الدور الأمنى والوقائى والاجتماعى للشرطة حيث أن المجتمع بالمشاركة والتعاون فى تحقيق الأهداف والتخطيط والتنفيذ بعد ذلك من الاتجاهات السلبية تجاه جهاز الشرطة وتزداد قدرتهم على مواجهة كافة مشكلاتهم وتحقيق المساندة المطلوبة وموازرتهم للجهود التى تقوم بها المؤسسة الشرطية مما يؤكد فكرة المسئولية الاجتماعية المشاركة بين جهاز الشرطة والمجتمع بكافة مؤسساته وجماهيره ويعزز ذلك أساس الموازنة بين الحقوق والواجبات ، فالمشاركة المجتمعية بين جهاز الشرطة والمجتمع ومنظمات المجتمع المدنى تعمل على تحقيق الدور الأمنى والوقائى والاجتماعى للشرطة وتساهم فى تقديم الخدمات للمواطنين وعلى تيسير إجراءات تقديم الخدمات مما يؤكد أنها تساهم فى تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

(٥) اثبتت نتائج الدراسة أن البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع له أثر واضح فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتعاون كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع ، يعتبر من الآليات والإستراتيجيات الهامة جداً لتحقيق الدور الأمنى والاجتماعى والوقائى بجهاز الشرطة وذلك من خلال تعاون المؤسسات الشرطية مع الأجهزة والمؤسسات المجتمعية الحكومية والأهلية والتوفيق بين القيادات المحلية والمجتمع والمواطنين يتحقق الهدف ومساندة جهاز الشرطة فى مكافحة والحد من الجرائم ، وذلك يتطلب علاقات تعاونية مع كافة المؤسسات المجتمعية ومؤسسة الشرطة للمساهمةفى تحقيق تلك الهدف ولتدعيم علاقة التنمية بين جهاز الشرطة والمجتمع بكافة أجهزته ومؤسساته وبالمواطنين ، فالتعاون كآلية يساهم فى تحقيق الدور الأمنى والوقائى والاجتماعى لجهاز الشرطة ويساهم التعاون بين جهاز الشرطة والمواطنين على مكافحة الجرائم ويساهم فى تحقيق التيسير لإجراءات الحصول على الخدمات ويساهم فى تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.

(٦) اثبتت نتائج الدراسة أن البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع له أثر واضح فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالشراكة كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع ، فالأخذ بالشراكة كآلية لتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع وتنفيذها يكون له تأثير كبير فى نجاح المؤسسة الشرطية فى تحقيق أهدافها ، فالشراكة يعتبر شكل من أشكال التحالف الإستراتيجى بين الأطراف المعنية وكافة المؤسسات المجتمعية من أجل تحقيق أهداف مشتركة ، فالشراكة بين جهاز الشرطة والمؤسسات المجتمعية يحسن من مصداقية جهاز الشرطة ودوراً هاماً فى مواجهة العديد من القضايا والمشكلات التى تعجز جهاز الشرطة عن مواجهتها وخاصة فى علاقة الشرطة بالمجتمع وذلك يؤكد أهمية الشراكة فى تقوية العلاقات بين جهاز الشرطة والمجتمع ، وإيجاد قنوات اتصال بينهم وتبادل المعرفة والخبرات وتحسين الخدمات المقدمة للمجتمع سواء كانت أمنية أو اجتماعية ، فمؤسسة الشرطة بمفردها لا

تستطيع تحقيق كافة الأدوار وذلك فمن المفيد أن تلجأ المؤسسة الشرطية إلى المؤسسات المجتمعية الأخرى وتنشأ علاقة شراكة بين كافة الأجهزة والتنظيمات القادرة على فهم وتشخيص أنشطة الانحراف والجرائم على مستوى المجتمع المحلى وتساعد فى التصدى لها وذلك يوفر آليات تبادل المعلومات ويقلل من انفراد مؤسسة الشرطة وتعطيها بعداً فى فهمها وإدراكها وتعدداً فى المهارات ولا يعنى هذا مجرد طلب المشورة والرأى من الأجهزة والمؤسسات المختلفة بل يعنى عملية مستمرة فى الدراسة والتخطيط وصياغة الإستراتيجيات والإشتراك فى تنفيذها ويتطلب ذلك تنسيقاً كاملاً بين مختلف الشركاء واحتراماً متبادلاً بين مؤسسة الشرطة وكافة المؤسسات المجتمعية.

(٧) اثبتت نتائج الدراسة أن البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع له أثر واضح فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتسويق الاجتماعى كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع ، فالتسويق الاجتماعى يهدف إلى تغيير الاتجاهات والسلوكيات الراسخة على المدى الطويل والتى تؤدى إلى رفض الفرد للأفكار الجديدة أو أنماط ىالسلوك التى يتلقاها ، فالتسويق الاجتماعى يهدف لتكوين المعرفة وتنمية إدراك الفرد لمجتمعه والتأثير فى اتجاهاته لخلق اتجاهات مؤيدة معارضة للاتجاهات السلبية لتغيير الفكرة الراسخة عن الشرطة لدى المواطنين ولتغيير اتجاهاتهم وتشجيعهم على تبنى سلوكيات جديدة وذلك من خلال استخدام وسائل الاتصال والإعلام التى تساهم فى توجيه السلوك القائم لتعديل الصورة الذهنية لدى المواطنين عن الشرطة وذلك باستخدام كافة أنشة التسويق الاجتماعى للترويج للأفكار الجديدة عن طريق إصدار الكتيبات والإرشادات واستخدام كافة وسائل الاتصال والإعلام لتنمية المسئولية الاجتماعية لدى المجتمع وأفراده بأهمية المشاركة الإيجابية وأهمية العلاقة والثقة فى جهاز الشرطة لتحقيق الدور الأمنى والدور الوقائى والدور الاجتماعى للشرطة ولتدعيم مساهمة المواطنين والمجتمع فى مكافحة الجريمة والحفاظ على أمن واستقرار المجتمع.

وفى ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة فإنه لتدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع على جهاز الشرطة الاهتمام بما يلى:

- على جهاز الشرطة العمل على كل ما هو من شأنه تطوير وثقل مهارات الإنسانية والذاتية للعاملين بجهاز الشرطة عن طريق التدريب والندوات والمحاضرات وورش العمل.
- الاهتمام بتثقيف العاملين بجهاز الشرطة لرفع مستواهم ومهاراتهم لتدعيم علاقتهم الاتصالية بالجمهور.
- الاهتمام بوسائل الإعلام التى تقوم بدورها فى تعريف الجمهور بأهمية دور رجال الشرطة وضرورة مساعدتهم والتعاون معهم.
- الاهتمام بتعزيز العلاقة بين رجال الشرطة والجمهور لتحقيق الدور الأمنى والوقائى للشرطة.

- التأكيد على الطابع الإنسانى لوظيفة الشرطة بمعنى أن مظهر القوة فى سلوك أفراد الشرطة المستمد من سلطة الحكومة يجب أن يكون فقط فى الحالات الاستثنائية التى تستوجب قدراً من القوة على أن يكون التعامل الودى والحازم فى ذات الوقت هو القاعدة العامة فى التواصل مع المواطنين وذلك يقتضى الآتى:
  - إعطاء مزيد من الاهتمامات لمتطلبات واحتياجات المواطنين.
  - فتح قنوات للتواصل بين الشرطة والمواطنين بما يتيح الفرصة للتعبير عن آرائهم وفهم احتياجاتهم ، وذلك من خلال القنوات المباشرة كاللقاءات الجماهيرية وورش العمل أو عن طريق المواقع الإلكترونية أو شبكات التواصل الاجتماعى.
  - التخلص من الطابع البيروقراطى والمبالغات الأمنية فى كثرة وتعقيد إجراء التعامل مع المواطنين.
  - سهولة عملية اتصال ضباط الشرطة بالمواطنين من خلال إزالة الحواجز النفسية بين المواطنين والشرطة مع الحفاظ على هيبة الشرطة.
  - مراعاة قواعد الاحترام واللياقة الاجتماعية عند التعامل مع كبار السن والمرضى والفئات الضعيفة.
- العمل الوقائى لمنع حدوث الجرائم وهو معيار مهم فى الحكم على كفاءة الدور المجتمعى للشرطة فى تحقيق الأمن.
- الاستجابة السريعة للبلاغات المقدمة من جميع المواطنين وتقديم المساعدة بسرعة وبصورة متساوية للجميع.
- الاعتماد على دوريات الشرطة المباشرة فى الشوارع سيراً على الأقدام بدلاً من استخدام السيارات وذلك من أجل تحقيق عملية الاتصال المباشر والفعال بالمواطنين.
- التكامل مع الجهود المجتمعية فى تحقيق الأمن بحيث تشكل الشرطة جزءاً من الجهود العامة التى يبذلها المجتمع لتعزيز الحماية القانونية وترسيخ الشعور بالأمن.
- إشراك المواطنين فى مناقشة الأوضاع الأمنية التى تخص مجتمعاتهم المحلية وتبادل الرأى بشأنها للحصول على المساندة المجتمعية للشرطة.
- تمكين المواطنين من تحديد احتياجاتهم المجتمعية التى يمكن للشرطة أن تؤدى دوراً فى حمايتها وضمان تلبيتها بالتعاون مع مؤسسات المجتمع الحكومية والأهلية.
- توسع مجالات الشراكة المجتمعية بين المواطنين والشرطة فى مجال تحقيق الأمن عن طريق قبول المتطوعين وتدريبهم وتأهيلهم وتسهيل عملية اتصال المواطنين بالشرطة.
- الاستعانة بالأشخاص مراكز القوى ممن هم أكثر دراية بالمجتمع المحلى ومشكلاته وإشراكهم فى حل المشكلات المجتمعية التى تواجه السكان.

- العمل المشترك مع المجتمع المحلى وخاصة المجالس المحلية التنفيذية والأهلية بحيث تعمل الجميع معاً بروح الفريق فى خدمة المجتمع ككل.
- المشاركة فى الأنشطة المختلفة والمناسبات العامة ذات الطابع الاجتماعى.

شكل رقم (١)

البرنامج المهنى المقترح لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع

١	الهدف	تحديد تأثير البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع
٢	تحديد نسق الهدف	العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بالدورات التدريبية بمديرية أمن بورسعيد
٣	التغيير المستهدف	تغيير معنوى: تثقيف وتوعية العاملين بجهاز الشرطة عن طريق إكسابهم معارف عن آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع. تغيير مادى: تغيير سلوك العاملين بجهاز الشرطة فى تعاملهم مع المجتمع لتدعيم علاقة العاملين بجهاز الشرطة بأفراد المجتمع.
٤	اختيار الموجهات النظرية	نظرية الاتصال – النظرية التفاعلية – نظرية النسق – نموذج التنمية المحلية.
٥	تحديد المشاركون	العاملين بجهاز الشرطة المتدربين – الباحثة – المسئولين بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد
٦	اختيار المبادئ المستخدمة	مبدأ الالتزام بقيم وأخلاقيات المهنة – مبدأ إقامة علاقة مهنية هادفة – مبدأ التخطيط مبدأ المسئولية الاجتماعية – المشاركة المجتمعية – الاستعانة بالخبراء.
٧	الإستراتيجيات	إستراتيجية الإقناع إستراتيجية المشاركة إستراتيجية التعليم والتدريب إستراتيجية التنسيق إستراتيجية التعاون
٨	اختيار المهارات المناسبة	مهارة الاختيار الواعى للمعلومات – مهارة الاتصال مهارة التأثير فى الآخرين – مهارة الحوار الهادف
٩	تحديد الأدوار الملائمة	المخطط – المعلم – الخبير – الإدارى - المستثير
١٠	تحديد الأدوات المناسبة	المقابلات – الاجتماعات – المحاضرات – الندوات – ورش العمل المناقشة الجماعية – العصف الذهنى
١١	المرحلة التنفيذية	تنفيذ البرنامج المهنى
١٢	المرحلة التقويمية	تقييم نتائج البرنامج المهنى فى ضوء الأهداف

ثالث عشر: التصور الإجرائى المقترح لبرنامج مهنى بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.

بعد إجراء البرنامج المهنى يمكن للباحثة أن تقدم تصوراً إجرائياً مقترحاً لبرنامج مهنى بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع ، وهذا التصور نتيجة الممارسة الفعلية ويمكن استخدامه مع العاملين بكافة المؤسسات الشرطية وكذلك العاملين بكافة المنظمات والمؤسسات لتحقيق الأهداف التى أشار إليها البرنامج.

جدول رقم (٢٧)

التصور المقترح الإجرائى لبرنامج مهنى بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم علاقة الشرطة والمجتمع

م	متغيرات الممارسة المهنية	المضمون
١	الأهداف	نجد تأثير البرنامج المهنى بطريقة تنظيم المجتمع فى تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والجمهور من خلال الأهداف الفرعية التالية: – تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالاتصال كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع. – تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتنسيق كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع. – تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتخطيط كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع. – تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالمشاركة كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع. – تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتعاون كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع. – تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالشراكة كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع. – تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتسويق الاجتماعى كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
٢	نسق الهدف	– يستهدف البرنامج نسق الهدف وهو العاملين بجهاز الشرطة. – ويمكننا إجراء البرنامج مع العاملين بكافة المؤسسات الشرطية وكافة إداراتها وكافة المؤسسات التى تتعامل مع الجمهور.
٣	التغيير المستهدف	أ) التغيير المعنوى: ويتضمن إكساب العاملين بجهاز الشرطة المعارف عن آليات تدعيم العلاقة بين الشرطةة والمجتمع من خلال: – تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالاتصال كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع. – تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتنسيق كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع. – تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتخطيط كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع. – تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالمشاركة كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع. – تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتعاون كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع. – تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالشراكة كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع. – تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بالتسويق الاجتماعى كآلية لتدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع. ب) تغيير مادى: تغيير سلوكيات العاملين بجهاز الشرطة لتدعيم علاقتهم بالمجتمع والمواطنين.
٤	الموجهات النظرية	– نظرية الاتصال: نظرية الاتصال لها أهمية قصوى فى تحقيق أهداف تنظيم المجتمع (الأهداف المعنوية والأهداف المادية). – النظرية التفاعلية: النظرية التفاعلية تساهم فى تحقيق الأهداف وتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع من خلال استخدام أنشطة الاتصال الفعال التى تساهم فى التأثير الإيجابى فى اتجاهات وسلوك العاملين بجهاز الشرطة (نسق الهدف) وتحقيق تفاعله ومشاركته.

		– نظرية النسق: ونظرية النسق تعتبر جهاز الشرطة نسقاً مفتوح يتفاعل مع كافة الأجهزة والمؤسسات المجتمعية والجمهور والبيئة المحيطة ، ومن ثم يتطلب ذلك تنمية وعى العامليناهمية العلاقة بين جهاز الشرطة كنسقفرعى وكافة الأنساق المجتمعية الأخرى. – نموذج التنمية المحلية: نموذج التنمية المحلية يحقق أهدافاً تثقيفية وتعليمية من خلال ارتكاز البرنامج المهنى على تنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة وإكسابهم معارف عن آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.
٥	المشاركون	– العاملين بجهاز الشرطة المتدربين بمديرية أمن بورسعيد. – المسئولين بإدارة التدريب بمديرية أمن بورسعيد. – الخبراء والمتخصصون. – الباحثة.
٦	المبادئ المرتكز عليها البرنامج المهنى	– مبدأ الالتزام بالقيم والأخلاقيات المهنية. – مبدأ التخطيط. – مبدأ المسئولية الاجتماعية. – مبدأ إقامة علاقة تعاونية مهنية. – مبدأ المشاركة. – مبدأ الاستعانة بالخبراء المتخصصين.
٧	الإستراتيجيات التى يمكن استخدامها بالبرنامج المهنى	– إستراتيجية التعليم والتدريب. – إستراتيجية المشاركة. – إستراتيجية التعاون. – إستراتيجية الإقناع. – إستراتيجية التنسيق.
٨	التكتيكات التى يمكن استخدامها بالبرنامج	– تكتيك الشرح والتوضيح وإبراز الحقائق. – تكتيك إعادة صياغة المعايير التربوية والتثقيفية. – تبادل الآراء والأفكار. – الاستعانة بالخبراء المتخصصين. – المناقشات الجماعية. – الاتصالات المفتوحة والمستمرة. – جمع المعلومات وتحليلها وتفسيرها.
٩	المهارات	– مهارة الاختيار الواعى للمعلومات. – مهارة الاتصال. – مهارة الحوار الهادف. – المهارة التأثيرية. – مهارات العلاقات الاجتماعية. – مهارات التعامل.
١٠	الأدوار التى يستخدمها المنظم الاجتماعى	– دور المخطط – دور الخبير – دور المستثير – دور المعلم – دور الإدارى.
١١	الأدوات التى تستخدم فى البرنامج المهنى المفتوح	– مقابلات مع المسئولين. – الاجتماعات مع المسئولين. – المحاضرات. – الندوات. – ورش العمل. – المناقشات الجماعية. – جلسات العصف الذهنى. – التسجيل. – الاتصالات التليفونية. – استخدام وسال الإعلام.

المراجـــــــــع

١- سعيد المصرى وآخرون: وثيقة مرجعية كيف تصبح الشرطة فى خدمة الشعب ، مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار ، أغسطس ، ٢٠١١.

٢- المرجع السابق ذكره.

٣- المرجع السابق ذكره.

٤- عصام أحمد سعيد محمد: تأسيس الشرطة المجتمعية كآلية لتفعيل أسلوب الحكم الموسع فى ضوء الخبرتين الأمريكية والبريطانية ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠١٢.

٥- ناجى محمد سليم هلال: واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة ، دراسة اجتماعية ، بحث منشور بمجلة الفكر الشرطى ، مركز بحوث شرطة الشارقة ، ٢٠٠٧ ، ص ٩.

٦- محمد محى الدين عوض: دور الشرطة الوقائى فى إطار الظروف التى يمر بها العالم العربى ، مجلة الأمن والحياة ، الرياض ، العدد ١٢٥ ، ١٩٩٢ ، ص ص ٢١ : ٢٢.

٧- بندر على الروش: دور المهارات الأمنية فى رفع مستوى الأداء دراسة مسحية لمدير مراكز الشرطة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، ٢٠٠٥

٨- ابراهيم عبد الله الماحى: السلوك الأخلاقى لرجل الأمنفى التعامل مع الجمهور ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٦.

9- Das, Dilip, K.: The Image Of American Police In Comparative Literature, U.S.A: Western Ilinois University, 1990.

١٠- شادن ابراهيم محمد نصير: الصورة الذهنية لجهاز الشرطة لدى الرأى العام المصرى ، نحو تجسير الفجوة بين الشرطة والرأى العام ، دراسة ميدانية ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ١٩٩٣.

11- Okereke: God Power D. Public Attiude Toward The Police Force In Nigeria, Police Studies, 1993.

١٢- على سايح الطيار: اتجاهات الجمهور نحو التعاون مع رجل الأمن ، دراسة ميدانية بمدينة الرياض ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، ١٩٩٧.

١٣- عبد الكريم عبد الله الحربى: دور مشاركة الشباب فى دعم الأجهزة الأمنية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسات والبحوث ، الرياض ، ١٩٩٩.

١٤- عبد الرحمن عباس علام: مهارات رجل الأمن فى التعامل مع الجمهور فى المنافذ النظامية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، الرياض ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٠.

١٥- نبيل حافظ عبد البارى: الرأى العام وآلية العلاقات العامة لتوطيد العلاقة بين الشرطة والجمهور ، بحث منشور فى مجلة التدريب والتنمية ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة، العدد الثامن ، يناير ، ٢٠٠٣.

١٦- فهد بن محمد الذويبى: المهارات الإدارية والشخصية وعلاقتها بالتعامل مع الجمهور ، دراسة مسحية على الضباط العاملين بشرطة منطقة القصيم ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، الرياض ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٥.

17- Fielding, N. G.: Concepts And Theory In Community Policing Howard Journal Of Criminal Justice, Vol. 44, Issue 5, 2005.

18- Nofziger, S. & Williams, L. S.: Perceptions Of Police And Safety In Asmall Town Police Quarterly, Vol. 8, 2005.

١٩- خالد خميس دحلان: السمات الشخصية لرجل الأمن لدى السلطة الوطنية الفلسفية وعلاقتها ببعض المتغيرات ، مرسالة ماجستير ، غير منشورة ، غزة ، الجامعة الإسلامية ، ٢٠٠٧.

٢٠- مريم آل على: الشراكة المجتمعية ودورها فى تعزيز الأمن فى دولة الإمارات العربية المتحدة ، دراسة ميدانية على مدينة الشارقة ، الإدارة العامة لشرطة الشارقة ، ٢٠٠٧.

٢١- ناجى محمد سليم هلال: واقع العلاقة بين الجمهور والشرطة ، دراسة اجتماعية ، مركز بحوث شرطة الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة ، ٢٠٠٧.

٢٢- جمال إمام حسنين وآخرون: منظومة التعاون والتنسيق بين جهات الشرطة ومؤسسات المجتمع المدنى وآثارها فى مجال تطبيق الشرطة المجتمعية ، أكاديمية الشرطة ، كلية التدريب والتنمية ، ٢٠٠٩.

٢٣- أحمد محمد عبد المطلب: الأساليب المستخدمة لدعم الصورة الذهنية لأجهزة الشرطة لدى المواطنين ، بحث غير منشور ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠١٠.

٢٤- محمد بهى الدين وآخرون: آليات التعاون الفعال بين الشرطة والجمهور ، معهد تدريب الشرطة ، كلية التدريب والتنمية ، ٢٠١٠.

٢٥- سهير عبد المنعم: المؤسسة الشرطية وأمن المجتمع المصرى بعد ثورة ٢٥ يناير ، بحث منشور بالمؤتمر السنوى الثالث عشر ، الاستثمار الاجتماعى ومستقبل مصر ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، الفترة من ٢٩ – ٣١ مايو ، ٢٠١١.

٢٦- عبد الجواد كمال النجار وآخرون: العلاقة بين رجل الشرطة والمواطن فى ضوء المتغيرات الراهنة ، أكاديمية الشرطة ، كلية التريب والتنمية ، أكتوبر ، ٢٠١١.

٢٧- محمد حسن سعداوى عثمان: دور التنظيمات الأهلية فى تدعيم العلاقة بين الشرطة والشعب ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الأزهر ، ٢٠١٣.

٢٨- أحمد ممدوح قاسم عبد الرحمن: الشرطة المجتمعية ودعم علاقة الثقة بين المواطنين وجهاز الشرطة ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠١٤.

٢٩- داليا عبد الغفار عطية: معوقات ممارسة تنظيم الشرطة المجتمعية ودور طريقة تنظيم المجتمع فى مواجهتها ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠١٤.

٣٠- ابراهيم محرم : البرامج الاجتماعية فى التنمية الريفية – الاسكندرية – المكتبة الجامعية – ٢٠٠٠ ص ١٣٧.

٣١- احمد زكى بدوى : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية – بيروت – ١٩٨٦ – ص ٣٣١.

32- Gordan W : Development Of Areas Of Specialization Hand Boo ,, Clinical Social Work , New Jersey Press Washington, 1983.

٣٣- الفاروق زكى يونس : الاتجاهات الحديثة الخدمة الاجتماعية – المجلة العربية للعلوم الانسانية – المجلد الاول – العدد الاول – المجلس الوطنى للثقافة و الفنون – الكويت ١٩٨٣ – ص ٨٥.

34- Loew Enberg F . M : Fundamentals Of Social Intervention , Basic Concepts Intervention Activaties And Core Skills , Second Edition (N . Y . Columbia Press , 1983) P . 6.

٣٥- طلعت مصطفى السروجى – محمد زكى أبو النصر : ظاهرة الانحراف بين التبرير و المواجهة (القاهرة – دار الثقافة للنشر و التوزيع – ١٩٩٢) ص ٢٩٦.

٣٦- رشاد عبد اللطيف : التدخل المهنى فى تنظيم المجتمع – بحث منشور بمجلة الخدمة الاجتماعية – القاهرة – الجمعية المصرية للاخصائيين الاجتماعيين – العدد الثانى و الثلاثون – ١٩٨٦ – ص ص ٥٥ – ٥٦.

٣٧- عبد الحليم رضا عبد العال وأحمد وفاء زيتون : تنظيم المجتمع أسس و مبادئ – القاهرة – توت للرعاية و النشر – الكتاب الاول ١٩٨٦ – ص ٢٤٨.

٣٨- عبد الخالق عفيفى : تنظيم المجتمع فى اطار التحديث و المعاصرة – (القاهرة – مكتبة عين شمس – ٢٠٠٢) ص . ١١.

٣٩- ابن منظور – لسان العرب – القاهرة – المطبعة الاميرية ١٣٠٧ ص ص ٢٧٥.

٤٠- ابراهيم مدكور و آخرون : معجم العلوم الاجتماعية (القاهرة – الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥) ص ص ٦٤٤ – ٦٤٥.

٤١- معجم اللغة العربية : المعجم الوجيز (القاهرة – دار المعارف ١٩٨٠) ص ٦٧٥.

٤٢- احمد زكى بدوى : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية – بيروت – مكتبة لبنان ١٩٨٦ – ص ٨١.

٤٣- ابراهيم مدكور : معجم العلوم الاجتماعية – مرجع سبق ذكره ص ٦٤٤.

44- Victoria Neu Feldt (Ed) : Webster`S New World Dictionary , Third College Edition (N . Y : Prentice Hall , 1994) P . 296.

45- The Oxford Dictionary Of Philosophy , N . Y Oxford University Press 1996 , P. 16.

46- Robert Barker , Dictionary Of Social Work U S A . N . A . S .W , 1987 P . 32.

٤٧- على ليلة : العالم الثالث قضايا و مشكلات (القاهرة – دار الثقافة للنشر و التوزيع ١٩٨٥) ص ٥٥١.

٤٨- احمد محمد السنهورى : نحو نموذج للخدمة الاجتماعية لتنمية الوعى الاجتماعى فى المجتمعات المحلية – بحث منشور بالمؤتمر العلمى العاشر – كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان – الفترة من ٩ : ١١ ابريل ١٩٩٧.

49- Power , R , Et , Al , Discover Sociology , London , Ltd , 1986 , P 109.

50- Morris Levin , Social Action In Group Work , N . Y , The Homorth Press , 1993 , P 50.

٥١- معجب معدى العتيبى: الشرطة وحقوق الإنسان فى الشريعة الإسلامية ، المكتب العربى للإعلام الأمنى ، الرياض ، بدون سنة نشر ، ص ٣.

٥٢- المعجم العربى الميسر: مرجع سبق ذكره ، ص ٣٩١.

٥٣- ناجى محمد سليم هلال: مرجع سبق ذكره.

٥٤- ناجى محمد سليم هلال: مرجع سبق ذكره ، ص ١٦.

٥٥- مدحت صالح المراسى: الهياكل التنظيمية دراسة وصفية على وزارة الداخلية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ص ١٢١ : ١٢٤.

٥٦- عبد القادر عبد الحافظ الشيخلى: أخلاقيات رجل العدالة ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ٢٠٠٥.

٥٧- محمد بن مكرم بن منظور الإفريقى المصرى: لسان العرب ، تحقيق / محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدى ، بيروت ، دار إحياء التراث العربى.

٥٨- صلاح الدين عبد الحميد: تحديات ومعوقات العمل الشرطى فى عصر العولمة وسبل مواجهتها ، الشارقة ، مركز بحوث شرطة الشارقة ، ٢٠٠٦ ، ص ١٥.

٥٩- نوال عبد الهادى: مسئولية الفرد والأسرة والمجتمع فى الوقاية من الجريمة ، دورية الفكر الشرطى ، الشارقة ، ج٦ ، ص ١٢٥.

٦٠- محمد الرهوان: دور قوة الشرطة من الأمن العام فى تحقيق الأمن الاقتصادى ، دورية الفكر الرطى ، الشارقة ، دزء ٤ ، ١٩٩٥ ، ص ٧٢.

٦١- محمد بن عبد الله البريدى: الشرطة المجتمعية أهدافها ومعوقاتها وتطبيقها ، ورقة عمل مقدمة لندوة الأمن مسئولية الجميع فى صورتها السنوية الأولى ، الرياض ، ٢٠٠٨ ، ص ١٢.

٦٢- المرجع السابق ذكره ، ص ١٢.

٦٣- السيد على شتا: الأدوار الجدية للشرطة فى خدمة الجمهور ، الاسكندرية ، المكتبة المصرية ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٨.

٦٤- ناجى محمد سليم هلال: مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥.

٦٥- أحمد ابراهيم خضر: ظاهرة الفساد فى جهاز الشرطة ، خلاصة الخبرة العالمية ، مجلة المجتمع الكويتى ، مقال بتاريخ ٢٠١١/٣/٢٢.

٦٦- محمود السباعى: إدارة الشرطة فى الدولة الحديثة ، القاهرة ، الشركة العربية للطباعة ، ١٩٦١ ، ص ٥٩٩.

٦٧- ابراهيم الطنيس وآخرون: العلاقات العامة والعلاقات الإنسانية ، الرياض ، مطابع الشرق الأوسط ، ١٩٨٤ ، ص ١٥٤.

٦٨- عبد الكريم عبد الله الحربى: دور مشاركة الشباب فى دعم الأجهزة الأمنية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية ، مركز الدراسة والبحوث ، الرياض ، ١٩٩٩.

69- Brown Lee: Community Policing, Apractical Guide For Polic Official's Perspective On Policing, No. 12, September 1989.

٧٠- سعود محمد موسى: حدود الشرطة فى تدعيم حق الأفراد فى الوجود الأمنى ، مجلة كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ص ٢٤٩ : ٢٥٢.

٧١- ناجى محمد هلال: مرجع سبق ذكره ، ص ص ٣٢ : ٣٣.

٧٢- سعود محمد موسى: مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦٢.

٧٣- عصمت عدلى: علم الاجتماع الأمنى والمجتمع ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠١ ، ص ١٦٠.

٧٤- خالد منير مصلحى حسن: الدور الاجتماعى للشرطة وأثره فى منع الجريمة ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الدراسات العليا ، أكاديمية الشرطة ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص ٤٤.

٧٥- محمود عيسى برهوم: الدور الاجتماعى للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع ، المجلة الجمائية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، العدد الثالث ، المجلة السابع عشر ، ١٩٧٤ ، ص ٣٦٠.

٧٦- محمد أبو بكر الرازى: مختار الصحاح ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٤٤.

٧٧- عبد الفتاح عثمان: خدمة الفرد فى المجتمع المعاصر ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٤ ، ص ٣٣٩.

٧٨- أحمد محمد الفيومى: المصباح المنير ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٧٧ ، ص ١١٤.

٧٩- سيد أبو بكر حسنين: ممارسات فى تنظيم المجتمع ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٩ ، ص ١٣٧.

٨٠- فوزى بشرى: المجتمع فى تنظيم المجتمع ، مقال منشور فى كتاب قراءات فى تنظيم المجتمع ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١١٤.

٨١- المعجم العربى الميسر: مرجع سبق ذكره ، ص ٥٤٨.

٨٢- منير البعلبكى: المورد ، قاموس (انجليزى عربى) الطبعة السادسة عشرة ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ١٩٨٢.

٨٣- المرجع السابق ذكره.

٨٤- فوزى بشرى أحمد: مرجع سبق ذكره ، ص ١١٤.

٨٥- قراءات فى:

- عبد الباسط محمد حسن: أصول علم الاجتماع ، القاهرة ، مكتبة البيان العربى ، ١٩٦١.
- عبد الهادى الجوهرى وآخرون: دراسات فى عالم الاجتماع ، أسيوط ، مكتبة العلبة ، ١٩٧٨.
- على عبد الواحد وافى: علم الاجتماع ، القاهرة ، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، ١٩٦٧.

٨٦- ابراهيم عبد الرحمن رجب: الأساس النظرى لطريقة تنظيم المجتمع ، القاهرة ، وزارة الشئون الاجتماعية ، ١٩٨١ ، ص ٤.

٨٧- فوزى بشرى أحمد: مرجع سبق ذكره ، ص ١٢.

٨٨- فوزى بشرى أحمد: دراسة طبيعة العلاقات بين جمعية تنمية المجتمع وغيرها من المنظمات العاملة فى تنمية المجتمع الريفى ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ١٩٨٠.

٨٩- نبيل محمد صادق: طريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٧٨ : ٧٩.

٩٠- المرجع السابق ذكره ، ص ٧٩.

٩١- شاهيناز طلعت: وسائل الإعلام والتنمية الاجتماعية ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ ، ص ٧.

٩٢- مصطفى عبد العظيم الفرماوى: الاتصال وعلاقته بتنظيم المجتمع ، عبد الحليم رضا عبد العال ، نبيل محمد صادق:عمليات ومجالات ممارسة تنظيم المجتمع ، القاهرة ، دار المهندس للطباعة ، ٢٠٠٨ ، ص ٢٦٥.

٩٣- رشاد أحمد عبد اللطيف: الاتصال فى الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، مركز النشر والتوزيع للكتاب الجامعى ، جامعة حلوان ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣.

٩٤- عبد الحليم رضا عبد العال: تنظيم المجتمع النظرية والتطبيق ، القاهرة ، المطبعة التجارية الحديثة ، ١٩٨٦ ، ص ص ٣٥ : ٣٦.

٩٥- رشاد أحمد عبد اللطيف: إدارة وتنمية المؤسسات الاجتماعية ، القاهرة ، مطبعة العمرانية للأوفست ، ١٩٩٨ ، ص ص ٣٢٢ : ٣٢٣.

٩٦- نمدحت فؤاد فتوح ، أحمد يوسف بشير: السياسة فى الخدمة الاجتماعية ، القاهرة ، عمان للخدمات العلمية ، ١٩٨٩ ، ص ١٧٧.

97- Parson, T. Shills E.: Toward Ageneral Theory (N. Y., Free Prewss, 1951) P. 52.

٩٨- رشاد أحمد عبد اللطيف: مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٦.

٩٩- أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعى مدخل لدراسة المجتمع ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧ ، ص ١٠.

100- James Comiller: The Nature Of Lining Systems, Behavioral Science, (New York, John Wiley Sons, 1961) P.P. 278 : 279.

101- Jacck Rothman: Three Models Of Community Organization Practice Infred M, Cax And Others: Sstratiegies Of Community Organization (Itasca: F. E. Peacock Publishers, Inc., 1970) , Pp. 23 : 39.

١٠٢- عصمت عدلى: علم الاجتماع الأمنى والمجتمع ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠١ ، ص ١٦٠.

١٠٣- عصمت عدلى: علم الاجتماع الأمنى والمجتمع ، الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠١ ، ص ١٦٠.

١٠٤- عبد الرحمن عباس علام: مرجع سبق ذكره.

١٠٥- عبد الجواد كمال النجار: مرجع سبق ذكره.

١٠٦- نبيل حافظ عبد البارى: مرجع سبق ذكره.

١٠٧- على سايح الطيار: مرجع سبق ذكره.

١٠٨- شادن ابراهيم نصير: مرجع سبق ذكره.

١٠٩- جمال إمام حسنين: مرجع سبق ذكره.

١١٠- محمد بهى الدين علام: مرجع سبق ذكره.

١١١- عبد الكريم بن عبد الله الحربى: مرجع سبق ذكره.

١١٢- سهير عبد المنعم: مرجع سبق ذكره.

١١٣- ناجى محمد سليم هلال: مرجع سبق ذكره.

١١٤- على سايح الطيار: مرجع سبق ذكره.

١١٥- على سايح الطيار: مرجع سبق ذكره.

١١٦- مريم آل على: مرجع سبق ذكره.
١١٧- محمد سعداوى عثمان: مرجع سبق ذكره.
١١٨- محمد بهى الدين علام: مرجع سبق ذكره.
١١٩- فهد بن محمد الذويبى: مرجع سبق ذكره.

ملحق الدراسة
استمارة قياس مدى وعى العاملين بجهاز الشرطة
بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع

إعداد
أ.م.د/ عبير على على النعناعى
أستاذ تنظيم المجتمع المساعد
بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية
ببورسعيد

بيانات هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمى

الأستاذ/ .....

تحية طيبة وبعد ،،،

تقوم الباحثة بإعداد دراسة حول:

(برنامج مهنى بطريقة تنظيم المجتمع لتنمية وعى العاملين بجهاز الشرطة بآليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع)

لذا ارجو من سيادتكم قراءة العبارات بعناية ثم وضع علامة (✓) أمام الاستجابة التى تتفق مع رأى سيادتكم أمام كل عبارة حتى يتسنى للباحثة تحقيق أهداف الدراسة.

ولسيادتكم الشكر على حسن تعاونكم مع الباحثة لإتمام هذه الدراسة

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام والتقدير

الباحثة

أولاً: البيانات الأولية:

١- الاسم: .....

٢- النوع: (أ) ذكر ( ) (ب) أنثى ( )

٣- السن:

أ) أقل من ٣٥ سنة ( )

ب) ٣٥ : ٤٥ سنة ( )

ج)٤٥ : ٥٥ سنة ( )

د) ٥٥ سنة فأكثر ( )

٤- الحالة التعليمية:

أ) مؤهل متوسط ( )

ب) مؤهل فوق متوسط ( )

ج)مؤهل جامعى ( )

د) دراسات عليا ( )

٥- الحالة الاجتماعية:

أ) غير متزوج ( )

ب) متزوج ( )\

ج)أرمل ( )

د) مطلق ( )

٦- الحالة الوظيفية:

أ) موظف مدنى ( )

ب) وظيفة عسكرية ( )

ج)أخرى تذكر .....

٧- عدد سنوات الخبرة:

أ) أقل من ٥ سنوات ( )

ب) ٥ : ١٠ سنوات ( )

ج)١٠ سنوات فأكثر ( )

٨- هل حصلت على دورات تدريبية؟

(أ) نعم ( ) (ب) لا ( )

٩- فى حالة الإجابة (بنعم) ما الدورات التدريبية التى حصلت عليها؟

م	اسم الدورات	الجهة المنظمة	أوجه الاستفادة فى مجال عملك

ثانياً: آليات تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع:

م	العبارة	نعم	إلى حد ما	لا
	أولاً: الاتصال:			
١-	اعرف أن قنوات الاتصال المفتوحة بين جهاز الشرطة والمجتمع تنمى وعى المجتمع بالدور الأمنى للشرطة			
٢-	اعرف أن قنوات الاتصال المفتوحة بين جهاز الشرطة والمجتمع تنمى وعى المجتمع بالدور الاجتماعى للشرطة.			
٣-	اعتقد أن قنوات الاتصال المفتوحة بين جهاز الشرطة والمجتمع تحسن الصورة الذهنية لدى المواطنين عن الشرطة.			
٤-	ارى أن قنوات الاتصال المفتوحة بين جهاز الشرطة والمجتمع تساهم فى الحد من ارتكاب الجرائم.			
٥-	ارى أن قنوات الاتصال المفتوحة بين جهاز الشرطة والمجتمع تحقق الدور الأمنى للشرطة.			
٦-	لا جدوى من قنوات الاتصال المفتوحة بين جهاز الشرطة ومنظمات المجتمع المدنى فى الوقاية من الجريمة.			
٧-	تساعد قنوات الاتصال المفتوحة بين جهاز الشرطة ومنظمات المجتمع على تقديم خدمات اجتماعية للمجتمع.			
٨-	ارى أن الدورات التدريبية التى ينظمها جهاز الشرطة عن الاتصال تساهم فى تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.			
	ثانياً: التنسيق:			
٩-	اعتقد أن جهود التنسيق بين جهاز الشرطة وأجهزة المجتمع الحكومية تحقق الأمنى للشرطة.			
١٠-	اعتقد أن جهود التنسيق بين جهاز الشرطة ومنظمات المجتمع المدنى تحقق الدور الأمنى للشرطة.			
١١-	اعتقد أن جهود التنسيق بين جهاز الشرطة وأجهزة المجتمع الحكومية تحقق الدور الوقائى للشرطة.			
١٢-	ارى أن جهود التنسيق بين جهاز الشرطة ومنظمات المجتمع المدنى تحقق الدور الوقائى للشرطة.			
١٣-	ارى أن جهود التنسيق بين جهاز الشرطة ومنظمات المجتمع المدنى تحقق الدور الاجتماعى للشرطة.			
١٤-	لا تساهم جهود التنسيق بين جهاز الشرطة والمجتمع فى الحد من ارتكاب الجرائم.			
١٥-	اعتقد أن جهود التنسيق بين جهاز الشرطة وأجهزة المجتمع الحكومية تساهم فى تيسير إجراءات تقديم الخدمات للمواطني.			
١٦-	ارى أن الدورات التدريبية التى ينظمها جهاز الشرطة عن التنسيق تساهم فى تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.			
	ثالثاً: التخطيط:			
١٧-	اعتقد أن الجهود التخطيطية لجهاز الشرطة تحقق الدور الاجتماعى للشرطة.			
١٨-	ارى أن الجهود التخطيطية المستقبلية لجهاز الشرطة تحد من المشكلات التى تواجهها بالمجتمع.			
١٩-	اعتقد أن الجهود التخطيطية لجهاز الشرطة تساهم فى تدعيم علاقة الشرطة بأجهزة المجتمع الحكومية.			
٢٠-	لا تساهم الجهود التخطيطية لجهاز الشرطة فى تدعيم علاقة الشرطة بمنظمات المجتمع المدنى.			
٢١-	لا تساهم الجهود التخطيطية لجهاز الشرطة فى تبسيط إجراء حصول المواطنين على الخدمات.			
٢٢-	ارى أن الجهود التخطيطية لجهاز الشرطة تحقق الدور الوقائى للشرطة.			
٢٣-	اعتقد أن التخطيط يساهم فى متابعة الجهود الاجتماعية للشرطة.			
٢٤-	اعتقد أن الجهود التخطيطية لجهاز الشرطة تساهم فى تقويم دور الشرطة مع المجتمع.			
٢٥-	ارى أن الدورات التدريبية التى ينظمها جهاز الشرطة عن التخطيط تساهم فى تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع			
	رابعاً: المشاركة:			
٢٦-	اعتقد أن المشاركة بين جهاز الشرطة وأجهزة المجتمع الحكومية تحقق الدور الأمنى للشرطة.			
٢٧-	اعتقد أن المشاركة بين جهاز الشرطة ومنظمات المجتمع المدنى تحقق الدور الأمنى للشرطة.			
٢٨-	اعرف أن المشاركة بين جهاز الشرطة وأجهزة المجتمع الحكومية تحقق الدور الوقائى للشرطة.			
٢٩-	لا تساهم المشاركة بين جهاز الشرطة ومنظمات المجتمع المدنى فى تحقيق الدور الوقائى للشرطة.			
٣٠-	لا تساهم المشاركة بين جهاز الشرطة والمجتمع فى تحسين الصورة الذهنية للشرطة.			
٣١-	ارى أن المشاركة بين جهاز الشرطة ومنظمات المجتمع المدنى فى تحقيق الدور الاجتماعى للشرطة.			
٣٢-	اعتقد أن المشاركة بين جهاز الشرطة ومنظمات المجتمع المدنى تساهم فى تيسير إجراء تقديم الخدمات للمواطنين.			

٣٣-	لا تساهم المشاركة بين جهاز الشرطة وأجهزة المجتمع الحكومية فى تيسير إجراءات تقديم الخدمات للمواطنين.				
٣٤-	ارى أن الدورات التدريبية التى ينظمها جهاز الشرطة عن المشاركة تساهم فى تدعيم العلاقة بين الشرطة والمجتمع.				
	خامساً: التعاون:				
٣٥-	اعتقد أن التعاون بين جهاز الشرطة وأجهزة المجتمع الحكومية تحقق الدور الأمنى للشرطة.				
٣٦-	اعتقد أن التعاون بين جهاز الشرطة ومنظمات المجتمع المدنى تحقق الدور الأمنى للشرطة.				
٣٧-	ارى أن التعاون بين جهاز الشرطة ومنظمات المجتمع الحكومية تحقق الدور الوقائى للشرطة.				
٣٨-	اعتقد أن التعاون بين جهاز الشرطة ومنظمات المجتمع المدنى تساهم فى تحسين الدور الاجتماعى للشرطة.				
٣٩-	لا يساهم التعاون بين جهاز الشرطة ومنظمات المجتمع المدنى فى تحقيق الدور الاجتماعى للشرطة.				
٤٠-	لا يساعد التعاون بين جهاز الشرطة والمواطنين فى مكافحة ارتكاب الجرائم.				
٤١-	ارى أن التعاون بين جهاز الشرطة والمواطنين يساهم فى مكافحة الجرائم.				
٤٢-	ارى أن التعاون بين جهاز الشرطة ومنظمات المجتمع تساهم فى تيسير إجراءات حصول المواطنين على الخدمات.				
٤٢-	ارى أن الدورات التدريبية التى ينظمها جهاز الشرطة عن التعاون تساهم فى تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.				
	سادساً: الشراكة:				
٤٣-	اعتقد أن شراكة جهاز الشرطة وأجهزة المجتمع الحكومية تحقق الدور الأمنى للشرطة.				
٤٤-	اعتقد أن شراكة جهاز الشرطة ومنظمات المجتمع المدنى تحقق الدور الأمنى للشرطة.				
٤٥-	اعتقد أن شراكة جهاز الشرطة وأجهزة المجتمع الحكومية تحقق الدور الوقائى للشرطة.				
٤٦-	اعتقد أن شراكة جهاز الشرطة ومنظمات المجتمع المدنى تحقق الدور الوقائى للشرطة.				
٤٧-	ارى أن شراكة جهاز الشرطة ومنظمات المجتمع المدنى تحقق الدور الاجتماعى للشرطة.				
٤٨-	لا تساعد الشراكة بين جهاز الشرطة ومنظمات المجتمع المدنى فى مكافحة الجرائم.				
٤٩-	لا تساهم الشراكة بين جهاز الشرطة وأجهزة المجتمع فى تيسير اجراءات حصول المواطنين على اخدمات.				
٥٠-	ارى أن الدورات التدريبية التى ينظمها جهاز الشرطة عن الشراكة تساهم فى تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.				
	سابعاً: التسويق الاجتماعى:				
٥١-	اعتقد أن الحملات الإعلامية تساهم فى تحقيق الدور الأمنى للشرطة.				
٥٢-	اعتقد أن الحملات الإعلامية تساهم فى تحقيق الدور الاجتماعى للشرطة.				
٥٣-	ارى أن البرامج الإعلامية التى تقدمها الشرطة تساهم فى الحد من ارتكاب الجرائم.				
٥٤-	اعتقد أن المواقع الإلكترونية للشرطة تساهم فى تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.				
٥٥-	ارى أن الملصقات الإرشادية توضح الدور الاجتماعى للشرطة.				
٥٦-	ارى أن الكتيبات والنشرات توضح الدور الاجتماعى للشرطة.				
٥٧-	اعتقد أن تنظيم اللقاءات والمؤتمرات المجتمعية تساهم فى تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.				
٥٨-	لا تساهم الجهود الإعلامية للشرطة فى تدعيم علاقة الشرطة بالمجتمع.				